

إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 548 - عدد تموز/يوليو 2026
www.uabonline.org

الالتزام والحوكمة..
نحو منظومة مصرفية عربية أكثر شفافية



تطورات القطاع المصرفي العربي حتى الربع الأول 2026

فتوح يعرض أبرز إنجازات الإتحاد
في اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

شراكة إستراتيجية بين إتحاد المصارف العربية وشركة KnowledgeNet في السعودية

FIRST

More than a card, a statement.



QNB



PREMIUM PARTNER

qnb.com.qa/first

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام



د. وسام حسن فتوح
الأمين العام



زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)



عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)



د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)



محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)



باسم السالم
(الأردن)



عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)



عثمان بن جلون
(المغرب)



وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)



الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)



د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)



ناجي غندري
(تونس)



مصطفى الخفراوي
(الإمارات العربية المتحدة)



د. ياسر الشريفي
(البحرين)



عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)



فادي جليلاتي
(سوريا)



الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)



أحمد حميد الديب
(جيبوتي)



عباس عبدالله عباس
(السودان)



محمود الشوا
(فلسطين)



صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)



يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

المحتويات

كلمة العدد

- 7 كأس العالم لكرة القدم: أداة مؤثرة للدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة

موضوع الغلاف

- 8 إضاءة على تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الربع الأول 2026
13 الحوكمة والإمتثال ودورهما في تعزيز إستقرار القطاع المصرفي العربي

الأبحاث والدراسات

- علاقة تكاملية بين الحوكمة والإلتزام وإدارة المخاطر ودور البنوك المركزية في ترسيخ
17 سلامة النظام المالي
21 قانون الوضع للعمليات المشفرة... أبعاده عالمياً والتحديات المرتقبة

مقالات

- 29 إدارة المال وتوظيفه... من الأمانة إلى التنمية المستدامة
31 دور بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في دعم التنمية في اليمن.. بنك الكُرَيْمي دراسة حالة
37 ما هي أبرز القطاعات الواعدة للإستثمار في لبنان؟
39 لا إصلاح مصرفياً بلا ضمانات قانونية

نشاط الاتحاد

- الدكتور وسام فتوح يعرض أبرز إنجازات الاتحاد خلال العقد الأخير ودوره المتنامي
42 في دعم العمل الإقتصادي العربي المشترك
د. فتوح عقد لقاءات الثنائية مع رؤساء مجالس إدارة ورؤساء تنفيذيين للمصارف
45 في المملكة العربية السعودية، وتوقيع مذكرة تفاهم مع KnowledgeNet لشراكة إستراتيجية
47 لقاء الأمين العام مع وزير الإعلام بول مرقص وبحث في إطلاق أول مؤتمر عربي للإعلام
48 ثلاث ورش تدريبية لإتحاد المصارف العربية في مصر والكويت وسوريا

تعيينات

- 51 معالي الأستاذ نبيل فهمي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية
53 عماد نجيب فاخوري نائباً لرئيس منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في مؤسسة التمويل الدولية
54 داليا خليفة مديرة جديدة للبنك الدولي دائرة الشرق الأوسط
55 شيماء عباس هويرف أول امرأة نائباً لمحافظ «المركزي العراقي»



رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 / بيروت - لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 364955 1-961 / 364952 1-961 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org



أخبار اقتصادية

- 57 هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا: أزمة الشرق الأوسط لعام 2026
- 58 مباحثات أممية - عربية شاملة حول مسار التعاون لدعم التنمية في المنطقة وسط التحولات العالمية
- 59 تأسيس رابطة الشرق الأوسط للعملات المستقرة (MESA) في «بي المالي»
- 60 إصلاحات الإقتصاد المصري تُعزز ثقة المستثمرين
- 60 الرؤية المستقبلية لدولة الإمارات: من الشعارات إلى الأهداف القابلة للقياس

أخبار مصرفية

- كتابا تهنئة من بنك المشرق العربي الإسلامي للاستثمار إلى محافظ البنك المركزي العراقي
- 61 ونائب المحافظ لمناسبة تعيينهما في منصبيهما
- 62 مجموعة QNB تحصد جوائز مرموقة خلال حفل «جوائز يوروموني للتميز 2026»
- 64 مصرف ليبيا المركزي وبنك الشعب الصيني يُعززان شراكتهما الإستراتيجية
- 66 بنك الكويت الدولي KIB يطلق حملة سحوبات جديدة كلياً لحساب الدرواة
- 67 «الأهلي المصري»: شراكة إستراتيجية مع Cornerstone OnDemand العالمية
- د. حسين عيسى: لا تأجيل لطرح بنك القاهرة.. ورؤية إقتصادية جديدة لمصر بعد برنامج
- 69 صندوق النقد الدولي
- 70 شراكة جديدة بين مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع و مؤسسة ساويرس
- 71 البنك العربي يرشح حضوره عالمياً ضمن قائمة «فوربس غلوبال»
- 73 البنك العربي الإسلامي الدولي يرفع «المؤتمر الوطني الثاني للتغير المناخي والإقتصاد الأخضر»
- 76 سيولة نقدية جديدة تصل إلى مصرف الجمهورية - ليبيا
- 76 بنك الإمارات دبي الوطني وبنك «آر بي إل» يعلنان عن الإلتزام الناجح للإستثمار الإستراتيجي
- 77 «إتش.إس.بي.سي» يُعزز فريقه في السعودية وسط تركيز أوسع على الخليج
- 78 مستقبل الذكاء الاصطناعي.. بين الإنفاق الضخم وتحديات البنية التحتية
- 78 أميركا ترفع 84 شخصاً وشركة من قائمة العقوبات

أخبار مصرفية

أخبار إقتصادية

تعيينات





SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS



**THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS**



TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE

Tax Number 200-000-642

كأس العالم لكرة القدم:

أداة مؤثرة للدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة

لم تعد بطولة كأس العالم لكرة القدم مجرد منافسة رياضية تجمع أفضل منتخبات العالم، بل أصبحت إحدى أبرز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية والقوة الناعمة في العصر الحديث. فالحدث يستقطب مليارات المشاهدين، ويجمع قادة الدول وصناع القرار ورجال الأعمال والمستثمرين والإعلام العالمي في منصة واحدة، ما يجعل منه فرصة إستراتيجية لتعزيز المكانة الدولية للدول المستضيفة، وترسيخ صورتها، وإسقاط الاستثمارات، وتنشيط السياحة، وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي.



وقد أثبتت التجارب المتعاقبة، أن الدول لم تعد تتنافس على إستضافة كأس العالم لأسباب رياضية فحسب، بل لما يحققه الحدث من مكاسب إقتصادية وسياسية وإستراتيجية طويلة الأجل، إذ يشكل منصة لإبراز قدراتها التنظيمية والتكنولوجية، وتعزيز حضورها على الساحة الدولية، وبناء شراكات إقتصادية وتجارية جديدة.

وفي موازاة ذلك، يبرز القطاع المالي والمصرفي بوصفه أحد الركائز الداعمة لهذا الحدث العالمي، من خلال توفير البنية التحتية المالية التي تضمن إنسيابية العمليات الإقتصادية المصاحبة للبطولة، بما يشمل أنظمة الدفع الإلكتروني، والتحويلات المالية، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وإدارة التدفقات النقدية، والخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات والزوار.

كما تشكل البطولات العالمية فرصة مهمة للمصارف لتسريع التحول الرقمي، وتوسيع استخدام حلول الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية، وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية، بما يواكب الزيادة الكبيرة في حركة المدفوعات والتجارة والسياحة خلال فترة البطولة، ويسهم في ترسيخ الثقة بالمنظومة المالية للدولة المستضيفة.

ومن جهة أخرى، تتيح هذه الأحداث للمصارف بناء شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، وشبكات الدفع العالمية، والمؤسسات الاستثمارية، بما يعزز الابتكار المالي ويرفع كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء، فضلاً عن إسقاط شرائح جديدة من المستخدمين، ولا سيما الشباب، الذين يعتمدون بصورة متزايدة على الحلول الرقمية في معاملاتهم اليومية.

وبالنسبة إلى الدول العربية، فقد برهنت التجربة، ولا سيما إستضافة دولة قطر لبطولة كأس العالم 2022، على أن الأحداث الرياضية الكبرى يمكن أن تتحول إلى منصة لتعزيز التنمية الإقتصادية، وتسريع التحول الرقمي، وترسيخ المكانة الدولية للدولة، وإبراز قدرتها على تنظيم فعاليات عالمية وفق أعلى المعايير.

وفي هذا السياق، تمتلك المصارف العربية فرصة مهمة للاستفادة من هذا التحول عبر تطوير منتجاتها الرقمية، وتعزيز حلول الدفع الحديثة، وتمويل المشاريع المرتبطة بالإقتصاد الرياضي، والمشاركة في بناء منظومة مالية أكثر كفاءة وإبتكاراً، بما يدعم النمو الإقتصادي ويعزز التكامل المالي العربي.

في المحصلة، إن القيمة الحقيقية لكأس العالم لا تكمن في الجانب الرياضي وحده، وإنما في قدرته على الجمع بين الإقتصاد والدبلوماسية والإستثمار والتكنولوجيا في حدث عالمي واحد. ومن هنا، فإن دور القطاع المصرفي لا يتمثل في قيادة هذا الحدث، بل في مواكبته وتوفير البيئة المالية التي تمكنه من تحقيق أقصى أثر إقتصادي وتنموي، بما يخدم مصالح الدول والمجتمعات على حدّ سواء.

د. وسام حسن فتوح

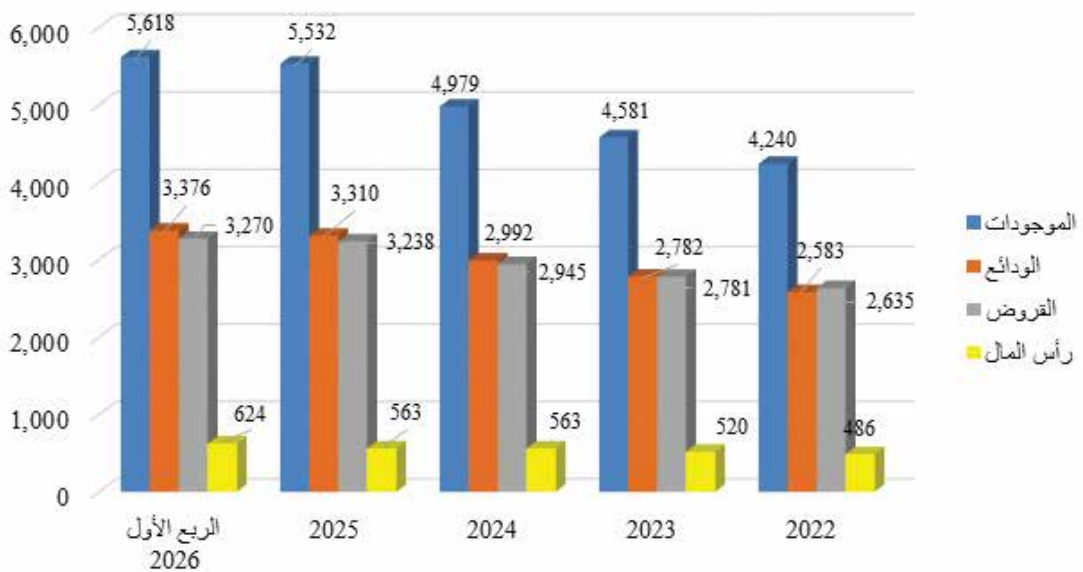
الأمين العام

إضاءة على تطورات القطاع المصرفي العربي حتى نهاية الربع الأول 2026

المصارف الإماراتية تحتل المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة إلى حجم الموجودات



رسم بياني 1: تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العربي (مليار دولار)



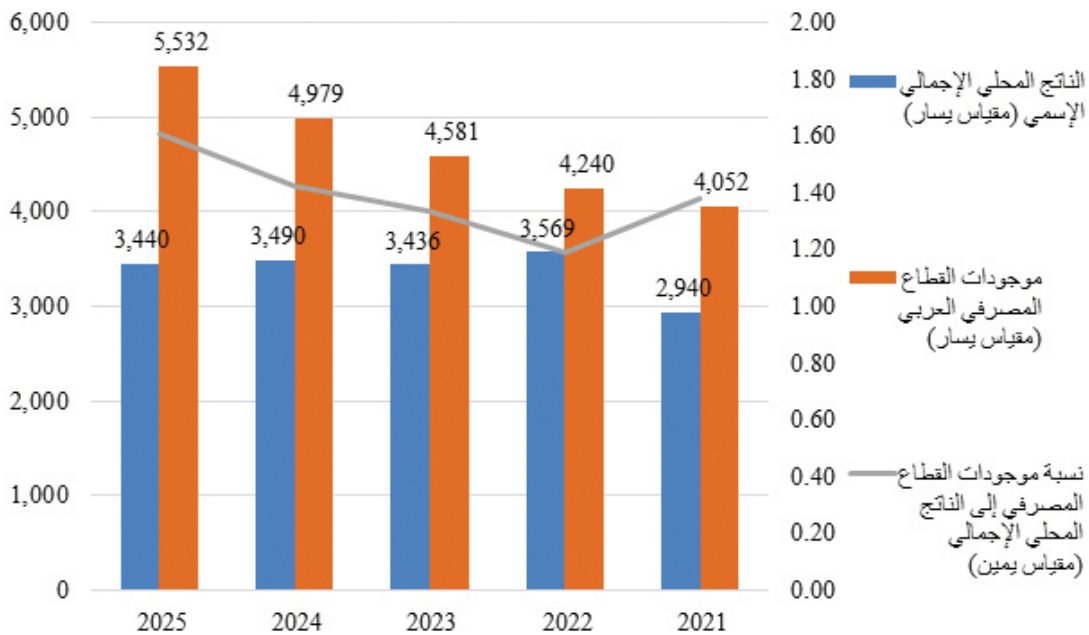
المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية. ملاحظة: بإستثناء سوريا.

وبالتوازي، بلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي نحو 3.38 ترليون دولار في نهاية الربع الأول من العام 2026، مسجلة زيادة بنسبة 2.0 % عن نهاية العام 2025، مقابل زيادة بنسبة 10.6 % و 8.3 % خلال عامي 2025 و 2024 توالياً.

وبالنسبة إلى الحجم النسبي للقطاع المصرفي العربي، فقد بلغت نسبة موجودات القطاع الى الناتج المحلي الإجمالي العربي قرابة 161 % في نهاية العام 2025، مقارنة بـ 143 % في نهاية العام 2024، و 133 % في نهاية العام 2023، و 119 % في نهاية العام 2022، و 138 % في نهاية العام 2021.

وأخيراً، بلغت حسابات رأس المال قرابة 624 مليار دولار خلال عامي 2025 و 2024 توالياً.

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الإقتصاد العربي (مليار دولار)



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي. ملاحظة: باستثناء سوريا.

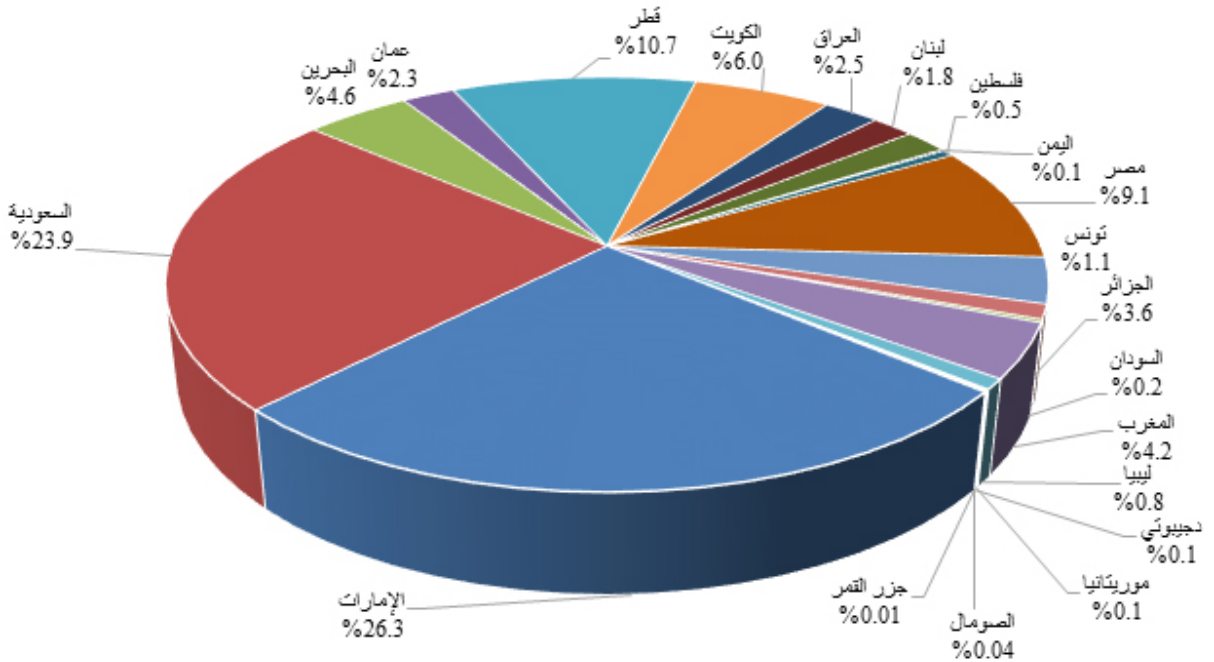
ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

(مليار دولار)، فالليبي (41.1 مليار دولار)، والفلسطيني (28.5 مليار دولار)، فالسوداني (12.2 مليار دولار)، فاليميني (8.1 مليار دولار)، فالموريتاني (5.7 مليار دولار -يونيو/حزيران 2025)، فالجيبوتي (3.9 مليارات دولار -يونيو/حزيران 2025)، فالصومالي (2.3 مليار دولار -نهاية 2025)، وأخيراً جزر القمر (505 ملايين دولار - مارس/آذار 2025).

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة إلى حجم الموجودات، والتي بلغت 1,513.8 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2026، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات بلغت 1,355.7 مليار دولار، فالقطري (595.2 مليار دولار)، فالمصري (492.6 مليار دولار)، فالكويتي (341.8 مليار دولار)، فالبحريني (256.9 مليار دولار)، فالمغربي (230.3 مليار دولار)، فالجزائري (197.5 مليار دولار - نهاية 2025)، فالعُماني (132.8 مليار دولار)، فالعراقي (128.3 مليار دولار)، فالأردني (106.4 مليار دولار)، فاللبناني (100.7 مليار دولار)، فالتونسي (64.4

يُظهر الجدول رقم 1 تطور البيانات المالية الأساسية للقطاعات المصرفية العربية، كما يُظهر الرسم البياني رقم 3 الحصة السوقية التقريبية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية العام 2025.

رسم بياني 3: نسبة موجودات القطاعات المصرفية العربية من المجموع (%) - 2025



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية.

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليار دولار)

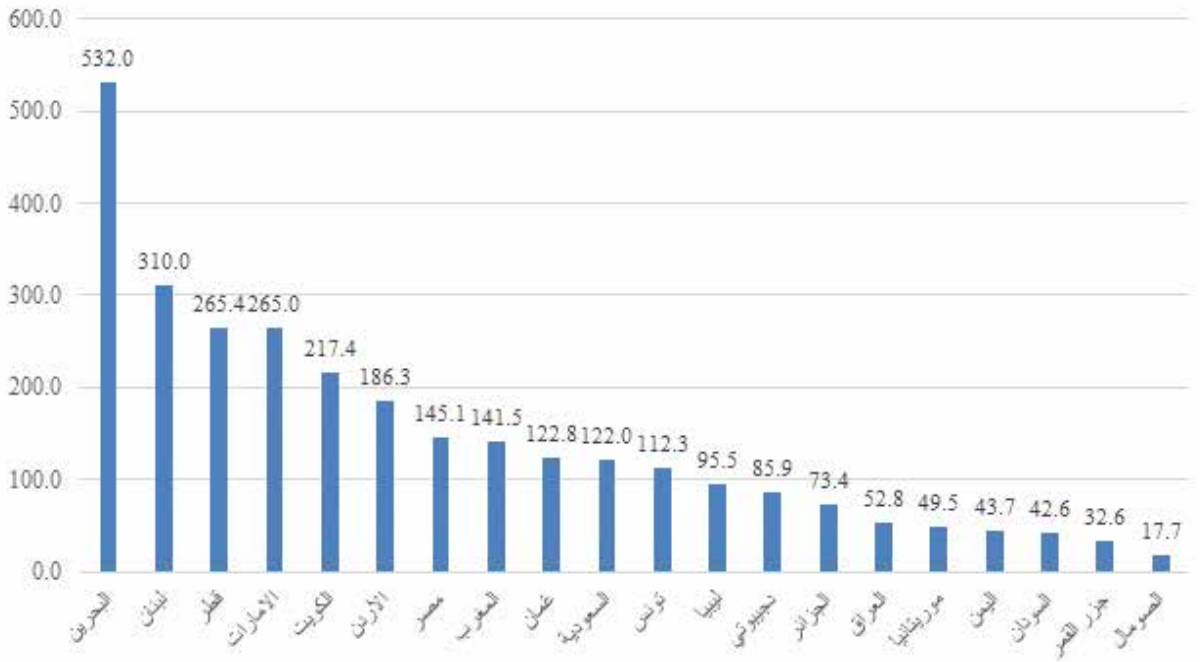
حسابات رأس المال			القروض والديون			مجموع الودائع			مجموع الموجودات			
2024	2025	الربع الأول 2026	2024	2025	الربع الأول 2026	2024	2025	الربع الأول 2026	2024	2025	الربع الأول 2026	
145.6	162.7	159.8	499.0	551.9	576.1	778.3	903.0	940.9	1,241.5	1,453.8	1,512.8	الإمارات
157.1	172.2	178.3	973.4	1,081.9	1,101.8	718.0	780.2	813.6	1,198.4	1,322.2	1,355.7	السعودية
54.0	57.1	59.6	352.5	369.8	366.5	282.1	287.0	297.2	562.3	591.2	595.2	قطر
27.1	37.4	36.6	295.7	380.5	366.5	265.2	329.5	309.3	409.1	504.2	492.6	مصر
52.0	58.2	58.8	164.3	173.8	177.1	165.0	172.7	179.2	299.6	332.8	341.7	الكويت
29.3	31.4	30.2	58.2	64.6	66.2	80.3	100.5	101.3	247.8	254.5	256.9	البحرين
19.7	22.0	21.4	163.9	176.5	173.1	153.3	163.5	160.8	215.4	234.6	230.3	المغرب
14.9	15.4	15.4	150.3	136.1	136.1	126.9	135.8	135.8	194.2	197.5	197.5	الجزائر
17.0	19.4	19.2	83.9	90.9	94.9	82.7	88.4	92.6	117.1	128.2	132.8	عمان
18.0	16.0	14.8	56.5	58.1	56.8	94.5	85.4	85.4	144.4	136.3	128.3	العراق
10.7	11.3	11.4	65.8	67.3	69.0	53.8	58.3	58.6	98.5	104.5	106.4	الأردن
4.8	4.9	4.7	7.3	6.6	6.5	87.9	87.2	86.2	103.1	102.3	100.7	لبنان
5.0	5.4	5.7	46.1	50.4	51.4	35.7	39.1	38.8	57.4	63.2	64.4	تونس
2.7	3.7	3.3	6.7	6.2	5.3	29.9	35.7	31.4	38.2	45.4	41.1	ليبيا
2.3	2.4	2.4	11.9	12.6	12.6	18.8	21.9	22.1	24.5	28.2	28.5	فلسطين
0.8	1.0	1.0	1.8	2.2	1.9	5.9	7.7	8.5	9.2	13.4	12.2	السودان
0.4	0.2	0.2	2.0	2.1	2.2	5.3	5.2	5.5	7.4	7.6	8.1	اليمن
1.0	1.1	1.1	3.2	3.7	3.7	3.3	3.6	3.6	4.9	5.7	5.7	موريتانيا
0.26	0.25	0.25	1.6	1.6	1.6	2.7	2.9	2.9	3.7	3.9	3.9	دجيبوتي
0.31	0.32	0.32	0.5	0.5	0.5	1.7	1.6	1.6	2.0	2.3	2.3	الصومال
0.04	0.04	0.04	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	جزر القمر
562.9	622.4	624.4	2,945.0	3,237.6	3,270.2	2,991.7	3,309.7	3,375.9	4,979.4	5,532.2	5,617.6	المجموع

المصدر: المصارف المركزية العربية. ملاحظات: بيانات الجزائر والصومال لغاية ديسمبر/كانون الأول 2025. بيانات موريتاني ودجيبوتي لغاية يونيو/حزيران 2025. بيانات جزر القمر لغاية مارس/آذار 2025.

حجم موجودات القطاعات المصرفية العربية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي لدولها

يتفاوت الحجم النسبي للقطاعات المصرفية العربية مقارنة بحجم إقتصاد دولها، حيث تشير بيانات نهاية العام 2025 أن نسبة موجودات القطاع المصرفي البحريني الى الناتج المحلي الإجمالي للبحرين قد بلغت 532 % ، فيما تنخفض الى نسبة 18 % للقطاع المصرفي في الصومال. يُظهر الرسم البياني رقم 4 أن 11 قطاعاً مصرفياً عربياً يفوق حجم موجوداتها حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولها.

رسم بياني 4: موجودات القطاعات المصرفية العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدولها (%) - 2025



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية وصندوق النقد الدولي.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

الحوكمة والإمتثال ودورهما في تعزيز إستقرار القطاع المصرفي العربي

يُتوقع توجّه الحوكمة المصرفية نحو إشراف أكثر تكاملاً

على المخاطر المالية وغير المالية

الرقابية خلال السنوات الأخيرة على تطوير أطر الحوكمة المصرفية، وتشديد متطلبات الملاءمة والنزاهة لأعضاء مجالس الإدارة والإدارات العليا، وتعزيز إستقلالية وظائف التدقيق والإمتثال وإدارة المخاطر، إلى جانب تحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية العملاء والبيانات. وتنسجم هذه الجهود مع المبادئ الأساسية المعدلة للرقابة المصرفية الفعالة، التي إعتمدتها لجنة بازل في العام 2024 بوصفها الحد الأدنى العالمي لإقامة نظم مصرفية سليمة وخاضعة لرقابة إحترازية فعالة.



تشير بيانات المصارف المركزية العربية إلى أن الموجودات المُجمّعة للقطاعات المصرفية العربية قد بلغت نحو 5.62 ترليون دولار في نهاية الربع الأول من العام 2025 (باستثناء سوريا)، أي بزيادة 1.5 % عن نهاية العام 2025، مقارنة بنسبة نمو 11.1 % خلال العام 2025 بأكمله و8.07 % خلال العام 2024 بأكمله.

الإطار المفاهيمي للحوكمة والإمتثال المصرفي

تشير الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي إلى المنظومة التي تدار المصارف وتراقب من خلالها، بما تتضمنه من توزيع واضح للصلاحيات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح، إلى جانب وضع آليات فعالة للمساءلة والرقابة والإفصاح.

ووفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تهدف أطر الحوكمة إلى تعزيز نزاهة الأسواق والثقة بها وتحسين الكفاءة الإقتصادية ودعم النمو المستدام والإستقرار المالي. وتكتسب الحوكمة في المصارف أهمية مضاعفة مقارنة بالمؤسسات غير المالية، نظراً إلى إعتدال النشاط المصرفي بدرجة كبيرة على أموال المودعين، وإرتفاع مستويات الرفع المالي، وترابط المصارف مع مختلف قطاعات الإقتصاد والأسواق المالية.

وتقوم الحوكمة المصرفية الرشيدة على مجموعة من المرتكزات الأساسية، في مقدّمها كفاءة مجلس الإدارة وإستقلاليته، ووضوح

أصبحت الحوكمة المؤسسية والإمتثال من الركائز الأساسية التي تقوم عليها سلامة المصارف وإستقرار الأنظمة المالية، ولم يعد دورهما مقتصرًا على إستيفاء المتطلبات القانونية والرقابية، بل إمتد ليشمل تعزيز كفاءة الإدارة، وترسيخ المساءلة والشفافية، وضبط مستويات المخاطر، وحماية حقوق المودعين والمساهمين، ودعم الثقة بالقطاع المصرفي. وتمثل الحوكمة الفعالة عنصراً حاسماً في سلامة عمل المصارف، من خلال تحديد مسؤوليات مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية وتعزيز إستقلالية وظائف إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإمتثال. وقد إزدادت أهمية هذه المنظومة في ظل ما يشهده العمل المصرفي من تحولات متسارعة، تشمل التوسع في الخدمات الرقمية، وتنامي المخاطر السيبرانية، وتعقد العمليات العابرة للحدود، وإنتشار الأصول الافتراضية، وتساعد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإحتيال المالي. وبسبب ذلك، أُرست مجموعة العمل المالي إطاراً دولياً شاملاً لمكافحة الجرائم المالية، ضمن شبكة عالمية تضم أكثر من 200 دولة وسلطة قضائية، بما يعكس إتساع نطاق التعاون الدولي والحاجة إلى مواءمة التشريعات والممارسات الرقابية الوطنية مع المعايير العالمية. وعلى المستوى العربي، عملت المصارف المركزية والسلطات

جانب إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، في تعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والمساءلة، وتحسين جودة القرارات، والحد من المخالفات والخسائر ومخاطر السمعة، بما يدعم سلامة المصرف وإستقرار القطاع المالي ككل.

واقع الحوكمة والامتثال في القطاع المصرفي العربي

شهد القطاع المصرفي العربي خلال السنوات الأخيرة تطوراً واضحاً في منظومة الحوكمة والامتثال، مدفوعاً بتحديث التشريعات المصرفية وتشديد الرقابة الإحترازية وتزايد الإرتباط بالأسواق والمؤسسات المالية الدولية. ووفق صندوق النقد العربي، إستحوذت حوكمة القطاع المصرفي على نحو 15 % من مجالات تحديث الأطر التشريعية والرقابية العربية خلال العام 2024، بينما شكلت تحديثات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نحو 11 %، بما يعكس تنامي أولوية هذه الملفات لدى السلطات الرقابية. وإتجهت المصارف المركزية العربية إلى تعزيز مسؤوليات مجالس الإدارة، وتوسيع دور لجان التدقيق والمخاطر، ودعم إستقلالية وظائف الإمتثال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. كما لم تعد وظيفة الإمتثال مقتصرة على متابعة التعليمات المحلية، بل أصبحت تشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المالية والاحتيايل وحماية البيانات والعملاء.

وفي مؤشّر على تقدم المواءمة مع المعايير الدولية، أظهر تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2025 أن نحو 88 % من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تطبق متطلبات بازل 3 كلياً أو جزئياً، وأن 75 % منها تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9، فيما بدأت 40 % منها التحضير للتعديلات النهائية على بازل 3.

كما أسهم التحول الرقمي في توسيع نطاق مسؤوليات الحوكمة والإمتثال داخل المصارف العربية، إذ أصبحت مجالس الإدارة والوظائف الرقابية مطالبة بالإشراف على مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات والإستعانة بمصادر خارجية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات وإتخاذ القرارات. وقد فرض ذلك تطوير سياسات داخلية أكثر مرونة، وتعزيز التنسيق بين إدارات الإمتثال والمخاطر والتكنولوجيا، بما يضمن مواكبة الابتكار من دون الإضرار بسلامة المصرف أو حقوق العملاء. ورغم هذا التقدم، لا يزال مستوى التطبيق متفاوتاً بين الدول العربية، في ظل إختلاف قوة الأطر الرقابية والقدرة التقنية والبشرية. كما

مسؤوليته عن تحديد الإستراتيجية ومستوى المخاطر المقبول، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية. كما تشمل وجود وظائف رقابية مستقلة وفعالة، أبرزها إدارة المخاطر والإمتثال والتدقيق الداخلي، إلى جانب إعتداد سياسات واضحة للمكافآت والإفصاح وتجنب تضارب المصالح.

وتؤكد لجنة بازل للرقابة المصرفية أن قوة مجالس الإدارة ولجانها، وفعالية وظائف الرقابة، ودمج إدارة المخاطر ضمن القرارات الإستراتيجية، تمثل عناصر محورية لضمان الإدارة السليمة والشفافة للمصارف.

أما الإمتثال المصرفي، فيتمثل في إلتزام المصرف القوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية والمعايير المهنية والسياسات الداخلية التي تحكم أعماله. ويهدف إلى إدارة مخاطر التعرّض للعقوبات القانونية أو الرقابية، والخسائر المالية، والإضرار بسمعة المصرف نتيجة عدم الإلتزام. وتضيف لجنة بازل أن مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية عن الإشراف على إدارة مخاطر الإمتثال، وإعتداد سياسة واضحة تنشئ وظيفة إمتثال دائمة ومستقلة، فيما تتولّى الإدارة التنفيذية تطبيق هذه السياسة وضمان توافر الموارد والصلاحيات اللازمة لها. كما ينبغي أن تتمكن وظيفة الإمتثال من الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة أو إحدى لجانها، وأن تعمل بإستقلال عن الأنشطة التجارية الخاضعة لرقابتها.

ويُعد النهج القائم على المخاطر حلقة الوصل الأساسية بين الحوكمة والامتثال، إذ يقتضي توجيه الموارد والإجراءات الرقابية نحو الأنشطة والعملاء والمنتجات والمناطق الجغرافية الأكثر تعرضاً للمخاطر، بدلاً من تطبيق ضوابط موحدة بصورة شكلية. وتضع مجموعة العمل المالي هذا النهج في صلب معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلّح، بحيث يتعيّن على الدول والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية تحديد المخاطر وفهمها وتقييمها، ثم إتخاذ تدابير تتناسب مع طبيعتها ومستواها. ويؤدي التطبيق الفعّال لهذا النهج إلى تحسين كفاءة الامتثال، والحدّ من الجرائم المالية، وتجنّب التشدّد المفرط الذي قد يعرقل الخدمات المصرفية المشروعة.

بناءً على تقدم، لا تمثل الحوكمة والإمتثال وظيفتين منفصلتين، بل تشكّلان منظومة متكاملة لإدارة المصرف. فالحوكمة تحدّد هيكل السلطة والمسؤولية ومستوى المخاطر المقبول، بينما تضمن وظيفة الإمتثال أن تُمارس الأنشطة المصرفية ضمن الحدود القانونية والتنظيمية والأخلاقية المقررة. ويُسهم التكامل بينهما، إلى

جدول رقم 1: أبرز اتجاهات تطور الأطر التنظيمية والرقابية في الدول العربية

المجال	أبرز اتجاهات التطور	الأثر الرقابي والمصرفي
رفع مستوى المساءلة وتحسين جودة القرارات والرقابة الداخلية	تعزيز مسؤوليات مجالس الإدارة، وتوسيع دور اللجان المتخصصة، وتشديد معايير الكفاءة والإستقلالية	الحوكمة المؤسسية
تعزيز قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات والحد من المخاطر النظامية	تطوير متطلبات كفاية رأس المال والسيولة، وإختبارات الضغط، واحتساب الأصول المرجحة بالمخاطر	تطبيق معايير بازل
الحدّ من الجرائم المالية وحماية سمعة المصارف وعلاقاتها الدولية	إعتماد النهج القائم على المخاطر، وتحديث إجراءات التعرف إلى العملاء والمستفيد الحقيقي	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
رفع كفاءة الرقابة وإكتشاف نقاط الضعف قبل تفاقمها	توجيه الرقابة نحو الأنشطة والمؤسسات الأعلى خطورة وتطوير أنظمة الإنذار المبكر	الرقابة القائمة على المخاطر
دعم الابتكار مع الحدّ من المخاطر التقنية والسيبرانية والتشغيلية	تنظيم الخدمات المصرفية الرقمية، والتكنولوجيا المالية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي	التحوّل الرقمي والأمن السيبراني
زيادة ثقة العملاء وتحسين جودة الخدمات المصرفية	تعزيز الإفصاح والشفافية، وحماية الخصوصية، ووضع آليات للشكاوى وتسوية النزاعات	حماية العملاء والبيانات
تقليل كلفة الأزمات والحد من انتقال المخاطر إلى النظام المالي	تطوير خطط التعافي والتدخل المبكر وآليات معالجة المصارف المتعثّرة	التعافي وتسوية أوضاع المصارف
تحسين الرقابة على العمليات العابرة للحدود ومواجهة المخاطر المشتركة	تعزيز تبادل المعلومات بين المصارف المركزية ووحدات المعلومات المالية والجهات المختصة	التعاون الرقابي

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات.

المحدّثة للرقابة المصرفية الفعالة لعام 2024 في توسيع نطاق الرقابة ليشمل المخاطر الناشئة، والمرونة التشغيلية، والإستدامة المالية، وجودة الحوكمة والإشراف القائم على المخاطر. ضمن هذا السياق، اتجهت المصارف المركزية العربية إلى تحديث القوانين والتعليمات المصرفية، وتشديد معايير الملاءمة المهنية لأعضاء مجالس الإدارة والإدارات العليا، وتعزيز إستقلالية وظائف الرقابة الداخلية والإمتثال. كما توسّع استخدام إختبارات الضغط والرقابة الميدانية والمكتبية، إلى جانب تطوير أنظمة الإنذار المبكر وتحليل البيانات، بما يسمح برصد المخاطر قبل تحوّلها إلى تهديد للإستقرار المالي. ويظهر تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2025 أن تحديث الأطر التشريعية والرقابية أصبح من أبرز أولويات

تواجه المصارف تحديات مرتبطة بارتفاع كلفة الإمتثال ونقص الكفاءات المتخصصة وتسارع المخاطر السيبرانية والرقمية. ومع ذلك، يعكس المسار العام إنتقالاً تدريجياً من الإمتثال الشكلي إلى بناء ثقافة مؤسسية أكثر ارتباطاً بإدارة المخاطر والإستقرار المصرفي.

تطوّر الأطر التنظيمية والرقابية في الدول العربية

شهدت الأطر التنظيمية والرقابية في الدول العربية توسّعاً ملحوظاً، إذ لم تعد تقتصر على متطلبات كفاية رأس المال والسيولة، بل أصبحت تشمل الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر التشغيلية والسيبرانية، وحماية العملاء والبيانات، والإفصاح، والتعافي وتسوية أوضاع المصارف المتعثّرة. وقد ساهمت مبادئ بازل الأساسية

العربية نحو 18.4 % في نهاية العام 2024، مقابل 17.6 % في العام 2023، كما بلغت نسبة تغطية القروض غير العاملة بالمخصصات نحو 82.5 % ، بما يعكس قدرة مرتفعة نسبياً على مواجهة الخسائر الائتمانية. ورغم أن هذه المؤشرات لا تُعزى إلى الحوكمة والإمتثال وحدهما، فإن وجود أطر رقابية فعالة يُسهم في دعمها واستدامتها. فكلما تحسنت جودة الإشراف الداخلي والخارجي، إزدادت قدرة المصارف على إستيعاب الصدمات، والحفاظ على ثقة المودعين، والحدّ من إنتقال المخاطر الفردية إلى القطاع المصرفي ككل.

التحديات والإتجاهات المستقبلية

تواجه منظومة الحوكمة والإمتثال في القطاع المصرفي العربي جملة من التحديات المتزايدة، أبرزها تسارع التحوّل الرقمي، وتنامي المخاطر السيبرانية، وتعدّد العقوبات الدولية، وإرتفاع كلفة تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يفرض إستخدام الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات والحوسبة السحابية تحديات جديدة تتعلق بحوكمة النماذج، وجودة البيانات، والخصوصية، ووضوح المسؤولية عن القرارات الآلية. وتزداد هذه الضغوط بالنسبة إلى المصارف الصغيرة والمتوسطة، التي قد تواجه صعوبة في توفير الكفاءات المتخصصة والإستثمارات التقنية اللازمة للإمتثال الفعّال. ويبرز هنا دور الرقابة المتناسبة، بحيث تراعي المتطلّبات حجم المصرف وطبيعته أنشطته ومستوى مخاطره، من دون الإخلال بمتطلّبات السلامة والشفافية. وفي المرحلة المقبلة، يُتوقع أن تتجه الحوكمة المصرفية نحو إشراف أكثر تكاملاً على المخاطر المالية وغير المالية، مع تعزيز دور مجالس الإدارة في متابعة الأمن السيبراني والإستدامة والذكاء الإصطناعي. كما ستزداد أهمية تقنيات الإمتثال الرقابي، التي تتيح مراقبة المعاملات وتحليل المخاطر والإبلاغ بصورة أسرع وأكثر دقة. ويتطلّب الإستعداد لهذه التحوّلات تطوير القدرات البشرية والتقنية، وتحسين جودة البيانات، وتحديث الأطر القانونية، وتعزيز التعاون بين السلطات الرقابية والمصارف وشركات التكنولوجيا المالية. وبذلك، تصبح الحوكمة والإمتثال عاملين داعمين للإبتكار المسؤول، بدلاً من النظر إليهما بوصفهما مجرد كلفة تنظيمية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

السلطات النقدية العربية، ولا سيما في مجالات الحوكمة والتقنيات المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما شهدت أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطوراً متزايداً، من خلال إعتقاد النهج القائم على المخاطر، وتحديث إجراءات التعرف إلى العملاء والمستفيد الحقيقي، وتعزيز الرقابة على التحويلات العابرة للحدود والأصول الافتراضية. وتؤدي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) دوراً مهماً في تقييم فعالية هذه الأنظمة ومتابعة معالجة أوجه القصور، بما يدفع الدول العربية نحو تحسين الإمتثال الفني ورفع مستوى التطبيق الفعلي للمعايير الدولية. ورغم التقارب المتزايد مع المعايير الدولية، لا تزال الأطر الرقابية العربية متفاوتة من حيث سرعة التطبيق والقدرات المؤسسية والتقنية. لذلك، يتطلّب تعزيز فعالية الرقابة مواصلة تحديث التشريعات، وتطوير قدرات الجهات الرقابية، وتوسيع التعاون بين المصارف المركزية ووحدات المعلومات المالية والهيئات المختصة، بما يحقق توازناً بين تشجيع الإبتكار المالي والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي.

أثر الحوكمة والإمتثال في تعزيز الإستقرار المصرفي

تُسهم الحوكمة الرشيدة في تعزيز الإستقرار المصرفي من خلال تحسين جودة القرارات وضبط شهية المخاطر ورفع مستوى المساءلة داخل المصرف. فوضوح مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وإستقلالية وظائف المخاطر والإمتثال والتدقيق الداخلي، يُساعد على إكتشاف مواطن الضعف مبكراً والحدّ من التوسّع غير المنضبط في الإئتمان والإستثمار. كما يؤدي الإمتثال الفعّال إلى خفض المخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السمعة، ولا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية وحماية العملاء والبيانات. ويساعد ذلك المصارف على الحفاظ على علاقاتها مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية الدولية، وتجنّب الغرامات والعقوبات التي قد تؤثر في السيولة والربحية والثقة.

وتعكس قوة الحوكمة والإمتثال أيضاً على مؤشرات السلامة المالية، من خلال تحسين جودة الأصول وتعزيز كفاية رأس المال والسيولة ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية. ووفق صندوق النقد العربي، بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال في المصارف

علاقة تكاملية بين الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر ودور البنوك المركزية في ترسيخ سلامة النظام المالي



يُشكّل تكامل الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر أحد المرتكزات الأساسية لضمان سلامة النظام المالي وتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات والتغيرات المتسارعة. فلم تعد الحوكمة مقتصرة على تنظيم العلاقة بين مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية، بل أصبحت إطاراً شاملاً يربط بين الشفافية والمساءلة والرقابة الداخلية والإمتثال للمتطلبات التنظيمية، بما يحذّ من المخاطر التشغيلية والمالية والقانونية. وفي هذا السياق، تؤدي البنوك المركزية دوراً محورياً في تطوير الأطر الرقابية، ورفع معايير الالتزام، وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على إدارة المخاطر، بما يدعم الاستقرار المالي ويحافظ على الثقة بالقطاع المصرفي.

وفي ما ترتبط الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر بعلاقة تكاملية تشكّل الأساس لنظام رقابي فعال داخل المؤسسات المالية، تحدّد الحوكمة الصلاحيات والمسؤوليات وآليات اتخاذ القرار والمساءلة، بينما يضمن الالتزام توافق أنشطة المؤسسة وسياساتها مع القوانين والتعليمات والمعايير المهنية، في حين تتولى إدارة المخاطر تحديد المخاطر المحتملة وقياسها ومراقبتها والحد من آثارها. ويؤدي التنسيق بين هذه الوظائف إلى تحسين جودة القرارات، والكشف المبكر عن مواطن الضعف، ومنع تضارب المصالح والتجاوزات التنظيمية، بما يُعزّز كفاءة الرقابة الداخلية ويحافظ على حقوق المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح. أمّا ضعف التكامل بينها، فقد يؤدي إلى ازدواجية في المهام، أو وجود فجوات رقابية، أو تأخر في الاستجابة للمخاطر، وهو ما ينعكس سلباً على سلامة المؤسسة المالية واستقرار النظام المالي ككل.

الإلتزام التنظيمي ودوره في ترسيخ سلامة النظام المالي

يمثل الإلتزام التنظيمي خط الدفاع الأساسي في حماية المؤسسات المالية من المخاطر القانونية والرقابية ومخاطر السمعة، إذ يشكل إطاراً متكاملاً يضمن سير الأعمال وفق القواعد والضوابط المعتمدة. ويقوم هذا الإلتزام على ضمان توافق السياسات والإجراءات والعمليات المصرفية مع القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، إضافة إلى الإلتزام بالمعايير العالمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق العملاء وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح. كما يُسهم وجود وظيفة إلتزام مستقلة وفعالة داخل المؤسسة في تعزيز الرقابة الداخلية، من خلال رصد المخالفات والانحرافات في مراحل مبكرة، وتحليل أسبابها، وتقييم آثارها المحتملة، ورفع التقارير الدورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. ويساعد ذلك في إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب، مما يحدّ من الخسائر المالية والعقوبات القانونية، ويعزز ثقافة الامتثال والانضباط المؤسسي.

إضافة إلى ذلك، يساهم الإلتزام التنظيمي في بناء وتعزيز الثقة بين المؤسسات المالية والعملاء والجهات الرقابية، حيث يعكس التزام المؤسسة بالمعايير المهنية والأخلاقية. كما يدعم نزاهة المعاملات المالية ويعزز إستمرارية الأعمال في بيئة تتسم بالتغير والتحديات، مما ينعكس إيجاباً على إستقرار النظام المالي ككل ويعزز من قدرته على مواجهة الأزمات.

إدارة المخاطر ودورها في دعم الحوكمة والإلتزام

تؤدي إدارة المخاطر دوراً محورياً وحيوياً في دعم وتعزيز منظومتي الحوكمة والإلتزام داخل المؤسسات المالية، حيث تمثل الإطار الذي يمكن من خلاله التعرف على مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، سواء كانت داخلية أو خارجية، والعمل على تحليلها وقياسها بدقة ومراقبتها بشكل مستمر، إضافة إلى وضع السياسات والإجراءات والضوابط الكفيلة بالحد من آثارها السلبية.

وتشمل هذه المخاطر تحديات كبيرة، مثل المخاطر الائتمانية المرتبطة بعدم قدرة العملاء على السداد، والمخاطر السوقية الناتجة عن تقلبات الأسعار وأسعار الفائدة، والمخاطر

التشغيلية المرتبطة بالأخطاء البشرية أو الأنظمة، والمخاطر السيبرانية الناتجة عن الهجمات الإلكترونية، فضلاً عن المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي قد تؤثر بشكل مباشر على ثقة العملاء والمستثمرين.

ويتطلب التعامل الفعال مع هذه المخاطر وجود إطار واضح يربط بين قرارات الإدارة ومستوى محدد من القدرة على تحمل المخاطر، بحيث يتم تحديد حدود مقبولة للمخاطر تتماشى مع أهداف المؤسسة وإستراتيجيتها العامة. ويساعد هذا الربط مجلس الإدارة والإدارة العليا على إتخاذ قرارات إستراتيجية أكثر توازناً ووعياً، كما يمكنهم من توجيه الموارد المالية والبشرية نحو الأنشطة التي تحقق أفضل عائد ممكن ضمن مستويات مخاطرة مقبولة، مع ضمان الإلتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المعمول بها. فضلاً عن ذلك، فإن التنسيق والتكامل المستمر بين إدارات المخاطر والإلتزام والتدقيق الداخلي يعد عاملاً أساسياً في تعزيز فعالية منظومة الرقابة الداخلية، حيث يُسهم هذا التعاون في تبادل المعلومات والخبرات، والكشف المبكر عن نقاط الضعف والثغرات المحتملة، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. كما يؤدي ذلك إلى الحدّ من الخسائر المالية والمخالفات التنظيمية، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة، بما يدعم إستدامتها على المدى الطويل ويحافظ على سلامة وإستقرار النظام المالي ككل.

دور البنوك المركزية في تطوير منظومة الحوكمة والإلتزام

تؤدي البنوك المركزية دوراً محورياً في تطوير منظومة الحوكمة والإلتزام داخل القطاع المصرفي، بإعتبارها الجهة المسؤولة عن إصدار الأطر التنظيمية والإشراف على تطبيقها ومتابعة سلامة أوضاع المؤسسات المالية. ويشمل هذا الدور وضع التعليمات المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارات واستقلاليتها، وتحديد مسؤوليات الإدارة العليا، وضبط حالات تضارب المصالح، وتعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة. كما تعمل البنوك المركزية على إلزام المصارف بإنشاء وظائف مستقلة وفعالة للإلتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، مع تحديد خطوط واضحة لرفع التقارير إلى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، بما يضمن عدم خضوع هذه الوظائف للتأثيرات التجارية أو التنفيذية.

كما يساعد هذا التكامل على ضبط مستويات المخاطر التي تقبل المؤسسة تحمّلها، من خلال تحديد شهية المخاطر وربطها بالأهداف الإستراتيجية، وربط القرارات الإستثمارية والإئتمانية بقدرتها المالية ورأسمالها وسيولتها. ويسهم ذلك في الحد من التوسّع غير المدروس في الأنشطة عالية المخاطر ويُعزّز من كفاءة تخصيص الموارد ويضمن تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والمحافظة على الإستقرار المالي. إضافة إلى ذلك، فإن وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر يتيح للمؤسسة استخدام أدوات تحليل متقدّمة، مثل إختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات، مما يُعزّز قدرتها على التنبؤ بالتحديات المستقبلية والإستعداد لها.

ويؤدي الإلتزام بالضوابط التنظيمية، مدعوماً بحوكمة فعّالة وإدارة مخاطر متطورة، إلى تحسين جودة الأصول من خلال تعزيز معايير منح الإئتمان ومتابعة الأداء الإئتماني، كما يُسهم في تعزيز كفاية رأس المال والسيولة وفق المعايير الدولية، مثل مقرّرات بازل، ويؤدي إلى خفض معدّلات التعثّر والخسائر التشغيلية. كذلك، يحد هذا التكامل من إحتتمالات وقوع عمليات الإحتيال وغسل الأموال والتجاوزات الإدارية، من خلال تطبيق أنظمة رقابية داخلية قوية وتعزيز ثقافة الإمتثال داخل المؤسسة وتدريب الموظفين على الإلتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

ومن ناحية أخرى، يحمي هذا التكامل المؤسسة من التعرّض للعقوبات المالية والقانونية التي قد تفرضها الجهات الرقابية نتيجة عدم الإلتزام، كما يحافظ على سمعتها أمام العملاء والمستثمرين والبنوك المراسلة. وتُعد السمعة والثقة من أهم الأصول غير الملموسة التي تعتمد عليها المؤسسات المالية، إذ إن فقدان الثقة قد يؤدي إلى سحب الودائع وتراجع العلاقات المصرفية، مما يهدّد إستقرار المؤسسة. لذلك، فإن تعزيز الشفافية والإفصاح، والإلتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، يُعدّان من الركائز الأساسية للحفاظ على هذه الثقة. وعلى مستوى النظام المالي ككل، يُسهم هذا التكامل في الحدّ من المخاطر النظامية التي قد تنتج عن ترابط المؤسسات المالية، ويعزّز قدرة القطاع المصرفي على إمتصاص الصدمات الإقتصادية والمالية، سواء كانت ناتجة عن أزمات داخلية أو تقلبات عالمية. كما يرفع مستوى الشفافية وجودة الإفصاح ويتيح للسلطات الرقابية والمستثمرين تقييم أوضاع المؤسسات بصورة أكثر دقة وموضوعية، مما يدعم إتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.

إضافة إلى ذلك، تعتمد البنوك المركزية بصورة متزايدة على منهج الرقابة القائمة على المخاطر، الذي يوجّه الإهتمام الرقابي نحو المؤسسات والأنشطة الأكثر تعرّضاً للمخاطر، بدلاً من الإكتفاء بالتحقق الشكلي من الإلتزام بالتعليمات. ويتضمّن ذلك إجراء المراجعات الميدانية والمكتبية، وتحليل مؤشرات السلامة المالية، وإختبارات الضغط، وتقييم جودة أنظمة الرقابة الداخلية، ومتابعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر السيبرانية والتشغيلية. كما تفرض البنوك المركزية على المصارف إعداد خطط لمعالجة أوجه القصور، وتحدّد مهلاً زمنيةً للتصحيح، وقد تتخذ إجراءات رقابية أو جزاءات عند إستمرار المخالفات.

ولا يقتصر دور البنوك المركزية على الجانب الرقابي، بل يمتد إلى بناء قدرات القطاع المصرفي من خلال إصدار الأدلة الإرشادية وتنظيم برامج التدريب والتوعية وتعزيز تبادل المعلومات بين المصارف والجهات الرقابية والأمنية والقضائية. كذلك تُسهم في مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية، بما يعزّز قدرة المصارف على التعامل مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية العالمية. ومن شأن هذا الدور المتكامل أن يرسّخ ثقافة الإلتزام والحوكمة داخل المؤسسات المالية ويرفع كفاءة إدارة المخاطر ويحد من إحتتمالات التعثّر والمخالفات، بما يدعم إستقرار القطاع المصرفي وسلامة النظام المالي ككل.

أثر تكامل الحوكمة والإلتزام وإدارة المخاطر في سلامة النظام المالي

يُسهم التكامل الفعّال بين الحوكمة والإلتزام وإدارة المخاطر في تعزيز سلامة المؤسسات المالية والحد من انتقال الأزمات من مؤسسة إلى أخرى، حيث يشكل هذا التكامل منظومة متكاملة تضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات وتدعم إستقلالية الرقابة وتوفّر آليات دقيقة لتحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها. فعندما تكون الهياكل التنظيمية واضحة، وتعمل لجان الحوكمة بكفاءة، وتُطبّق سياسات الإلتزام بشكل صارم، تصبح المؤسسة أكثر قدرة على اكتشاف مواطن الضعف في مراحل مبكّرة، مما يتيح لها إتخاذ إجراءات تصحيحية فعّالة قبل تفاقم المشكلات وتحوّلها إلى خسائر كبيرة أو أزمات مالية قد تؤثر على إستقرارها وإستمراريتها.

بناءً على ذلك، لا يمثل تكامل الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر مجرد مطلب تنظيمي تفرضه الجهات الرقابية، بل يشكل إطاراً إستراتيجياً شاملاً يهدف إلى ضمان إستدامة المؤسسات المالية، وتعزيز قدرتها التنافسية، والحفاظ على حقوق المودعين وأصحاب المصالح، ودعم الإستقرار المالي والإقتصادي على المدى الطويل.

التحديات التي تواجه تكامل الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر

رغم الأهمية المتزايدة لتكامل الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر، فإن تطبيقه العملي لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التنظيمية والمؤسسية والتقنية. ومن أبرز هذه التحديات تعدد التشريعات والتعليمات الرقابية وتسارع تحديثها، بما يفرض على المؤسسات المالية مواكبة مستمرة للمتطلبات الجديدة وتعديل سياساتها وإجراءاتها الداخلية وفقاً لها. كما قد يؤدي غياب التنسيق الواضح بين إدارات الالتزام والمخاطر والتدقيق الداخلي إلى تداخل الصلاحيات وازدواجية المهام، أو ظهور فجوات رقابية تحدّ من فعالية منظومة الرقابة الداخلية.

وتبرز كذلك تحديات مرتبطة بضعف ثقافة الحوكمة والالتزام داخل بعض المؤسسات، ولا سيما عندما يُنظر إلى الالتزام باعتباره وظيفة رقابية تعرقل الأعمال بدلاً من كونه عنصراً داعماً لإستدامتها. وقد يؤدي تركيز الإدارة على تحقيق الأرباح قصيرة الأجل إلى تجاوز حدود المخاطر المقبولة أو التقليل من أهمية الضوابط الرقابية. كما تُواجه المؤسسات المالية نقصاً في الكفاءات المتخصصة القادرة على التعامل مع المخاطر المستجدة، ولا سيما المخاطر السيبرانية ومخاطر التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فضلاً عن ذلك، يتطلب التكامل الفعال توافر أنظمة معلومات متطورة تتيح جمع البيانات وتحليلها وتبادلها بين الإدارات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب. غير أن ضعف جودة البيانات أو عدم تكامل الأنظمة التقنية قد يحد من قدرة الإدارات على إكتشاف المخاطر مبكراً وإعداد تقارير موثوقة لمجالس الإدارة والسلطات الرقابية. وتزداد هذه التحديات بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي قد تواجه صعوبة في تحمل كلفة الإمتثال وتطوير الأنظمة وتوظيف

الخبرات المتخصصة. ولمعالجة هذه التحديات، يتعين على المؤسسات المالية تعزيز التنسيق بين الوظائف الرقابية، وترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على المساءلة والشفافية والإستثمار في التكنولوجيا والموارد البشرية، مع تطوير آليات واضحة لتبادل المعلومات ورفع التقارير.

كما يتطلب الأمر من البنوك المركزية إعتماد نهج رقابي متوازن يراعي إختلاف أحجام المؤسسات وطبيعة أنشطتها، ويجمع بين تشديد المتطلبات الرقابية وتقديم الإرشاد والدعم اللازمين لضمان التطبيق الفعال.

الحوكمة تحدّد المسؤوليات وتعزز المساءلة

يتضح أن سلامة النظام المالي لم تعد تعتمد على قوة المؤشرات المالية وحدها، بل ترتبط بدرجة كبيرة بمدى تكامل الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر ضمن إطار مؤسسي ورقابي فعال. فالحوكمة تحدّد المسؤوليات وتعزز المساءلة، والالتزام يضمن إحترام القوانين والمعايير، فيما تتيح إدارة المخاطر إستباق التهديدات والحدّ من آثارها، وهو ما يجعل تكامل هذه الوظائف ضرورة إستراتيجية لا مجرد مطلب تنظيمي. وضمن هذا الإطار، تؤدي البنوك المركزية دوراً أساسياً في تطوير التشريعات والتعليمات وتعزيز الرقابة القائمة على المخاطر ورفع كفاءة المؤسسات المالية في مواجهة المخاطر التقليدية والمستجدة. كما أن نجاح هذه المنظومة يتطلب ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والإنضباط، وتوفير الكفاءات المتخصصة وتطوير أنظمة البيانات والتكنولوجيا، وتعزيز إستقلالية وظائف الرقابة الداخلية.

وبالنسبة إلى القطاع المصرفي العربي، تزداد أهمية هذا التكامل في ظل التحوّلات الإقتصادية والمالية المتسارعة، وتنامي المخاطر السيبرانية والتنظيمية، وتشدّد متطلبات التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المراسلة. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز التنسيق بين المصارف والبنوك المركزية والجهات الرقابية العربية يشكل مدخلاً أساسياً لرفع كفاءة الحوكمة والالتزام، وتحسين إدارة المخاطر وحماية حقوق المودعين ودعم إستقرار القطاع المصرفي العربي وسلامة النظام المالي على المدى الطويل.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

من أبرز سماته معالجة الغموض حيال العملات المشفرة

قانون الوضوح للعملات المشفرة... أبعاده عالياً والتحديات المرتقبة



أبرز البنود

من أبرز سمات قانون الوضوح للعملات المشفرة معالجته للغموض حيال العملات المشفرة. ويحظر القانون دفع فوائد على حيازات العملات المشفرة لمنع المنافسة بين حيازة العملات المشفرة والودائع المصرفية التقليدية. ويعكس ذلك التوتر القائم بين المصالح المصرفية، التي تخشى هروب الودائع، وقطاع العملات المشفرة، الذي يسعى إلى إكتساب الشرعية والنمو. في الوقت نفسه، يوفر القانون الحماية لمطوري التمويل اللامركزي decentralized finance، DeFi، مع فرض التزامات إمتثال على الوسطاء المركزيين الذين يسهلون تداول وحفظ العملات المشفرة.

على الصعيد السياسي، فإن القانون بات محورياً للجدل، إذ وصفه وزير الخزانة سكوت بيستنت بأنه ضروري لإستدامة البيتكوين وأسواق الأصول الرقمية، بينما حذرت السيناتور سينثيا لوميس من أن عدم إقرار القانون الآن قد يؤخر التنظيم الشامل حتى العام 2030.

يُعتبر قانون الوضوح للعملات المشفرة Crypto CLARITY Act لعام 2026 الصادر عن الكونغرس الأمريكي من أهم القوانين لإزالة حالة عدم اليقين حيال تنظيم الأصول الرقمية. ويسعى القانون في جوهره إلى إرساء فصل واضح للصلاحيات بين هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية وهيئة تداول السلع الآجلة وتالياً إنهاء التداخل الذي يسبب في إرباك المستثمرين والمؤسسات والمبتكرين. يهدف القانون إلى توفير إطار عمل واضح يشجع على تبني الأصول الرقمية مع ضمان حماية المستثمرين الأفراد.

ونعرض في هذا البحث أبرز بنود قانون الوضوح للعملات المشفرة وأبعاده على الصعيد العالمي، ويرسم إتحاد المصارف العربية خارطة الطريق للمصارف العربية لإغتنام الفرص ومواجهة التحديات المترتبة على إصدار قانون التوضيح للعملات المشفرة.

لمطوري التمويل اللامركزي مع فرض التزامات إمتثال على الوسطاء المركزيين. ويهدف القانون إلى ضمان زيادة الولايات المتحدة في مجال التمويل الرقمي.

على نقيض ذلك، يُمثل قانون الاتحاد الأوروبي لأسواق الأصول المشفرة ميكا MiCA، الذي صدر رسمياً في العام 2023 وبدأ تنفيذه تدريجياً في العام 2024، إطاراً تنظيمياً شاملاً ومتناسقاً في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يحدد قانون ميكا MiCA شروط الترخيص لمقدمي خدمات الأصول المشفرة، ويضع معايير الإحتياطي والحوكمة لمصدري العملات المستقرة، ويفرض التزامات الشفافية على عروض الرموز الرقمية.

وخلافاً لقانون التوضيح للعملات المشفرة، الذي لا يزال محط جدل سياسي، فإن قانون ميكا MiCA ساري المفعول، ويُقر مجموعة موحدة من القواعد تُطبق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وقد منح قانون ميكا أوروبا ميزة تنافسية في جذب شركات العملات المشفرة الساعية إلى اليقين التنظيمي، مع تضمين ضمانات قوية لحماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال.

يكنم الاختلاف بين القانونين في سياقيهما السياسي والمؤسسي. يعكس إطار قانون ميكا MiCA التنظيم المنسق ووضع القواعد الموحدة في الاتحاد الأوروبي، بينما يعكس إطار قانون الوضع للعملات المشفرة سعي الولايات المتحدة الأميركية للتوفيق بين الهيئات التنظيمية المتنافسة والجماعات المالية القوية. في حال إقرار قانون التوضيح للعملات المشفرة، تقترب الولايات المتحدة من مستوى التوضيح لقانون الاتحاد الأوروبي ميكا MiCA. وفي حال تعثر إقرار قانون التوضيح للعملات المشفرة، فسيظل قانون ميكا MiCA المعيار العالمي لتنظيم العملات المشفرة، مما قد يُحوّل رؤوس الأموال والكفاءات نحو أوروبا.

الآثار على تبني العملات المشفرة

سيكون لقانون الوضع للعملات المشفرة أثر بالغ على تبني الأصول الرقمية، إذ يُعالج مباشرة حالة عدم اليقين التنظيمي التي لطالما قيدت مشاركة المؤسسات والأفراد في الأصول الرقمية. ومن خلال الفصل الواضح بين إختصاص هيئة

وتعهد الرئيس دونالد ترامب بتضمين القانون كجزء من إستراتيجية أوسع لضمان هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على التمويل الرقمي. إلا أن القطاع المصرفي، بقيادة شخصيات مثل الرئيس التنفيذي لشركة جيه بي مورغان، جيمي ديمون، ورابطة المصرفيين الأميركيين، أعرب عن معارضته الشديدة للقانون، بحجة أن هذا التشريع يقوّض حماية المستهلك ويُزعزع إستقرار النظام المالي التقليدي. إن تداعيات هذا القانون عميقة، إذ في حال إقراره، من المرجح أن يُسرّع من تبني المؤسسات له، ويشجع الابتكار في مجال التمويل اللامركزي، ويضع الولايات المتحدة في طليعة الدول الرائدة عالمياً في تنظيم الأصول الرقمية، مما يُرسي معايير دولية. أما في حال تعثره، فستكون النتيجة إستمرار التشتت في الولايات المتحدة، مع تدفق رؤوس الأموال والابتكارات إلى مناطق مثل الاتحاد الأوروبي أو الصين، حيث الأطر التنظيمية أكثر وضوحاً.

يمثل قانون الوضع للعملات المشفرة إنجازاً تنظيمياً وسياسياً هاماً في آن واحد، إذ يجسّد الصراع بين الابتكار والهيمنة، وبين القدرة التنافسية العالمية والحذر المحلي. وستحدّد نتائجه ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقود أو تتخلف في تشكيل مستقبل التمويل الرقمي.

المقارنة مع قانون ميكا

إن المقارنة بين قانون الوضع للعملات المشفرة وقانون الاتحاد الأوروبي لأسواق الأصول المشفرة ميكا Markets in Crypto Assets-MiCA تُبرز نهجين مختلفين لتنظيم الأصول الرقمية.

يهدف قانون الوضع للعملات المشفرة إلى حل النزاعات القضائية بين هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC) وهيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) من خلال تحديد واضح للأصول الرقمية التي تُصنف كأوراق مالية وتلك التي تُصنف كسلع. ويركّز القانون على إنهاء «التنظيم عن طريق الإنفاذ regulation by enforcement» وتهيئة بيئة قابلة للتنبؤ لتبني المؤسسات للعملات المشفرة. كما يُدخل القانون قواعد محدّدة للعملات المستقرة، حيث يحظر الفائدة السلبية ولكنه يسمح بالمكافآت، ويوفر حماية قانونية

جدول رقم 1: مقارنة بين قانون الوضوح للعمليات المشفرة الأميركي وقانون ميكا للاتحاد الأوروبي

الأبعاد	قانون الوضوح للعمليات المشفرة	قانون ميكا للاتحاد الأوروبي
العمليات المستقرة	يحظر الفائدة السلبية؛ ويسمح بالمكافآت القائمة على النشاط؛ ويسعى إلى حل وسط بين البنوك وقطاع العملات المشفرة	يشترط على الجهات المصدرة الاحتفاظ بإحتياطات، والإمتثال لمعايير الحوكمة، والحصول على ترخيص؛ مع تركيز قوي على حماية المستهلك
التمويل اللامركزي	يحمي المطورين وينشر التعليمات البرمجية عبر منصات الند للند؛ ويقوم بالالتزامات الإمتثال للوسطاء	أقل وضوحاً حيال التمويل اللامركزي؛ يركز على مزودي الخدمات ومصدري الرموز؛ ويترك التمويل اللامركزي خارج نطاقه إلى حد كبير
التبني المؤسسي	يشجع المؤسسات الأميركية من خلال إنهاء الغموض في تطبيق قوانين هيئة الأوراق المالية والبورصات؛ ويهدف إلى جذب رؤوس الأموال	يوفر نظام ترخيص موحداً على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ ويجذب بالفعل الشركات التي تسعى إلى اليقين التنظيمي
حماية المستهلك	يوازن بين الابتكار ومكافحة غسل الأموال وإنفاذ العقوبات؛ وينتقده البنك لكونه أضعف	التركيز الشديد على الشفافية والإفصاحات وحماية المستثمرين؛ وإعطاء الأولوية لتخفيف مخاطر المستهلك
السياق السياسي	لا يزال الأمر قيد النقاش؛ ويواجه معارضة من جماعات الضغط المصرفية وإنقسامات حزبية؛ وإقراره غير مؤكد	تم إيمتاده في العام 2023؛ وبدأ تطبيقه تدريجياً منذ العام 2024؛ وهو ملزم بالفعل في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي
تحديد المواقع العالمي	يسعى إلى ضمان ريادة الولايات المتحدة في مجال التمويل الرقمي؛ والنتيجة غير مؤكدة	يضع الاتحاد الأوروبي في طليعة واضعي المعايير العالمية؛ ويوفر وضوحاً تنظيمياً قبل الولايات المتحدة

الآثار على الأسواق العالمية

إن قانون الوضوح للعمليات المشفرة سيكون له آثار بالغة على الأسواق المالية العالمية والأنظمة الرقابية والمنافسة الجيوسياسية في مجال التمويل الرقمي. في حال إقراره، سيوفر القانون للولايات المتحدة إطاراً قانونياً واضحاً للأصول الرقمية.

إن قانون الوضوح للعمليات المشفرة له أيضاً تأثير كبير على السوق العالمي للعمليات المشفرة إذ إنه يعيد تشكيل دور العملات المشفرة في التمويل العالمي. فمن خلال إضفاء الشرعية على العملات المشفرة، يُمكن للقانون تسريع اعتماد العملات المشفرة في التجارة والتحويلات المالية عبر الحدود، مما قد يُشكل تحدياً للأنظمة المصرفية التقليدية وحتى العملات السيادية. وسيكون لذلك آثار إيجابية في المناطق التي تُستخدم فيها العملات المشفرة على نطاق واسع، مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا، وذلك من خلال توفير

الأوراق المالية والبورصات الأميركية وهيئة تداول السلع الآجلة، يُزيل القانون التداخل في الاختصاصات. ويُتوقع أن يُسرّع هذا التوضيح من تبني المؤسسات للعملات الرقمية، حيث ستمكن شركات مثل بلاك روك، وفيدليتي، وجيه بي مورغان من توسيع عروضها في مجال العملات المشفرة. ويؤثر قانون الوضوح للعمليات المشفرة بشكل كبير على تبني العملات المشفرة، فمن خلال حظر مدفوعات الفائدة السلبية مع السماح بالمكافآت، يسعى التشريع إلى تحقيق التوازن بين الابتكار المالي وإستقرار القطاع المصرفي. بالنسبة إلى التمويل اللامركزي، يُوفر قانون الوضوح للعملات المشفرة الحماية للمطورين من خلال الحد من المخاطر القانونية. وتوفر إلتزامات الإمتثال المفروضة على الوسطاء المركزيين بيئة أكثر أماناً للمستخدمين. هذا النهج المزدوج، يشجع المطورين على إقامة مشاريعهم في الولايات المتحدة، ويزيد من إستخدام منصات التمويل اللامركزي، مع وضوح الأطر القانونية.

نموذج تنظيمي مدعوم من الولايات المتحدة يعزّز الثقة وقابلية التوسع.

في مجال التمويل اللامركزي، يقلّل قانون الوضع للعمليات المشفّرة من مخاطر هجرة الكفاءات إلى أوروبا وآسيا. وعلى الصعيد العالمي، قد يُحفّز قانون الوضع للعمليات المشفّرة مشاريع التمويل اللامركزي، مما يساعد في الموازنة بين الابتكار والإمتثال.

من الناحية الجيوسياسية، سيضع هذا القانون الولايات المتحدة في منافسة مباشرة مع إطار عمل ميكا MiCA للاتحاد الأوروبي وإستراتيجية الصين لليوان الرقمي، مما يعزّز قيادة الولايات المتحدة في وضع المعايير العالمية للأصول الرقمية. أما في حال فشل قانون التوضيح للعمليات المشفّرة، فستستمر هيمنة الاتحاد الأوروبي والصين على الأسواق العالمية للأصول الرقمية.

يكنم الأثر العالمي لقانون الوضع للعمليات المشفّرة في قدرته على تحويل الولايات المتحدة من بيئة تنظيمية مجرّاة إلى دولة رائدة في وضع المعايير العالمية. إن نجاح قانون الوضع للعمليات المشفّرة يسرّع تبني العمليات المشفّرة عالمياً في ظل قواعد أكثر وضوحاً، بينما يؤدي فشله إلى زيادة تحوّل رؤوس الأموال والكفاءات نحو أوروبا وآسيا.

الآثار على المصارف

إن قانون الوضع للعمليات المشفّرة له تأثير بالغ على المصارف، إذ يُغيّر دور المصارف التقليدي في تلقي الودائع والمدفوعات والوساطة المالية. فمن خلال إضفاء الشرعية على العملات المشفّرة بموجب القانون الأمريكي، يُنشئ القانون نظاماً موازياً للنقود الرقمية، ما قد يُحوّل الودائع بعيداً عن المصارف. ويهدف حظر الفائدة السلبية على العملات المشفّرة إلى حماية المصارف من المنافسة المباشرة، إلّا أن السماح بالمكافآت يعني أن العملات المشفّرة قد تُصبح وسيلة بديلة للمعاملات اليومية والتحويلات المالية والتجارة عبر الحدود. وسيؤدي هذا التحوّل إلى تآكل هيمنة المصارف على المدفوعات والتسويات، مما يُجبرها على إعادة هيكلة نماذج أعمالها.

تُواجه المصارف أيضاً مخاطر تتعلق بالسيولة والتمويل، فإذا ما لاقت العملات المشفّرة رواجاً واسعاً، لا سيما في التجارة الدولية، فقد تتراجع الودائع التقليدية، مما يرفع تكاليف التمويل على المصارف. وهذا القلق يفسر معارضة جمعية المصرفيين الأمريكيين ومسؤولين تنفيذيين مثل جيمي ديمون من بنك جيه بي مورغان لقانون التوضيح للعمليات المشفّرة، بحجة أنه يقوّض حماية المستهلك ويزعزع استقرار النظام المصرفي. ويُسرّع القانون من وتيرة إلغاء الوساطة المالية بنقل النشاط المالي إلى أسواق العملات المشفّرة حيث تقل سيطرة المصارف.

في الوقت نفسه، قد يتيح قانون الوضع للعمليات المشفّرة فرصاً للمصارف التي تتبنّى الأصول الرقمية. فمع توضيح اللوائح التنظيمية، يُمكن للمصارف التوسع في خدمات الحفظ والتداول والتسوية للعملات المشفّرة، مما يعزّز مكانتها كوسيط موثوق في النظام المالي الجديد. وقد تستفيد المؤسسات ذات القواعد الرأسمالية القوية والقدرات التكنولوجية المتقدمة، مثل المصارف الأمريكية الكبرى، من تقديم خدمات متكاملة للعملات المشفّرة لعملائها. أما المصارف الأصغر حجماً، فقد تواجه صعوبة في المنافسة، لا سيما إذا أدّت العملات المشفّرة إلى انخفاض قاعدة ودائعها.

على الصعيد العالمي، إن قانون الوضع للعمليات المشفّرة سيزيد من حدّة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية. وفي المناطق التي تُستخدم فيها العملات المشفّرة على نطاق واسع، مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا، قد يُسهم القانون في تسريع تبني العملات المشفّرة، مما يزيد الضغط على المصارف المحلية. في المقابل، يُمكن للمصارف التي تتكيّف بسرعة الإستفادة من هذا القانون للتوسّع دولياً، وتقديم خدمات مدعومة بالعملات المشفّرة تحت مظلة تنظيمية أميركية.

يُمثّل قانون الوضع للعمليات المشفّرة تهديداً وفرصاً في آن واحد للمصارف، إذ يُهدّد نماذج الإيداع والدفع التقليدية للمصارف من خلال إضفاء الشرعية على العملات المشفّرة، ولكنه يفتح أيضاً آفاقاً جديدة للإبتكار في مجالات الحفظ والتداول والتسوية. وتتحدّد الآثار بردة فعل المصارف التي تتمثل في الإختيار بين مقاومة النظام المالي الرقمي الجديد أو التكيف معه.

خارطة الطريق للمصارف العربية

يُمثل قانون الوضوح للعملات المشفرة تحديات وفرصاً للمصارف العربية التي تتطلب إستراتيجيات مُصمّمة بعناية. يتمثل التحديّ الأبرز في إحتمال تراجع الودائع التقليدية إذا ما إكتسبت العملات المشفرة المستقرة الخاضعة للتنظيم الأميركي شرعية وإنتشاراً عالمياً. قد يؤدي ذلك إلى سحب الودائع من المصارف العربية، لا سيما في الإقتصادات التي تُعد فيها التحويلات المالية والتدفقات عبر الحدود بالغة الأهمية. ولمعالجة هذا الأمر، يتوجّب على المصارف العربية تعزيز إدارة السيولة من خلال تنويع مصادر التمويل، وتوسيع أطر تأمين الودائع، وبناء ضمانات سيادية قادرة على إستيعاب الصدمات. وسيكون تعزيز ثقة المودعين من خلال التواصل الشفاف والمشاركة الفعّالة أمراً أساسياً لمنع عدم الإستقرار. في الوقت نفسه، يتيح قانون الوضوح للعملات المشفرة فرصاً للمصارف العربية لدمج الأصول الرقمية في محافظ خدماتها. ومن خلال ترسيخ مكانتها كجهات حفظ وتسوية إقليمية لمعاملات العملات المشفرة، يُمكن للمصارف العربية الإستفادة من قواعد الرأسمالية القوية وعلاقاتها التنظيمية لتقديم خدمات موثوقة في سوق سيزداد فيه الطلب على الوسطاء الملتزمين بالمعايير. ويتطلّب ذلك إستثماراً في البنية التحتية الرقمية، والأمن السيبراني، وأنظمة المراقبة عبر الحدود لضمان القدرة على مواجهة المخاطر المالية والإلكترونية.

من الناحية الإستراتيجية، يتوجّب على المصارف العربية السعي إلى تنويع أنشطتها الإقليمية، إذ من المرجح أن يُسرّع قانون الوضوح للعملات المشفرة من تبني المؤسسات الأميركية للعملات الرقمية، ويُمكن للمصارف العربية التخفيف من المخاطر المترتبة من خلال التوسّع في أسواق أقل تقلباً مثل شمال أفريقيا وآسيا، مع بناء شراكات في الوقت نفسه مع المؤسسات الأميركية التي تدخل مجال العملات المشفرة.

سيكون التنسيق التنظيمي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي عموماً أمراً بالغ الأهمية، إذ يُرسي قانون الوضوح للعملات المشفرة قواعد قانونية واضحة للأصول

الآثار على تبني العملات المشفرة في الدول العربية

يعكس وضع تبني العملات المشفرة في الدول العربية مزيجاً ديناميكياً من الابتكار والتجريب التنظيمي والتحديات الهيكلية. وتسعى دول الخليج، كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، إلى ترسيخ مكانتها كدول رائدة إقليمياً من خلال دمج العملات المشفرة في مراكزها المالية وتجربة تمويل التجارة القائمة على تقنية البلوك تشين.

في المقابل، تشهد دول مثل مصر ولبنان تبنيّاً للعملات الرقمية مدفوعاً بالضرورة، لا سيما في التحويلات المالية والتحوط من التضخم، رغم أن التوضيح التنظيمي لا يزال محدوداً.

ويشهد قطاع العملات المشفرة أعلى معدلات تبني في منطقة الخليج، حيث تُجري الحكومات تجارب مكثّفة على تنظيم العملات المشفرة وتطوير بنيتها التحتية، بينما تعتمد دول مثل مصر ولبنان على العملات المشفرة كأداة للتحوط ضد عدم الإستقرار الإقتصادي. ويتحدّد المسار المستقبلي بمدى سرعة مواءمة الأطر التشريعية للجهات التنظيمية العربية مع المعايير العالمية وقانون الوضوح للعملات المشفرة الأميركي وقانون ميكا MiCA للاتحاد الأوروبي.

سيكون لتأثير قانون الوضوح للعملات المشفرة على تبني العملات المشفرة في الدول العربية جوانب متعدّدة، تعكس الفرص والمخاطر على حد سواء. فمن جهة، سيوفر القانون شرعية عالمية للأصول الرقمية من خلال توضيح الحدود التنظيمية الأميركية، مما يشجع الجهات التنظيمية العربية على تسريع تطوير أطرها الخاصة. ومن المرجّح أن تشهد دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، التي تخوض بالفعل تجارب في مجال التمويل الرقمي، تبنيّاً مؤسسياً أسرع، حيث ستكون الشركات العالمية أكثر إستعداداً للتوسّع في الأسواق المتوافقة مع المعايير الأميركية. وهذا سيُعزّز المراكز الإقليمية مثل دبي والرياض كيوابات للابتكار والإستثمار في مجال العملات المشفرة.

جدول رقم 2: تبني العملات المشفرة في الدول العربية

دولة	عوامل التبني	الموقف التنظيمي	التحديات	فرص
الإمارات العربية المتحدة	تبني المؤسسات، ومراكز التكنولوجيا المالية في دبي وأبوظبي	استباقية، مع أنظمة ترخيص للبورصات والجهات الحافظة	الموازنة بين الابتكار والإمتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال	التحول إلى مركز عالمي للعملات المشفرة، وجذب رؤوس الأموال والمواهب
المملكة العربية السعودية	التكامل مع أهداف الإقتصاد الرقمي لرؤية العام 2030	مشاريع تجريبية حذرة ولكنها متطورة تحت إشراف البنك المركزي	قطاع مصرفي محافظ، وتأخيرات تنظيمية	تمويل التجارة المرمز، ومشاريع البلوك تشين المرتبطة بالطاقة
قطر	التركيز على تنوع التكنولوجيا المالية وتسوية تجارة الغاز الطبيعي المسال	مقيّدون لكنهم يستكشفون ويتحكمون فيهم	تبني محدود من قبل قطاع التجزئة، وهيئات تنظيمية حذرة	إمكانية استخدام العملات المستقرة في تجارة الطاقة
مصر	تدفقات تحويلات مالية كبيرة، وتحوّل من التضخم من قبل مستخدمي التجزئة	سياسة تقييدية، وحذر البنك المركزي	تقلبات العملة، وضعف وضوح الأنظمة التنظيمية	العملات المشفرة للتحويلات المالية والشمول المالي
لبنان	التبني المدفوع بالآزمات، كتحوّل ضد الإنهيار المصرفي	يسود الاستخدام غير الرسمي الذي لا يخضع للتنظيم إلى حد كبير	نظام مالي هش، وإنعدام الثقة	العملات المشفرة كبديل للقطاع المصرفي المتعثّر
الكويت	قاعدة مستثمرين أثرياء، وإهتمام بالتنوع	حركة تنظيمية محافظة وبطيئة	الإعتماد على عائدات النفط، وحذر الجهات التنظيمية	إعتماد المؤسسات للأطر إذا كانت متوافقة مع المعايير العالمية
سلطنة عُمان	إستكشاف تقنية البلوك تشين في مجال الخدمات اللوجستية والتجارة	مشاريع تجريبية متوسطة الحجم قيد التنفيذ	حجم سوق صغير، طلب تجزئة محدود	تبني متخصص في مجال الخدمات اللوجستية والتجارة البحرية
البحرين	بيئة داعمة للتكنولوجيا المالية، وطموحات مركز إقليمي للعملات المشفرة	أنظمة ترخيص تقدمية للبورصات	سوق محلية صغيرة، والإعتماد على التدفقات الإقليمية	جذب الشركات الناشئة والعمل كبيئة تجريبية تنظيمية

يتعيّن على المصارف العربية تبني إستراتيجية تشمل تدابير دفاعية لحماية الودائع والسيولة، وتدابير إستباقية للإستفادة من فرص التمويل الرقمي. ومن خلال الجمع بين تعزيز السيولة، والإستثمار في البنية التحتية الرقمية، والتنوع الإقليمي، والتنسيق التنظيمي، تستطيع المصارف العربية تحويل تحديات قانون الوضع للعملات المشفرة إلى خارطة طريق لتحقيق مرونة ونمو مستدام.

الرقمية، ويتعيّن على البنوك المركزية العربية الإستجابة من خلال مواءمة أطرها الخاصة لتجنّب التشتت.

وسيضمن وضع خطط بديلة لمواجهة الإضطرابات المطوّلة، مثل التحوّلات في تدفقات التحويلات المالية أو توجّه تسوية التجارة العالمية نحو العملات المستقرة، بقاء المصارف العربية ويزيد من مرونتها في مواجهة التحديات.

الآفاق المستقبلية

المتحدة من موازنة هذه التحركات، ويعزز ريادتها في وضع المعايير العالمية. أما إذا تعثر القانون، فستستمر هيمنة الاتحاد الأوروبي والصين، مما يضع الجهات التنظيمية والمصارف العربية في موقف حرج بين أطر عمل متنافسة، ويُجبرها على التكيف بسرعة لتجنب فقدان دورها كوسيط. على المدى البعيد، قد يُسهم قانون الوضوح للعمليات المشفرة في إرساء نظام مالي عالمي جديد يركز على تبنّي المؤسسات للعمليات المشفرة والإبتكار الموجه نحو السوق. وستكون الدول العربية، نظراً إلى دورها الإستراتيجي في تجارة الطاقة والتحويلات المالية، محورية في تحديد معالم النظام المالي الجديد الذي سيحظى بالقبول في الشرق الأوسط. وستحدد قدرة الدول العربية على مواءمة الأنظمة، والإستثمار في البنية التحتية الرقمية، والإستفادة من العملات المستقرة لتسوية المعاملات التجارية، مكانتها في هذا النظام المالي المتطور.

في الخلاصة، إن التوقعات المستقبلية لقانون الوضوح للعملات المشفرة تتطوي على مخاطر كبيرة، فإذا تم إقراره، فإنه يسرع من عملية التبنّي، ويعزز القيادة الأميركية، ويُعيد تشكيل التمويل العالمي. وإذا تم إيقافه، فإنه يرسخ مكانة وهيمنة أوروبا والصين.

د. سهى معاد/ محللة وكاتبة إستراتيجية

يتحدّد مستقبل قانون الوضوح للعملات المشفرة بقدرته على إحداث تحوّل جذري في التمويل الرقمي العالمي، وبالغموض السياسي الذي يحيط بإقراره. ففي حال إقراره، سيؤثر القانون للولايات المتحدة التوضيح التنظيمي اللازم لتسريع تبنّي العملات الرقمية، وتحقيق إستقرار الأسواق، وإضفاء الشرعية على العملات المستقرة كأداة مالية رئيسية. ومن المرجح أن يُطلق هذا القانون موجة من الإبتكار في مجال التمويل اللامركزي، ويشجع على تبنّي العملات المستقرة الخاضعة للتنظيم الأميركي عبر الحدود، ويضع الولايات المتحدة في موقع رائد عالمي في وضع المعايير في إدارة الأصول الرقمية. وستمتد آثار هذا القانون لتشمل الدول العربية وغيرها من الأسواق الناشئة، حيث يُمكن أن تعتمد التحويلات المالية والتدفقات التجارية بشكل متزايد على العملات المستقرة، مما يُعيد تشكيل الشمول المالي ونماذج العمل المصرفي.

على المدى المتوسط، إن قانون الوضوح للعملات المشفرة سيُفاقم المنافسة بين التكتلات التنظيمية. ويوفر قانون ميكا MiCA للإتحاد الأوروبي قواعد متسقة، كما أن إستراتيجية الصين لليوان الرقمي تتقدّم في تسوية المعاملات التجارية. وسيُمكن إقرار قانون الوضوح للعملات المشفرة الولايات





GROW MOSUL BANK MOSUL BANK FOR DEVELOPMENT & INVESTMENT WITH US

*Grow & Nurture
the Ideas You Have.*



CONTACT US

hr@almosulbank.iq
www.almosulbank.iq

إدارة المال وتوظيفه... من الأمانة إلى التنمية المستدامة



الدكتور صادق راشد الشمري

إستشاري وخبير مالي دولي

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾
(سورة النساء : 58)

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾
(سورة النساء : 5)

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾
(سورة هود : 61)

استوقفتني موضوع إدارة الأموال وإكتنازها في المساكن، أي تجميدها خارج الدورة الإقتصادية وعدم ضخها في الجهاز المصرفي، وما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية وتنموية. ولم يكن إهتمامي في هذا الموضوع مقتصرًا على الجانب المصرفي، بل لأنه يمسّ جوهر بناء الدولة الحديثة، ويعكس مدى قدرتها على إدارة مواردها بعقول راشدة ونزيهة تمتلك رؤية إستراتيجية تستشرف المستقبل. فالإدارة الرشيدة للمال لا تقتصر على حفظه، وإنما تتمثل في حسن توظيفه وتحويله إلى قوة منتجة تُسهم في إعمار الأرض، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز رفاه المجتمع.

إن المال في المنظور الإسلامي والاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو أمانة وإستخلاف ومسؤولية، فإذا أُدير بعقول نزيهة وكفوءة، تحوّل إلى مشاريع إنتاجية، وفرص عمل، وإستثمارات، ونهضة إقتصادية. أما إذا بقي مكتنزاً داخل المنازل أو أُهدر بسبب الفساد وسوء الإدارة، فإنه يتحوّل إلى ما يسمّيه الإقتصاديون «الأموال الميتة»، وهي أموال معطّلة لا تضيف قيمة للإقتصاد، ولا تُسهم في بناء المجتمع.

المصرفية فإنه يفقد وظيفته الإقتصادية، ويصبح ثروة جامدة لا تحقق التنمية.

ومن هنا فإن الإدارة الرشيدة للمال، القائمة على الأمانة والشفافية والحوكمة، تمثل أحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة، لأنها تربط بين سلامة الإدارة وحسن إستثمار الموارد، وتُسهم في مكافحة الفساد، والحدّ من الفقر والبطالة، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.

الإدارة الرشيدة للمال تمثل أحد أهم

مرتكزات التنمية المستدامة

يقوم الإقتصاد السليم على حركة المال، لا على بقاءه ساكناً، فالمال الذي يدور داخل الجهاز المصرفي يتحوّل إلى قروض وإستثمارات وتمويل للمشروعات الإنتاجية، فيولد دخلاً وفرص عمل ويزيد الناتج المحلي. أما المال الذي يُكتنز خارج المنظومة



الإدارة الرشيدة... طريق التنمية

إن التنمية المستدامة لا تتحقق بكثرة الموارد، وإنما بحسن إدارتها، لذلك فإن الدول التي نجحت إقتصادياً لم تعتمد على وفرة الأموال فقط، بل على وجود مؤسسات كفوءة، وقيادات نزيهة، وعقول إستراتيجية أحسنت توظيف المال في خدمة الإنسان.

فكل دينار يُدار بعلم وأمانة يُمكن أن يتحوّل إلى مصنع، أو مزرعة، أو مدرسة، أو مستشفى، أو طريق، أو مشروع صغير يُوفّر فرص العمل ويحسن مستوى المعيشة.

أما المال الذي يُجمّد أو يُهدر، فإنه يحرم المجتمع من هذه الفرص ويؤخّر عجلة التنمية.

في المحصلة، إن المال نعمة من الله تعالى، لكنه في الوقت نفسه أمانة ومسؤولية. ولا تتحقق رسالته إلا إذا أحسن توظيفه في خدمة الإنسان والمجتمع. من هنا فإن بناء عقول نزيهة وراشدة، تمتلك رؤية إستراتيجية لإدارة المال العام والخاص، يُعد الركيزة الأساسية لبناء إقتصاد قوي وتنمية مستدامة.

فالمال الذي يبقى حبيس الخزائن والمنازل هو مال معطل، أما المال الذي يدخل الجهاز المصرفي ويتحوّل إلى إستثمارات ومشروعات إنتاجية، فهو المال الذي يعمر الأرض، ويخلق فرص العمل، ويحدّ من الفقر، ويحقّق الرفاه الإقتصادي للأجيال الحاضرة والآتية.

لماذا يُعد إكتناز الأموال مشكلة إقتصادية؟

إن إحتفاظ الأفراد بالأموال داخل المنازل بدلاً من إيداعها في المصارف، لا يضر بصاحب المال وحده، بل ينعكس أثره على الإقتصاد بأكمله، ومن أبرز نتائجه:

- * إنخفاض حجم الودائع في المصارف، مما يقلّل قدرتها على تمويل المشاريع الإستثمارية.
- * ضعف النشاط الإقتصادي بسبب إنخفاض حجم التمويل والإنتاج.
- * إرتفاع معدّلات البطالة نتيجة تراجع إنشاء المشاريع الجديدة.
- * إنخفاض فرص الإستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية والإسكانية والخدمية.
- * تباطؤ دورة المال داخل الإقتصاد، فتراجع معدّلات النمو الإقتصادي.

- * زيادة الإعتماد على النقد المتداول خارج النظام المصرفي، مما يُضعف فاعلية السياسة النقدية.
- * ضياع فرص تحقيق عوائد مالية لأصحاب المدّخرات من خلال الإستثمار المشروع.
- * إرتفاع مخاطر السرقة أو التلف أو فقدان الأموال المكتنزة.

ولهذا يصف الإقتصاديون الأموال المكتنزة بأنها «أموال ميتة»؛ لأنها لا تؤدي وظيفتها الطبيعية في تحريك عجلة الإقتصاد.

الجهاز المصرفي... شريان الإقتصاد

كما أن الدم إذا توقف عن الجريان تعطلت وظائف الجسم، فإن المال إذا توقف عن الدوران أصيب الإقتصاد بالركود.

فالمصارف ليست مجرّد أماكن لحفظ الأموال، بل هي مؤسسات مالية تعمل على تحويل المدّخرات إلى قروض وإستثمارات وتمويل للمشروعات، فتُسهّم في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتحسين مستوى الدخل وتحقيق التنمية الإقتصادية.

ولهذا فإن تعزيز ثقة المواطنين بالمصارف، وتطوير الخدمات المصرفية، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة، تمثل خطوات أساسية لإعادة الأموال إلى الدورة الإقتصادية.

دور بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في دعم التنمية في اليمن.. بنك الكريمي دراسة حالة

إسترداد بعض التّمويلات، والإنقسام المالي والمصرفي... إلخ، حيث أثّرت هذه التّحديات على قُدرة البنوك على التّوسّع والنّمو والاستدامة؛ ولكن برز «بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي (KIMB)» بكونه نموذجاً مُهماً لدراسة دور هذه البنوك في دعم التّنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذا البلد؛ حيث يُنظر إليه باعتباره من أبرز المؤسسات المالية اليمنية التي نجحت في مواجهة هذه التّحديات وتحويلها إلى عناصر نجاح استطاعت بها التّوسّع والوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، عبر خدمات التمويل الأصغر والمتوسط، والتحويلات المصرفية، والخدمات الرّقمية، مستفيداً من شبكة واسعة من الفروع والخبرة المتراكمة منذ تأسيسه كشركة صرافة في العام 1995 قبل تحوّلها إلى بنك للتمويل الأصغر الإسلامي في العام 2010.



محمد علي تاهر

صحافي وباحث اقتصادي يمني

التمويل الأصغر ودوره التّنموي

التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية ومصرفية للفئات ذات الدّخل المحدود، تشمل التّمويل الصغير والمتوسط للمشروعات القائم على التمويل الإسلامي وعلى نظامي المرابحة والمشاركة، وقبول ودائع الادخار، وإجراء التحويلات المالية.. وغيرها؛ ولهذا تكمن أهميته في الحدّ من الفقر، وتخفيف معدل البطالة، وتمكين فئتي المرأة والشباب إقتصادياً، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنشيط الأسواق المحلية، وتعزيز الشّمول المالي... وغيرها، وتشير التقارير الدولية إلى أن هذا القطاع يُمثّل العمود الفقري للإقتصادات النّامية، بل وتُشكّل مؤسساته ما يزيد عن (90 %) حول العالم، وتستوعب حوالي (70 %) من الأيدي العاملة؛ ممّا يجعلها الأكثر قُدرةً على تحريك هذه الإقتصادات، بل وتنميتها وتطويرها.

ومنذ بداياته في سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، شهد التمويل الصّغير والأصغر إهتماماً عالمياً كبيراً، حيث العديد من نماذج التّموليلية المختلفة؛ ثلاثة منها تتبع نظام المجموعة مع وجود اختلاف نسبي في نظامها، وهي: نموذج بنك غرامين في

يُعَدّ التمويل الأصغر أحد أهم الأدوات الإقتصادية والإجتماعية في الدّول النّامية والأقل نمواً؛ إذ يُسهم في مكافحة الفقر، وتوسيع النشاط الاقتصادي، وتمكين الفئات محدودة الدّخل من إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة على توليد فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، ودعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلدانها وشعوبها، ومن هذه الدّول تأتي اليمن؛ حيث برزت بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بوصفها طوق نجاة لاقتصاده المتضرع جزاءً إستمرار الحرب الأهلية (2014 - 2026)، والإنكماش الإقتصادي، وإرتفاع معدلات البطالة والفقر... وغيرها،

ورغم الكمّ الهائل من التّحديات التي تواجهها هذه البنوك في اليمن؛ أبرزها تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (44.5 %) بصورة تراكمية بين عامي (2014 - 2025)، وإرتفاع معدل التضخم بنسبة (35 %) على أساس سنوي، وعدم الإستقرار السياسي والأمني، وضعف البيئة الإستثمارية، وتدهور سعر العملة الوطنية أمام الدّولار، وتدنيّ القوة الشرائية للمواطنين، وصعوبة

لتقرير الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن؛ حيث خلصتا هاتان الدراستان إلى أن الشريحة السوقية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر لا تزال غير مستثمرة بالكامل، ويتوجب دعمها وتشجيعها.

وخلال الفترة (1997 - 2010) طبقت مؤسسات التمويل الأصغر والتي بلغت (11) مؤسسة، مبدأ الإقراض الجماعي، بحيث لا تطلب ضماناً مادياً، وتوفّر نوعاً من التدريب الاقتصادي أو الاجتماعي للعملاء، ونظراً إلى أن العديد من هذه المؤسسات تأسس بمهمة تمكين المرأة من خلال التمويل، وتُمثّل النساء أكثر من (87%) من العملاء؛ لتحقيق صناعة التمويل الأصغر في اليمن المركز الأول على مستوى الوطن العربي في العام 2010 وفق تقييمات وحدة المعلومات التابعة لـ «مجلة الاقتصاد البريطاني»، وعلى المرتبة السابعة والعشرين دولياً، في الترتيب العام لصناعة التمويل الأصغر، بحسب دراسة تقييمية أجرتها وحدة متخصصة في الدراسات تابعة لـ «مجموعة الأيكونوميست الدولية» التي أعلنت تبوء اليمن مكانة عالية بين الدول التي ترعى بيئة الأعمال الأصغر في العالم بعد تطبيقها معايير الدراسة؛ مما دفع بالصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم الدعم الفني والمؤسسي لإنشاء عددٍ من بنوك التمويل الأصغر الجديدة في اليمن.

وفي ضوء هذا النجاح لمؤسسات التمويل الأصغر، بادرت الحكومة اليمنية لإصدار قانون خاص بالتمويل الأصغر، وهو القانون رقم (15) لسنة 2009، والذي يعدّ نقطة التحول في هذا المجال، وتحديدًا مع اعتماد نظام لإصدار تراخيص لإنشاء بنوك متخصصة بالتمويل الأصغر وتحت إشراف البنك المركزي اليمني، كان أولها «بنك الأمل للتمويل الأصغر» في العام 2007، و«بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي» في العام 2010، ثم توالى إنشاء البنوك المتخصصة في هذا المجال؛ ليؤسس الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «شبكة اليمن للتمويل الأصغر» كأول شبكة محلية للتمويل الأصغر في اليمن قائمة على العضوية، وقد تم تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 31 أغسطس/آب 2009 كمنظمة غير حكومية، ووصل عدد الأعضاء حتى نهاية العام 2014، إلى (20) عضواً من بنوك ومؤسسات وشركات وبرامج التمويل الأصغر.

بنغلاديش بنظام المجموعات التضامنية، ونموذج (Accion) في أميركا اللاتينية مع نظام مجموعات أكثر مرونة، ونموذج (BRI BKK) في إندونيسيا، أما النموذج الرابع ويعتبر أقدم هذه النماذج، ويوجد في سريلانكا، ويقوم بتقديم قروضٍ صغيرة فردية لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة؛ وقد حققت هذه النماذج نسب إيفاءٍ للقروض عالية، وإنعدمت فيها نسبة المخاطرة كثيراً.

واقع التمويل الأصغر في اليمن

تعدّ اليمن من أوائل البلدان في المنطقة العربية التي قامت بإدخال التمويل الأصغر في سياساتها التنموية، من أجل خلق فرص عملٍ جديدة، وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع؛ سواء أكانوا في المناطق الحضرية أو الريفية، حيث يبلغ مجتمعه الريفي ما نسبته (70 %) من إجمالي السكان؛ ولهذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد اليمني، من حيث أنها يمكنها القيام بدورٍ فعّال في تنمية المناطق الريفية، من خلال توافر العمل المنتج في المكان الذي توجد فيه القوى العاملة، وبالتالي يضع حدّاً للهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية، ويعمل على تحقيق زيادة في دخل تلك الأسر، ورفع المستوى المعيشي لهم، ممّا يؤدي إلى تطوير وتنمية مناطقهم بجهودهم الذاتية، وهذا بدوره يسهم بأثرٍ إيجابي في الاقتصاد القومي.

وقد بدأت صناعة التمويل الأصغر في اليمن في العام 1997 من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث أنشأ خمسة برامج تمويل أصغر في المناطق الريفية، حققت نجاحاتٍ كبيرة، مما دفع بالصندوق ذاته إلى إنشاء «وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)» في العام 1998، كما شهد اليمن أيضاً في العام 2002 إنشاء «صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة» الذي هدف إلى تمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية (التي بلغت حوالي 14) مليون دولار حتى العام 2014).

ولأهمية هذا المجال؛ نفذت مجموعة سيجاب (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) دراسة عن التمويل الأصغر في اليمن في العام 2005، كما نفذ البنك الدولي في العام 2007 دراسة

جدول رقم 1: مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن

م	اسم البنك/ المؤسسة	نوعه/ تصنيفه	سنة التأسيس	ملاحظات
أولاً: البنوك:-				
(1)	بنك الأمل للتمويل الأصغر	بنك	2007م	بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي
(2)	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك	2010م	
(3)	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	بنك	2006م	تابع لبنك التضامن الإسلامي
(4)	بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك	2020م	
(5)	بنك البسيري للتمويل الأصغر	بنك	2021م	
(6)	بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك	2021م	
(7)	بنك القطيبي للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك	2022م	
(8)	بنك عدن الإسلامي للتمويل الأصغر	بنك	2022م	
(9)	بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك	2022م	
(10)	بنك إنجاز كابيتال للتمويل الأصغر الإسلامي	بنك	2014م	
(11)	نوافذ تمويل أصغر في بنوك تجاري يمنية	بنك		نوافذ/ قطاعات/ إدارات
ثانياً: المؤسسات والشركات والبرامج:				
(1)	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	مؤسسة غير حكومية	2002م	تابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية
(2)	شركة الأواثل للتمويل الأصغر	شركة	2000م	
(3)	مؤسسة نماء للتمويل الأصغر	مؤسسة	2000م	
(4)	برنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	برنامج	2001م	
(5)	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	برنامج	2000م	
(6)	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر - أبين	برنامج	2003م	
(7)	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	منظمة غير حكومية	2005م	
(8)	(برنامج صنعاء للإقراض (أزال	برنامج	2001م	بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي
(9)	مؤسسة ثمار للتمويل الأصغر	مؤسسة	2019م	تابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية

أبرزها إنهيار مؤسسات الدولة، وتراجع الحركة الاستثمارية، وهروب رؤوس الأموال، وإرتفاع معدلات الفقر، وتقلص فرص العمل، وتغلغل القطاع المصرفي التقليدي.

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت بنوك التمويل الأصغر أكثر أهمية، لأنها تستهدف الفئات غير القادرة على الوصول للبنوك التجارية، وتوفر خدمات مالية مرنة، وتعتمد على التمويل الإسلامي المقبول اجتماعياً، وتصل إلى المناطق الريفية والنائية، كما أنها تساعد في استمرار الدورة النقدية داخل المجتمع، خصوصاً مع الاعتماد المتزايد على التحويلات المالية الداخلية والخارجية؛ لتتشى منذ العام 2021 عدداً آخر من بنوك التمويل الأصغر في مناطق السيطرة المنقسمة في اليمن.

وبشكل عام فخلال الفترة (2009 - 2025) قدمت بنوك

يُشار إلى أن أنشطة التمويل الأصغر في اليمن تنحصر في مجالين مختلفين: القطاع الرسمي (بنوك التمويل الأصغر) الخاضع لضوابط البنك المركزي اليمني بموجب قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (15) لسنة 2009، والقطاع غير الرسمي (مؤسسات التمويل الأصغر) الخاضع لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لسنة 2001، نوضحها بالجدول التالي:

وفي ضوء هذا الزخم، نالت اليمن في العام 2013 المرتبة الثانية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق دراسة أعدتها «مؤسسة سيتي غروب» المصرفية العالمية، وتحت عنوان «تمويل نمو الإقراض للتنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وإفريقيا».

ومنذ العام 2014، واجه الإقتصاد اليمني تحديات غير مسبقة،

ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، حيث يوضح الجدول التالي أعداد المقترضين في هذا القطاع:

جدول رقم 2: أعداد المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن

م	العام	عدد المقترضين	المؤشر (+/-)	ملاحظات
(1)	2009	40,630	0	
(2)	2010	66,419	+	
(3)	2011	63,618	-	
(4)	2012	82,206	+	
(5)	2013	99,726	+	
(6)	2014	120,839	+	
(7)	2015	93,118	-	
(8)	2016	91,017	-	
(9)	2017	85,259	-	
(10)	2018	83,490	-	
(11)	2019	87,791	-	
(12)	2020	89,878	-	
(13)	2021	89,733	-	
(14)	2022	80,353	-	
(15)	2023	78,686	-	
(16)	2024	77,000	-	تقديري
(17)	2025	78,000	-	تقديري

ومما سبق يتضح بأنه خلال الفترة (2009 - 2014) إرتفع إجمالي عدد المقترضين في قطاع التمويل الأصغر في اليمن بنسبة (196 %)، ولكن بعد إندلاع الحرب في العام 2015، بدأت أعداد المقترضين النشطين بالإنخفاض كل عام وحتى العام 2018، مع نمو إجمالي المقترضين بشكل طفيف في العام 2019، ثم تحسن قليلاً أيضاً في عامي (2020 - 2021)، ثم إنخفاضات أخرى متتالية في الأعوام (2022 - 2025)، ليتجاوز إنخفاض أعداد المقترضين من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر

في اليمن نسبة الـ (40 %) مقارنةً بما كان عليه الحال في العام 2014؛ وهذا الإنخفاض قد يعود إلى عاملين مهمين، هما: العامل الخارجي والمتمثل في تأثيرات الحرب والإنقسام المصرفي، والعامل الداخلي والمتمثل باتجاه بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر بدلاً من إستهداف أعداد كبيرة من المقترضين، إتجهت نحو تقليل عدد القروض، ورفع متوسط قيمة التمويل، والتركيز على العملاء الأقل مخاطرة، والتوسع في التمويل الرقمي المحدود المخاطر؛ ولهذا إنخفض عدد المقترضين بينما ارتفعت القيمة الإجمالية للمحافظ التمويلية في هذه السنوات؛ وبشكل عام فقد أدّى انخفاض أعداد المقترضين خلال تلك الفترة لانعكاس صورة مكثفة لإنكماش الإقتصاد الحقيقي في البلاد؛ أي أن قطاع التمويل الأصغر انتقل من مرحلة التوسع إلى مرحلة البقاء وتقليل الخسائر خلال فترة الحرب الأهلية اليمنية.

بنك الكُريمي للتمويل الأصغر الإسلامي دراسة حالة

بدأ بنك الكُريمي للتمويل الأصغر الإسلامي كشركة صرافة وتحويلات في العام 1995، قبل أن يتحوّل إلى بنكٍ متخصصٍ بالتمويل الأصغر في العام 2010، مستنداً إلى خبرة واسعة في السوق اليمنية، وقد إستطاع هذا البنك أن يُوسّع نشاطه ليشمل التمويل الإسلامي، والتحويلات المالية، والمحافظ الإلكترونية، والخدمات الرقمية، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث باشر مع إنطلاقته بتقديم تمويلاتٍ ماليةٍ متنوعة، رغبةً منه في رفع وتحسين المستوى المعيشي للإنسان اليمني وبشكلٍ يُسهم في الحدّ من الفقر، والتّقليل من البطالة، وعمل على تحفيز وتشجيع الاستثمارات المختلفة، كما ساهم البنك في إنشاء ودعم المنشآت والشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ حيث إستهدف من يمتلكون أنشطة زراعية أو تجارية أو خدمية أو صناعية صغيرة أو متوسطة، وبضماناتٍ مُبسّرة وبصيغٍ إسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ليكون هو البنك اليمني الأكثر في تقديم التّمويلات المختلفة للأعوام [2019، و 2020، و 2021، و 2022، و 2023]؛ وبلغ حجم هذه التّمويلات منذ منتصف العام 2010 وحتى منتصف العام 2025 عدد (89,083) عملية تمويل، وبمبلغ إجمالي (171,654,041,984) ريالاً يمينياً، وتفاصيلها في الجدول التّالي:

جدول رقم 3: عدد التّمويلات المقدّمة من بنك الكُريمي (منتصف 2010 – منتصف 2025م)

السّنة	عدد التّمويلات	قيمتها بالريال اليمني
2010	249	116,218,647
2011	547	199,447,842
2012	2,174	1,054,986,412
2013	6,254	3,118,938,850
2014	6,905	3,374,287,008
2015	1,719	918,707,411
2016	2,397	1,143,572,050
2017	2,957	2,180,713,075
2018	3,886	3,966,052,100
2019	5,925	8,999,429,950
2020	8,508	18,220,782,096
2021	10,447	26,162,492,200
2022	9,376	22,755,986,792
2023	10,458	24,901,272,990
2024	11,343	34,014,098,546
حتى يونيو 2025	5,938	20,527,056,016
الإجمالي	89,083	171,654,041,984

المصدر: تجميع الباحث من التقارير السنوية لبنك الكُريمي للتمويل الأصغر الإسلامي (2010 = 2025).

ومن خلال الجدول والشكل الموضحان أعلاه، يتّضح بأن لدى بنك الكُريمي ثلاثة أقسام للتمويل تتمثّل في: التّمويل الصغير جداً، والتّمويل المتوسّط، والتمويل الرّاعي؛ ففي التمويل الصّغير جداً بلغ عدد المشاريع المموّلة خلال الفترة عينها عدد (63) ألف مشروع، وبمبلغ تمويلي قيمته (97) مليار ريال يمني، أما التّمويلات المتوسطة والفترة عينها فبلغ عدد المشاريع (16,045) ألف مشروع وبمبلغ (44) مليار ريال يمني، والتّمويل الرّاعي بلغ عدد المشاريع (10,038) مشروعاً، وبمبلغ تمويلي قدره (30) مليار ريال يمني؛ ويمكننا ذكر نوعين من هذه التّمويلات؛ حيث بلغ إجمالي تمويلات

المرأة من أقسام التّمويل (12,700) مشروع، وبمبلغ تمويلي قدره (12,5) مليار ريال يمني، وبلغ إجمالي تمويلات الطّاقة الخضراء من أقسام التّمويل (4,829) مشروعاً، وبمبلغ تمويلي قدره (17,265) مليار ريال يمني؛ وهنا يتّضح حجم مساهمة هذا البنك في التّمنية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والتي تمثلت عبر عدة مسارات، أهمها:

(أ) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حيث وقرّ تمويلات لأصحاب تلك المشاريع مثل: البقالات، الورش الحرفية، المشاريع الزراعية، الأنشطة التجارية الصغيرة، المشاريع النسائية المنزلية؛ وهذا النوع من التّمويل يساعد في خلق دخل مستدام للأسر.

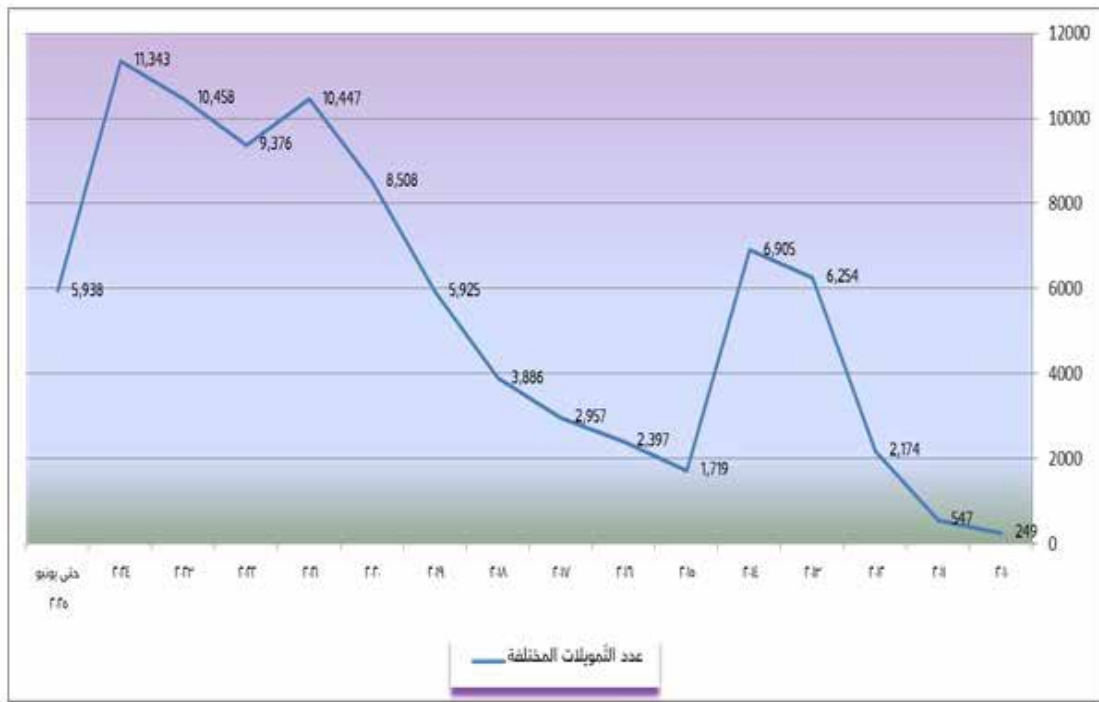
(ب) تعزيز الشّمول المالي: نجح البنك في الوصول إلى شرائح لم تكن تتعامل مع البنوك التجارية سابقاً، خصوصاً سكان الأرياف، وأصحاب الدخل المحدود، والنساء، والشباب؛ وهو ما يعزز مفهوم «الشّمول المالي»، أي إدخال الفئات المهمشة إلى النظام المالي الرسمي.

(ج) دعم التحويلات المالية: حيث أصبح البنك أحد أبرز قنوات التحويلات المالية في اليمن، وهو دور حيويّ في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على تحويلات المغتربين، وقد ساعد ذلك في تحريك السوق المحلية، وتخفيف حدّة الفقر، وتوفير السيولة للأسر.

(د) اتحوّل الرقمي والخدمات الإلكترونية: عمل البنك على توسيع الخدمات الرقمية والمحافظ الإلكترونية - حيث تعدّ خدمة (إم فلوس) الإلكترونية؛ هي أول محفظة نقدية إلكترونية في اليمن، رخص للعمل بها في عام 2015م -، ما ساعد على تسهيل إجراء المعاملات، وتقليل مخاطر نقل الأموال، وتسريع الخدمات المالية، وتحسين الوصول للخدمات البنكية، ممّا جعلها تناسب جميع شرائح المجتمع، وتلبي احتياجاتهم أينما كانوا سواء في داخل اليمن أو خارجه.

وهنا يتّضح بأن التّمويل الأصغر هو صلب عمل بنك الكُريمي، وبدرجة رئيسية ما جعله يدخل إلى العديد من المناطق اليمينية، وتحديدًا ذات المخاطر المرتفعة، حيث كان النّاس فيها بسبب الحرب الأهلية، وانعدام المشتقات النّفطية على وشك النّزوح منها؛ فتدخّل وموّل بمدخلات ومستلزمات إنتاج، مما ساهم في عملية إستقرارهم في تلك المناطق،

شكل رقم 1: عدد التّمويلات المُقدّمة من بنك الكُريمي (منتصف 2010 – منتصف 2025م)



المصادر والمراجع:

- مستجدات الأزمة الاقتصادية في اليمن حتى 2025م – 3 مايو 2025م (WWW.TAQREEBYE.COM).
- البيان الختامي الصادر عن بعثة صندوق النقد الدولي بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2025م – 9 أكتوبر 2025م (WWW.IMF.ORG/IMF-CS-YEMEN-/09/10/NEWS/ARTICLES/2025-IMF-ARTICLE-IV-MISSION).
- التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص – مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية – إبريل 2020م – ص 18.
- إدارة الدراسات والبحوث – القطاع المصرفي اليمني: نمو وتطور رغم الصعاب – مجلة اتحاد المصارف العربية.
- تعزيز دور بنوك التمويل الأصغر لتحقيق أثر مستدام في اليمن – مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية – 23 سبتمبر 2024م – ص 5.
- التقارير السنوية للصندوق الاجتماعي للتنمية (2009 – 2025م).
- التقارير السنوية لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي (2010 – 2025م).
- كتاب بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي.. ثلاثون عاماً من الريادة – قيد الطباعة.

وبالتالي تحقيقهم نمواً اقتصادياً وإستقراراً إجتماعياً، ولديه تجارب وقصص نجاح ممتازة مع العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة أو الصغرى الذين مؤلهم؛ سواءً من فئة الذكور أو من الإناث؛ وكيف بدأوا بمستوى بسيط، ثم توسّعوا وأصبح لديهم مشاريع كبيرة، وفروع عدّة، وتوسّعت أيضاً أعمالهم وأنشطتهم. في الخلاصة، وكتقييم عام لواقع بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في اليمن وعلى رأسها تجربة بنك الكريمي؛ يمكننا القول إن هذه البنوك والمؤسسات تُعد بمثابة أدوات تنمية إقتصادية وإجتماعية تُسهم في دعم الاقتصاد اليمني، وتُساعد مجتمعه على الصمود في ظل الأزمات والحروب، وما بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي إلا أحد هذه النماذج الحيّة؛ حيث إستطاع الجمع بين العمل المصرفي والخدمات المجتمعية، عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتسهيل التحويلات المصرفية، وتقديم الخدمات الرقمية، لتُعدّ بذلك تجربته من أنجح التجارب المصرفية اليمنية خلال السنوات الأخيرة، ولأسباب عدة، أهمّها الإنتشار الجغرافي الواسع، والقدرة على التكيف مع الأزمات، وتقديم خدمات مالية متنوعة، والتوسّع في الخدمات الإلكترونية، والمحافظة على ثقة العملاء؛ ممّا جعله البنك الأقرب من عامة المجتمع اليمني، بل ووجهته الأولى.

ما هي أبرز القطاعات الواعدة للإستثمار في لبنان؟



البروفسور فؤاد زمكحل

**رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL
وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ**

الرعاية الصحية المنزلية: مع تزايد الحاجة إلى خدمات التمريض والعلاج الفيزيائي ورعاية كبار السن في المنازل وزيادة أسعار الإستشفاء والتأمين، يُوقَّر هذا القطاع فرصاً كبيرة وقابلة للنمو. الزراعة الذكية: تشكّل الزراعة المائية، وإنتاج الفطر، وتربية النحل، وزراعة الأعشاب الطبية والعطرية فرصاً إستثمارية واعدة ذات كلفة معقولة وقيمة مضافة مرتفعة، مع فرص للإئناء والتصدير.

الأمن السيبراني والخدمات التقنية: تزايد إعتداد المؤسسات على الحلول الرقمية، يجعل حماية البيانات والأنظمة أولوية، ما يفتح المجال أمام شركات متخصصة تقدِّم خدمات دورية ومستدامة. السياحة المتخصصة: بدلاً من الإستثمار في الفنادق الضخمة والفخمة، يُمكن تطوير تجارب سياحية متخصصة مثل السياحة البيئية، سياحة النبيذ والسياسة الثقافية والدينية، فهي تستهدف المقيمين والمغتربين والسياح الذين يبحثون عن هذا النوع من السياحة التقليدية والعائلية والخضراء.

خدمات الاستشارات: تحتاج آلاف الشركات إلى خدمات الاستشارات في كل المجالات الإنتاجية من التكنولوجيا إلى

في ظلّ الأزمات الإقتصادية والمالية التي تمرّ في لبنان، يعتقد كثيرون أنّ الإستثمار بات حكراً على أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة. إلّا أنّ الواقع يشير إلى أنّ المرحلة الحالية تفتح الباب أمام فرص استثمارية جديدة تعتمد على الابتكار والمرونة، ورأس المال المحدود، أكثر ممّا تعتمد على الإستثمارات الضخمة. فالإستثمار الذكي اليوم لا يُقاس بحجم الأموال المستثمرة، بل بقدرته على تلبية حاجة حقيقية في السوق، وتحقيق تدفقات نقدية سريعة، وإمكانية التوسُّع محلياً وخارجياً.

ومن أبرز القطاعات الواعدة:

خدمة الذكاء الإصطناعي والتحوّل الرقمي: تتّجه الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إعتداد تقنيات الذكاء الإصطناعي لتحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، ما يخلق طلباً متزايداً على الإستثمارات والحلول الرقمية، وهي مشاريع لا تحتاج إلى إستثمارات كبيرة بقدر ما تحتاج إلى الخبرة والكفاءات والمهارات التقنية.

الصناعات الغذائية الموجهة للتصدير: يتمتع المنتج اللبناني بسمعة ممتازة في الأسواق الخارجية، خصوصاً المنتجات المصنّعة من أساس زيت الزيتون، الزعتر، المونة، العسل والأعشاب الطبية. ويُمكن لهذه المشاريع أن تبدأ برأس مال محدود مع إمكانية التوسُّع تدريجياً نحو الأسواق العالمية.

خدمات الطاقة الشمسية والمتجدّدة: لا يقتصر القطاع على بيع الألواح الشمسية، بل يشمل التركيب والصيانة والتنظيف وإدارة الأنظمة، وهي خدمات لا تزال تشهد طلباً متزايداً نتيجة أزمة الكهرباء، مع إرتفاع أسعار الطاقة داخلياً ودولياً.

التدريب والتعليم المهني: تشهد السوق طلباً متنامياً على برامج التدريب في الذكاء الإصطناعي، والقيادة، والحوكمة، والإمّثال، والأمن السيبراني وخدمة العملاء، وهي مشاريع تعتمد على رأس المال البشري أكثر من إعتادها على البنية التحتية.

التجارة الإلكترونية: إطلاق متجر إلكتروني متخصص، أصبح أقل كلفة بكثير من إفتتاح متجر تقليدي، مع إمكانية الوصول إلى أسواق محلية وخارجية من دون إستثمارات كبيرة. فمن الهاتف الذكي أو الكمبيوتر البسيط مع إرسال الإنترنت، يُمكن لأي عميل أن يبيع منتجه إلى كل الأسواق والعالم أجمع.

الحقيقية ليست في الموارد والأوهام المطمورة تحت البحار، لكن بالطاقات البشرية على هذه الأرض المثمرة. إنَّ الفرص الاستثمارية المطروحة اليوم قائمة على المعرفة والابتكار والريادة والتكنولوجيا والخدمات ذات القيمة المضافة.

كذلك، إنَّ مستقبل الإقتصاد اللبناني لن يُبنى فقط على الإستثمارات الكبرى، بل خصوصاً على المبادرات الصغيرة والمتوسطة التي ستخلق فرص عمل وإنماء، وتعزيز الصادرات، وإستقطاب الإستثمارات الخارجية. إنَّ المرحلة المقبلة، ستكون للرياديين والمبتكرين الذين يملكون الأفكار المبدعة والرؤية والتأزر والنفس للمثابرة المستدامة، من دون إستسلام ويأس في قاموسهم.

المحاسبة والتدقيق وإدارة الموارد البشرية والتسويق والتطوير والتنويع، والحوكمة الرشيدة والإمتثال والإستدامة، وهي أنشطة تعتمد أساساً على الخبرة والرؤية وليس على رأس المال.

في المحصلة، إن هذه القطاعات والإستثمارات المطروحة تتميز بإنخفاض حجم الإستثمار الأولي وتحقق إيرادات سريعة مع إمكانية توسيع الأسواق والتصدير الإقليمي والدولي. وتتميز أيضاً هذه الأفكار البناءة بمرونة عالية وقدرة على الصمود في ظل التقلبات والمخاوف والمخاطر الزاهنة.

ولا شك في أنَّ الإستثمار الحقيقي يكمن خصوصاً في الإنسان نفسه وفي الموارد البشرية، وقد أثبت لبنان عبر العقود، أنَّ ثروته

زياد بكداش يحدّد خريطة أولويات الصناعة اللبنانية



في ظل عودة فتح السوق السعودية أمام المنتجات اللبنانية، وإستمرار التوترات في مضيقي هرمز وباب المندب، تتصدّر تحديات التصدير وكلفة الشحن وسبل تعزيز التعاون الإقتصادي مع سوريا إهتمامات القطاع الصناعي.

في هذا الإطار، تناول نائب رئيس جمعية الصناعيين زياد بكداش واقع الصادرات اللبنانية، والعقبات اللوجستية والإدارية التي لا تزال تواجهها، إضافة إلى رؤيته لمستقبل الشراكة الإقتصادية مع سوريا وانعكاس التطورات الإقليمية على الصناعة الوطنية.

ورأى بكداش في حديث صحافي أن «عودة التصدير إلى المملكة العربية السعودية لن تكون سهلة، رغم إعادة السماح بدخول المنتجات اللبنانية إلى الأسواق السعودية»، موضحاً أن «غياب لبنان عن هذه السوق طوال خمس سنوات فرض واقعاً جديداً يستوجب إعادة بناء الحضور من نقطة الصفر»، مشيراً إلى أن «السوق السعودية شهدت خلال هذه الفترة دخول منافسين جدد، ولا سيما المنتجات التركية والصينية، ما أدى إلى خسارة جزء كبير من الحصة التي كانت تتمتع بها المنتجات اللبنانية».

وكشف عن أن «التصدير إلى المملكة لا يزال يقتصر حالياً على كميات محدودة تُنقل جواً عبر شركات الشحن السريع»، مؤكداً أن «التصدير البري لم يُستأنف بعد بسبب إستمرار تعطل جهاز السكانر الذي نُقل من مرفأ بيروت إلى المصنع، بإنظار تأمين قطع الغيار اللازمة، فضلاً عن إنتظار إصدار تأشيرات لسائقي الشاحنات اللبنانيين المتوجهين إلى السعودية».

وأضاف بكداش أن «النقل البحري، رغم إعادة فتحه، لا يزال يواجه تحديات، إذ عمدت الشركة التي تتولى نقل البضائع إلى المملكة

إلى تأجيل الشحنات حتى نهاية الشهر بهدف تعديل الأسعار ورفعها»، موضحاً أن «السلطات اللبنانية والسعودية تعملان على جمع معلومات عن الشركات الراغبة في التصدير، بهدف الاطلاع على سجلها وتاريخها التجاري»، مشيراً إلى أن «هذا الإجراء لا يشكل «لائحة ذهبية» بالمعنى المتداول، لكنه يهدف إلى التحقق من خلفية المؤسسات المصدرة»، معتبراً أن «الشركات الجديدة قد تواجه صعوبة أكبر في دخول السوق السعودية مقارنة بالمصدرين الذين يمتلكون سجلاً معروفاً».

وفي ما يتعلق بالتصدير عبر الأراضي السورية، أكد بكداش أن «الترانزيت من حيث المبدأ لا يواجه أي مشكلة تقنية»، لافتاً إلى أن «العقبة الأساسية تتمثل في الرسوم التي تُفرض على عمليات العبور داخل سوريا، وليس في حركة الترانزيت نفسها».

لا إصلاح مصرفياً بلا ضمانات قانونية



الدكتور فادي خلف
الأمين العام لجمعية مصارف لبنان

**ثانياً، يجب التنبيه إلى تعدد أدوار الدولة
ومصرف لبنان في هذه الأزمة**

فالسطات العامة تمسك بمسار التشريع والتنفيذ، ومصرف لبنان هو الجهة الرقابية والنقدية الأساسية، وهما في الوقت نفسه طرفان أساسيان في الأزمة، ولا سيما في ما يتعلق بودائع المصارف لدى مصرف لبنان ومصيرها. لذلك، لا بد من آلية إصلاحية تمنع تضارب المصالح، وتؤمن توازناً مؤسسياً حقيقياً بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف والقضاء.

**ثالثاً، حق الاعتراض والظعن ليس عرقلة للإصلاح،
بل هو ضمانة لعدالته**

فالأزمة، مهما كانت خطيرة، لا تبرّر عدم وجود رقابة قضائية فعالة. لا يجوز أن تتخذ قرارات مصيرية في حق مصرف، أو

كتب أمين عام جمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف، إفتتاحية التقرير الشهري للجمعية بعنوان «لا إصلاح مصرفياً بلا ضمانات قانونية».

جاء فيها: لا خلاف على أن إصلاح القطاع المصرفي بات ضرورة ملحة. ولا خلاف أيضاً على أن لبنان يحتاج إلى قانون واضح لإعادة تنظيم المصارف، وتحديد المصارف القادرة على الإستمرار، وتلك التي قد تحتاج إلى معالجة أوضاعها.

لكن يبقى السؤال الأساسي: أي قانون نريد؟ نريد قانوناً يعيد الثقة، ويعيد حقوق المودعين والمصارف ويحفظها، ويؤسس لعودة القطاع المصرفي إلى دوره الطبيعي.

لكن هذا الإصلاح لا يمكن أن يبدأ بتعليق الضمانات القانونية أو بتضييق حق الدفاع.

السرعة في المعالجة لا تعني تجاوز حق الدفاع. فمشروع قانون إصلاح وضع المصارف وإعادة تنظيمها، كما هو مطروح، يتناول مسائل خطيرة تمس ملكية المصارف، وحقوق المساهمين، وحقوق الدائنين، وودائع العملاء، وإستمرارية المؤسسات المصرفية. فالقرار بوضع مصرف قيد الإصلاح أو التصفية ليس تفصيلاً تقنياً، بل قرار قد يحدّد مصير مؤسسة، ومساهمين، ومودعين، وموظفين، وعلاقات مصرفية واقتصادية كاملة. من هنا، لا بد من التوقف عند عدد من المبادئ الأساسية.

**أولاً، لا يمكن إصلاح المصارف
بمعزل عن تحديد المسؤوليات**

فإذا كانت الأزمة نظامية، كما بات واضحاً، فلا يجوز أن يتحوّل قانون إصلاح المصارف إلى أداة لتحميل القطاع المصرفي وحده نتائج أزمة نشأت من خلل تسببت به الدولة، والمالية العامة، ومصرف لبنان، والسياسات النقدية والمالية. لا يجوز أن يكون الهدف الضمني لأي قانون هو الحدّ من مساهمة الدولة أو إعفاؤها من مسؤولياتها، في وقت كانت فيه الدولة جزءاً أساسياً من أسباب الإنهيار.



سادساً، ضمان إستمرارية المصارف القادرة

الهدف من الإصلاح يجب أن يكون عودة القطاع المصرفي إلى دوره الطبيعي في تمويل الإقتصاد، لا إضعاف المصارف القادرة على النهوض. فإذا بقي المصرف السليم والقابل للإستمرار مهدداً بأعباء إضافية غير واضحة أو غير محدودة، أو بإعادة فتح مراكز قانونية بعد تسويتها، فلن يدخل إليه مستثمر جديد، ولن يثق به مودع جديد، ولن يستطيع المشاركة في تمويل الإقتصاد.

سابعاً، يجب أن يكون هناك إنسجام بين قانون إصلاح المصارف وقانون الإنتظام المالي وإسترداد الودائع

لا يمكن أن يعمل قانون في اتجاه، وقانون آخر في اتجاه معاكس، فإذا كان قانون إسترداد الودائع يحدد آلية معينة لمعالجة الودائع وتوزيع الخسائر، فلا يجوز أن يفتح قانون إصلاح المصارف باباً موازياً لدعوى وإعتراضات وتعويضات قد تُعطل التنفيذ وتُغرق المحاكم والمصارف بنزاعات لا تنتهي.

في الخلاصة، إصلاح المصارف لا يكون بتعليق الحقوق، ولا بتجاوز القضاء، ولا بإعفاء الدولة من مسؤوليتها، بل بإطار قانوني عادل وقابل للتنفيذ. فحق التقاضي ليس تفصيلاً إجرائياً، بل صمام أمان لأي إصلاح قابل للحياة. المطلوب قانون يوزع المسؤوليات بوضوح، ويحمي المودعين، ويحافظ على المصارف القادرة على النهوض، ويمنع تكرار الأزمة تحت عنوان معالجتها.

مساهميه، أو دائنيه، أو مودعيه، ثم يُحصر حق الإعتراض بأسباب ضيقة أو بمهل قصيرة لا تتيح فعلياً إعداد دفاع جدي. كلما كانت صلاحيات الجهة الإدارية أوسع، وجب أن تكون الرقابة القضائية أوضح وأقوى وأسرع. فالثقة لا تعود إذا شعر المستثمر أو المودع أو المصرف أن القرارات المصيرية لا تخضع لمراجعة قضائية جديّة.

رابعاً، الإصلاح لا يعني تحويل الإدارة أو المصفي إلى قاضي

للمدير المؤقت أو المصفي دور مهم في إدارة المصرف وتنفيذ الإجراءات. لكن لا يجوز منحه صلاحيات ذات طابع قضائي، كإبطال أعمال قانونية أو تقرير حقوق أو تعديل مراكز قانونية نهائية. هذه أمور يجب أن تبقى من اختصاص القضاء. الجهة الإدارية تنفذ، أما القضاء فهو الذي يحسم النزاعات.

خامساً، الإنقاذ الداخلي، أو ما يسمى بالـ bail-in، يجب أن يُدار بحذر شديد

فهو قد يؤدي إلى تغيير جذري في ملكية المصرف، وإلى المساس بحقوق المودعين أو الدائنين أو المساهمين. لذلك يجب ألا يتحول إلى أداة ظالمة لإعادة توزيع الخسائر. وإذا كان لا بد من استخدامه، فيجب أن يكون ضمن قواعد واضحة، وبما ينسجم مع قانون الإنتظام المالي وإسترداد الودائع. فالـ bail-in ليس مجرد تقنية مالية، بل إجراء يمس الملكية والحقوق، ولذلك ينبغي التعامل معه بمسؤولية لا تترك مجالاً للإستسبابية أو الغموض.

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

طــول ذكــية لإدارة
نفقة الشركات



لتطبيق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي 200-007-599

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire



خلال مشاركته في إجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح يعرض أبرز إنجازات الإتحاد خلال العقد الأخير ودوره المتنامي في دعم العمل الإقتصادي العربي المشترك



وخلال الجلسة الافتتاحية، عرض الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام حسن فتوح، أبرز إنجازات الإتحاد خلال الفترة الممتدة من العام 2016 حتى العام 2026، وذلك من خلال عرض فيلم مؤسسي وثائقي سلّط الضوء على أبرز المبادرات والإنجازات التي حقّقتها الإتحاد على المستويات العربية والإقليمية والدولية.

وقد تناول الفيلم محطات بارزة في مسيرة إتحاد المصارف العربية، حيث حظي بإهتمام وتقدير المشاركين، عاكساً حجم التطور الذي شهده الإتحاد خلال العقد الماضي، ودوره المتنامي في دعم العمل الإقتصادي العربي المشترك وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية العربية والدولية.

شارك إتحاد المصارف العربية في أعمال الدورة العادية الـ 58 للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، التي عقدت في العاصمة الأردنية عمّان، برئاسة معالي أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبمشاركة رؤساء ومديري وأمناء عموم المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة.

وقد جاءت مشاركة الإتحاد في إطار حرصه على تعزيز دوره ضمن منظومة العمل العربي المشترك، والمساهمة في مناقشة القضايا الإقتصادية والتنموية ذات الأولوية، والتي شملت عدداً من الملفات الإستراتيجية، من أبرزها: متابعة تنفيذ قرارات اللجنة، والدّكاء الإصطناعي، والتكامل الإقتصادي العربي، وإعادة الإعمار، والأمن الغذائي والطاقة، وخطط عمل المنظمات العربية للفترة المقبلة.



من اليمين: سعادة الوزير المفوض الدكتور راند الجبور، مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية، معالي الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة، الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، السفير حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس قطاع الشؤون الاقتصادية



من اليمين: المدير العام للمنظمة العربية للتكنولوجيا والاتصال والمعلومات المهندس محمد بن العمر، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفيسور إبراهيم آدم الدخيل، المدير العام للمنظمة العربية للطيران المدني المهندس خالد الشرقاوي



الدكتور رائد علي الجبوري الوزير المفوض مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

كما شهدت الاجتماعات مناقشة وإعتماد عدد من مشاريع القرارات المتعلقة بتطوير آليات عمل المنظمات العربية المتخصصة وتعزيز التنسيق في ما بينها، بما يُسهم في رفع كفاءة منظومة العمل العربي المشترك ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والتنموية التي تشهدها المنطقة العربية.

وعلى هامش الاجتماعات، أقام إتحاد الجامعات العربية حفل عشاء تكريماً لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، تقديراً لمسيرته الحافلة وإسهاماته في خدمة العمل العربي المشترك، في حضور رؤساء ومديري المنظمات العربية المشاركة في اجتماعات اللجنة، كما شمل الحفل تكريم معالي السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، تقديراً لجهوده في دعم منظومة العمل العربي المشترك.

وأكد إتحاد المصارف العربية، في ختام مشاركته، مواصلة العمل مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة من أجل دعم التكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز دور القطاع المصرفي العربي كشريك رئيس في تحقيق التنمية المستدامة، ومواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي تشهدها المنطقة والعالم.



د. وسام فتوح الأمين العام والسيدة نانسي الهندي والسيدة دينا قدوح ضمن وفد إتحاد المصارف العربية في الاجتماع

د. فتوح يلتقي د. تركي المطيري الرئيس التنفيذي لمجلس النقد الخليجي

شراكة إستراتيجية بين إتحاد المصارف العربية و KnowledgeNet في السعودية بغية تمكين التحول الرقمي والابتكار في القطاعين المالي والمصرفي



د. وسام فتوح يتسلم من الدكتور د. تركي المطيري
درعاً تقديرية من مجلس النقد الخليجي

عقد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح عدداً من اللقاءات الثنائية مع رؤساء مجالس إدارة ورؤساء تنفيذيين للمصارف في المملكة العربية السعودية، حيث جرى تجديد عضوية عدد من البنوك في أسرة إتحاد المصارف العربية.

وفي هذا السياق، قام الدكتور فتوح، بزيارة لسعادة الدكتور تركي المطيري الرئيس التنفيذي لمجلس النقد الخليجي، وقال د. فتوح على أثرها: «تبادلنا مع الدكتور تركي المطيري وجهات النظر والأفكار حول سبل تعزيز التعاون والعمل المشترك، بما يخدم مصالح مؤسساتنا ويواكب تطلعاتنا للمستقبل».

وأضاف: «كما كان لي شرف تسلم درع تقديرية من مجلس النقد الخليجي، في مبادرة أعتز بها، وأعتبرها تقديراً لمسيرة التعاون والعلاقات المميّزة بين مجلس النقد الخليجي وإتحاد المصارف العربية».

وختم قائلاً: «كل الشكر والتقدير لسعادة الرئيس التنفيذي الدكتور تركي المطيري على طيب الوفادة وحفاوة الإستقبال، متطلعين دائماً إلى مزيد من التعاون المثمر والبناء».

نشاط د. فتوح في المملكة

كما إلتقى الدكتور فتوح الرئيس التنفيذي للبنك السعودي الفرنسي في المملكة بدر بن حمد السلّوم، حيث شكلت زيارته خطوة أولى، تم خلالها إعادة تفعيل إنضمام البنك لعضوية إتحاد المصارف العربية.

كذلك إجتمع بالرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي في المملكة وليد بن عبدالله المقبل، حيث جرى أيضاً إعادة تفعيل عضوية البنك في أسرة الإتحاد.



د. وسام فتوح والأستاذ بدر بن حمد السلّوم الرئيس التنفيذي للبنك
السعودي الفرنسي وفريق عمله



الدكتور فتوح متوسطاً رئيس مجلس إدارة مجموعة عجلان وإخوانه القابضة عجلان العجلان ود. أنيس عويدات

وأضاف عطية: «تأتي هذه الشراكة تجسيدا لالتزامنا الراسخ بدفع عجلة التحول الرقمي وتبادل الخبرات التي تُسهم في تطوير حلول تقنية مبتكرة تخدم القطاع المصرفي وثوابك التطورات العالمية». يُذكر أن مذكرة التفاهم المشار إليها ترمي إلى بناء شراكة قوية بين الجانبين في المجالات المالية والمصرفية والتقنية، وتبني أحدث التقنيات الرقمية المتقدمة، وتوفير حلول تكنولوجية حديثة تسهم في رفع كفاءة العمل المصرفي العربي.

والتقى الدكتور فتوح أيضاً كلاً من السادة: الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الجزيرة نايف العبدالكريم، والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي طارق السدحان، ومساعد رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد للتعاون الدولي (نزاهة)، الدكتور ناصر بن أحمد أبا الخيل، ورئيس قطاع الخزينة وقطاع الإستثمارات بالإدارة في البنك الإسلامي للتنمية، محمد شرف، والرئيس التنفيذي لمصرف الإنماء عبد الله بن علي الخليفة، ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبد المجيد بن عبد الله البنيان.

كما كان إلتقى الدكتور فتوح رئيس مجلس إدارة مجموعة عجلان وإخوانه القابضة عجلان العجلان بهدف بناء شراكات مستقبلية.

مذكرة تفاهم

من جهة ثانية أبرم، إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام د. وسام فتوح، مع العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة KnowledgeNet في السعودية محمد عطية مذكرة تفاهم بغية تعزيز التعاون المشترك، ودعم التحول الرقمي، وتطوير الابتكار في القطاعين المالي والمصرفي.

وقال عطية: «يسعدنا الإعلان عن توقيع مذكرة تفاهم مع إتحاد المصارف العربية، لتعزيز التعاون الإستراتيجي في المجالات المالية والمصرفية والتقنية، والإستفادة من خبرات وإمكانات كل طرف لدعم المبادرات والبرامج المشتركة، وتمكين التحول الرقمي والابتكار وتطوير الحلول والخدمات ذات الصلة بالقطاعين المصرفي والمالي».



توقيع مذكرة التفاهم

بحث مع وزير الإعلام اللبناني في إطلاق أول مؤتمر عربي للإعلام الإقتصادي في بيروت

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: المؤتمر محطة لتعزيز التعاون بين القطاعين الإقتصادي والإعلامي



على البحر المتوسط والتي تشكل ملتقى الحضارات»، معرباً عن أمله في «أن يشكل هذا المؤتمر محطة لتعزيز التعاون بين القطاعين الإقتصادي والإعلامي، بما يُسهم في تطوير الإعلام الإقتصادي العربي»، لافتاً إلى «أن الإتحاد ينظم في 11 آب/ أغسطس 2026، برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام، «المؤتمر العربي الإقليمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

وكشف د. فتوح عن «مبادرة لدعم وزارة الإعلام والوكالة الوطنية للإعلام، تتمثل في تزويدهما بتقنيات حديثة تُستخدم في تنظيم المؤتمر، وذلك بناءً على توصية الوزير مرقص وفي إطار دعمه المستمر لتفعيل الوكالة الوطنية للإعلام وسائر أقسام الوزارة وتلفزيون لبنان».

إستقبل وزير الإعلام اللبناني المحامي الدكتور بول مرقص، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، الذي أعلن بعد اللقاء توجيه دعوة إلى الوزير مرقص لرعاية «المؤتمر العربي للإعلام الإقتصادي»، والمشاركة فيه، والمقرر عقده في العاصمة اللبنانية بيروت خلال تشرين الأول/أكتوبر 2026، بمشاركة أكثر من 100 صحافي عربي.

وأوضح د. فتوح أن المؤتمر، وهو الأول من نوعه، «سيُخصّص لمناقشة دور الإعلام الإقتصادي، وسيُضمّن برنامجاً تدريبياً للصحافيين المشاركين حول التغطية الإقتصادية، نظراً إلى أهمية هذا القطاع وتأثيره المباشر على القطاعين المصرفي والمالي في لبنان والعالم العربي».

وأشار د. فتوح إلى «أن إتحاد المصارف العربية إختار بيروت لإستضافة المؤتمر نظراً إلى أهميتها الحضارية والثقافية وموقعها

ثلاث ورش تدريبية للإتحاد المصارف العربية في مصر والكويت وسوريا حول:

– إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقات بازل – الحلقة الثالثة

– ابتكار آليات جديدة للتدقيق الداخلي باستخدام الذكاء الاصطناعي

– «تعزيز متانة المصارف في سوريا: الإدارة المتقدمة لمخاطر الائتمان



ويهدف البرنامج إلى رفع قدرات وكفاءة موظفي إدارة المخاطر على تطبيق أحدث معايير لجنة بازل، وتطوير مهارات التحليل الكمي والنوعية للمخاطر، وتعزيز قدرات إعداد التقارير الداخلية والخارجية، وتحسين منهجية قياس وإدارة مخاطر الائتمان، السيولة والسوق، وتمكين الموظفين من التعامل مع المخاطر الحديثة والسيبرانية، وتزويد المشاركين بمهارات بناء بيئة فعالة Data Governance and MIS وتعزيز ثقافة المخاطر المؤسسية في المصرف.

نظم إتحاد المصارف العربية، ورشة عمل مصرفية متخصصة في الغردقة - مصر، حول موضوع: «برنامج تنفيذي متقدم حول: إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقات بازل – الحلقة الثالثة»، لمدة خمسة أيام (خلال الفترة ما بين 18 و22 تموز/ يوليو 2026). وقد شارك في هذه الورشة 63 مشاركاً من مصارف مصرية وليبية.

وقد تضمنت الورشة أربع حلقات كالتالي:

– عرضت الحلقة الأولى «أسس بازل (3) وبازل (4) – هيكل رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر»، تحدث فيها كل من فادي فقيه، مستشار في مجال الحوكمة، المخاطر والإمتثال، لبنان، وعدنان ناجي، الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن.

– وتضمنت الحلقة الثانية «بازل (3) و(4) المتقدمة – مخاطر السوق، إختبارات الضغط ILAAP/ICAAP، تحدث فيها كل من ربيع نعمة، خبير في الرقابة المصرفية، لبنان، وفادي فقيه.

– والحلقة الثالثة كانت حول تطبيقات بازل (3/4)، تحدث فيها كل من ربيع نعمة، وغابي فرنجية، مستشار أول في إدارة المخاطر والتمويل والمصارف، لبنان.

– وتناولت الحلقة الرابعة «مخاطر التحول الرقمي – مخاطر السوق – حالات عملية»، تحدث فيها كل من حنا الصراف، رئيس إدارة المخاطر، Monzo Europe / إنكلترا، والدكتور رودريغ أبي الحسن خبير مالي وإقتصادي دولي في إدارة المخاطر المصرفية، لبنان.

أما المشاركون المستهدفون فهم العاملون في إدارة المخاطر في مختلف فروعها وقطاعات الائتمان وإدارة الأصول والخصوم والإمتثال.



من جهة أخرى، نظم الإتحاد ورشة عمل مصرفية متخصصة في مدينة الكويت - دولة الكويت، حول موضوع: «إبتكار آليات جديدة للتدقيق الداخلي باستخدام الذكاء الاصطناعي، على مدار ثلاثة أيام، (خلال الفترة ما بين 22 و24 حزيران/يونيو 2026. وقد شارك فيها 17 مشاركاً من مصارف كويتية.

وقد غطى هذه الورشة رولان أبي نجم، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Revotips، خبير في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في المنطقة العربية.

أما الفئة المستهدفة في الورشة فهم: رؤساء التدقيق الداخلي CAE، والمدققون الداخليون، ومسؤولو المخاطر والإلتزام، وفاحصو الإحتيال والمدققون الماليون، ومختصو تقنية المعلومات وحوكمة البيانات، ومديرو التدقيق ومحللو عمليات الأعمال والمختصون في الشؤون التنظيمية والإلتزام.

وقد ساعدت هذه الورشة المشاركين فيها على إستيعاب أساسيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في عمليات التدقيق الداخلي، والتعرف على طريقة عمل الأدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لكشف الإحتيال، وتحديد الحالات الشاذة وتقييم المخاطر، وتطبيق تقنيات تعلم الآلة لتحليل بيانات التدقيق وإكتشاف المخاطر الخفية، وتوظيف التحليلات التنبؤية والتوجيهية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ضمن وظائف التدقيق الداخلي، وتقييم الإعتبارات الأخلاقية والتحيزات ومخاطر الإلتزام في عمليات التدقيق المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، وتطوير أطر تدقيق مدمجة بالذكاء الاصطناعي للمراقبة وإعداد التقارير في الوقت الفعلي، وتعزيز الكفاءة في تخطيط التدقيق وتنفيذه وإختيار الضوابط من

خلال الأتمتة ومواءمة التدقيق المدعوم بالذكاء الاصطناعي مع المعايير التنظيمية ومتطلبات الحوكمة.

وقد تناول اليوم الأول محور «مقدمة إلى الذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر»، واليوم الثاني كان حول «تحليلات التدقيق والأتمتة المدعومة بالذكاء الإطناعي» واليوم الثالث عن «الذكاء الاصطناعي في الحوكمة والتقارير ومستقبل التدقيق».





كذلك نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، ورشة عمل مصرفية متخصصة في دمشق – الجمهورية العربية السورية، حول موضوع: «تعزيز متانة المصارف في سوريا: الإدارة المتقدمة لمخاطر الائتمان والإصلاحات النهائية لبازل III»، على مدار ثلاثة أيام (خلال الفترة ما بين 19 و 21 تموز / يوليو 2026، وقد شارك فيها 26 مشاركاً من مصارف سورية.

وقد غطى هذه الورشة روجيه أبي نجم، رئيس إدارة المخاطر المالية والإستراتيجية لدى مجموعة الإعتدال اللبناني – لبنان. وقد تضمنت الورشة محاور: تعزيز متانة المصارف في البيئات عالية المخاطر، والأطر الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، والإصلاحات النهائية لبازل 3 والمتطلبات الرقابية الحديثة، والمعيار الدولي IFRS 9 والخسائر الائتمانية المتوقعة، والتحليل الائتماني وتقييم الجدارة الائتمانية، ومراقبة المحافظ الائتمانية وإدارة مخاطر التركيز، ومؤشرات الإنذار المبكر وإدارة الديون المتعثرة، وإختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات، وحوكمة المخاطر والثقافة الائتمانية والرقابة الإستراتيجية على المحافظ الائتمانية.

المتعثرة، وفهم المتطلبات التنظيمية المرتبطة بالإصلاحات النهائية لبازل 3 وإنعكاساتها على كفاية رأس المال والحوكمة والمخصصات وإدارة المخاطر، وتطوير فهم عملي لمفاهيم الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق IFRS 9 وعلاقتها بالإدارة الرشيدة للمخاطر الائتمانية، وإستكشاف الأساليب العملية التي تعتمد عليها المصارف لتعزيز متانة والإمتثال التنظيمي وإدارة المحافظ الائتمانية في ظل الضغوط الإقتصادية وفهم دور إدارة مخاطر الائتمان في دعم القرارات الإستراتيجية والتخطيط الرأسمالي والإستدامة المؤسسية طويلة الأجل.

وقد تناول اليوم الأول «إدارة مخاطر الائتمان الحديثة وتعزيز متانة المصارف»، واليوم الثاني كان حول «التحليل الائتماني المتقدم ومراقبة المحافظ الائتمانية و IFRS 9»، وفي اليوم الثالث حول «الإصلاحات النهائية لبازل 3 والرقابة الإستراتيجية على المخاطر الائتمانية».

وقد إستهدفت الورشة محلي ومدراء مخاطر الائتمان، وفرق نمذجة مخاطر الائتمان، وفرق عمل IFRS 9، وموظفي إدارات المخاطر، ومدراء العلاقات ومدراء الحسابات، ومدراء التدقيق الداخلي، ومدراء الإمتثال، ومدراء المالية والجهات الرقابية والإشرافية المصرفية.

أما أهداف الورشة فهي: بناء فهم عملي ومتقدم لأطر إدارة مخاطر الائتمان ودورها الإستراتيجي داخل المؤسسات المصرفية الحديثة، وتطبيق تقنيات التحليل الائتماني المتقدمة لتقييم الجدارة الائتمانية والقدرة على السداد والمخاطر المرتبطة بالمقترضين، ودمج الجوانب الكمية والنوعية ضمن عملية إتخاذ القرار الائتماني السليم، وتعزيز القدرة على إكتشاف مؤشرات الإنذار المبكر والتعريف على تدهور الأوضاع الائتمانية والمخاطر الناشئة، وتطوير فهم عملي لمراقبة المحافظ الائتمانية وإدارة مخاطر التركيز والتعامل مع الديون

معالي الأستاذ نبيل فهمي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية

ويأتي هذا الاختيار بحسب البيان المصري، «تقديراً للدور المهم الذي تضطلع به مصر على المستوى العربي والعلاقات الأخوية المتميزة التي تربطها بشقيقاتها من الدول العربية».

ويُعتبر نبيل فهمي، الأمين العام التاسع لجامعة الدول العربية منذ تأسيسها العام 1945، والثامن المختار من مصر مع إستثناء فترة واحدة مع نقل المقر من العاصمة المصرية القاهرة إلى تونس في العام 1979.

وطوال تاريخها، لم يقد جامعة الدول العربية سوى أمناء عامين مصريين، بإستثناء التونسي الشاذلي القليبي الذي تولى المنصب في ثمانينيات القرن الماضي.

إرث دبلوماسي

يُعد نبيل فهمي، أحد أبرز رموز الدبلوماسية المصرية خلال العقود الأخيرة، حيث وُلد في مدينة نيويورك في 5 يناير/كانون الثاني 1951، ولا يحمل سوى الجنسية المصرية، وهو أب لثلاثة أبناء. ولا تتفصل مسيرته المهنية عن إرث عائلي دبلوماسي راسخ، فهو نجل وزير الخارجية المصري الأسبق إسماعيل فهمي، الذي تولى حقيبة الخارجية في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، وقاد الدبلوماسية المصرية خلال مرحلة مفصلية تزامنت مع حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، وأسهم في صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في واحدة من أكثر الفترات حساسية في تاريخ البلاد الحديث.

محطة جامعة الدول العربية

وجاءت المحطة الأحدث في المسار الدبلوماسي الطويل لفهمي مع إعلان وزارة الخارجية المصرية، إعتقاد تعيينه أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات.

وأفادت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، أن «مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وبالتفويض من القادة العرب، خلال دورته العادية المستأنفة الـ 165 التي عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان، إعتد بالإجماع قرار تعيين نبيل فهمي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، لمدة خمس سنوات إعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2026».



إعتمد مجلس جامعة الدول العربية بالإجماع نبيل فهمي، أميناً عاماً جديداً للجامعة خلال إجتماع وزراء الخارجية العرب في العاصمة الأردنية عمّان، بحسب المكتب الإعلامي للجامعة. ويأتي نبيل فهمي أميناً عاماً للجامعة لمدة 5 سنوات، خلفاً لأحمد أبو الغيط الذي إنتهت فترته في 30 يونيو/حزيران 2026، وهو يُعد دبلوماسياً مخضرمًا، حيث كان قد تولى منصب وزير الخارجية المصري بين عامي 2013 و2016.

وفي بيان الإجماع على ترشيحه، وصف فهمي (75 عاماً) المنصب بأنه «مسؤولية كبيرة» نظراً إلى «ما تواجهه أمّتنا من تحديات غير مسبقة، ومخالفات صارخة للقانون الدولي من قبل أطراف معتدية غدراً على دولنا وسلامتنا، وأخرى طال إحتلالها لأراضيها، وتُعرقل تمكين أشقائنا من ممارسة حقوقهم المشروعة، فضلاً عن تعرّض منطقتنا لمخططات تستهدف الهيمنة، والمساس بأمن وإستقرار العالم العربي».

ترحيب مصري

ورحبت الخارجية المصرية بتعيين فهمي، متمنية له التوفيق في أداء منصبه الجديد «بما يُسهم في مزيد من تعزيز العمل العربي المشترك، وتطوير آليات التنسيق والتعاون العربي».

عامي 1997 و1999، إضافة إلى عمله مستشاراً سياسياً لوزير الخارجية المصري بين عامي 1990 و1997.

كما خدم في بعثات مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك بين عامي 1986 و1990، وفي جنيف بين عامي 1978 و1982، وشارك في عدد من الوفود المصرية في مؤتمرات دولية وإقليمية بارزة، من بينها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في العام 1991، إضافة إلى مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدد من إجتماعات جامعة الدول العربية.

وعلى الصعيد الأكاديمي، حصل فهمي على بكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من الجامعة الأميركية في القاهرة في العام 1974، ثم درجة الماجستير في الإدارة في العام 1976.

وفي العام 2009، أسس كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة، وتولى عمادتها حتى العام 2013، ثم عاد لتولي المنصب مجدداً بين أواخر العام 2014 وحتى العام 2022، كما شغل عضوية هيئات أكاديمية دولية من بينها هيئة تحرير مجلة «مراجعة الصين والشرق الأوسط» التابعة لجامعة بيجينغ.

كما حصل نبيل فهمي على عدد من الأوسمة الدولية، من بينها وسام «الشمس المشرقة» من إمبراطور اليابان، إلى جانب أوسمة من فرنسا والأردن والكويت ورومانيا، إضافة إلى دكتوراه فخرية في الآداب الإنسانية من معهد مونتييري للدراسات الدولية (معهد ميدلبري حالياً)، وهو كاتب وصاحب إسهامات فكرية، حيث نشر كتاباً باللغة الإنكليزية بعنوان «دبلوماسية مصر في الحرب والسلام ومراحل التحول» في العام 2020، إلى جانب كتابين بالعربية هما «من قلب الأحداث» في العام 2022 و«الشرق الأوسط يُعاد تشكيله في أزمنة مضطربة» في العام 2024، فضلاً عن مقالات دورية في عدد من الصحف.



وتُعد هذه الخطوة المرحلة الثانية في مسار التعيين، بعد إعلان جلسة عربية عقدت عبر الإتصال المرئي برئاسة البحرين في مارس/آذار 2026، موافقة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بالإجماع على ترشيح فهمي للمنصب خلفاً لمواطنه أحمد أبو الغيط، مع رفع توصية إلى القمة العربية لإعتماد القرار رسمياً، وفق بيان الخارجية المصرية حينها.

الأمين العام التاسع

نبيل فهمي، الأمين العام التاسع لجامعة الدول العربية منذ تأسيسها في العام 1945، والثامن من الجنسية المصرية، مع إستثناء فترة واحدة جرى خلالها نقل مقر الجامعة إلى تونس في العام 1979، حيث كان قد تولى منصب الأمين العام قبل فهمي، سبعة دبلوماسيين مصريين، إضافة إلى دبلوماسي تونسي واحد، حيث كان المصري عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة بين عامي 1945 و1952، تلاه محمد عبد الخالق حسونة من 1952 إلى 1971، ثم محمود رياض من 1971 إلى 1979، بينما تولى التونسي الشاذلي القليبي المنصب بين 1979 و1990 خلال فترة نقل مقر الجامعة إلى تونس.

وعاد المنصب بعد ذلك إلى مصر، حيث تولاه المصري أحمد عصمت عبد المجيد بين عامي 1990 و2001، ثم عمرو موسى بين عامي 2001 و2011، تلاه نبيل العربي بين عامي 2011 و2016، وصولاً إلى أحمد أبو الغيط الذي تولى المنصب منذ العام 2016 وحتى 30 يونيو/حزيران 2026، بعد تجديد ولايته في مارس/آذار 2021.

مشهد إقليمي معقد

ويأتي طرح إسم نبيل فهمي لتولي هذا المنصب في توقيت بالغ الحساسية، في ظل مشهد إقليمي معقد يتسم بتصاعد التوترات بعد اندلاع حرب إقليمية بين إسرائيل وإيران في 28 فبراير/شباط 2026، وما تبعها من تداعيات عسكرية وسياسية وإقتصادية امتدت إلى دول عربية عدة.

محطات دبلوماسية وأكاديمية

بدأ نبيل فهمي مسيرته الدبلوماسية عام 1976 عقب التحاقه بالسلك الدبلوماسي المصري، حيث تنقل بين عدد من المواقع داخل وزارة الخارجية، قبل أن يتدرج في مناصب دبلوماسية رفيعة داخل وخارج مصر.

وتولّى فهمي منصب سفير مصر لدى الولايات المتحدة بين عامي 1999 و2008، كما شغل منصب سفير مصر لدى اليابان بين



عماد نجيب فاخوري

نائباً لرئيس منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في مؤسسة التمويل الدولية

لبعض التحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة». وأشار فاخوري إلى «أن المؤسسة تهتم بإيجاد فرص عمل نوعية وتنويع الاقتصادات ودعم جهود إعادة الإعمار في البيئات المتأثرة بالصراعات وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية والإقليمية ومساعدة الدول على التصدي لتحديات الغذاء والمياه والطاقة والتمويل»، مشدداً على «أهمية توسيع الاستثمارات في قطاعات التصنيع والخدمات والبنية التحتية المستدامة والتمويل المبتكر والشامل، لمساعدة الاقتصادات على إسقاط رؤوس الأموال والخبرات التي تحتاج إليها لتعزيز تنافسيتها وضمان أن تعود ثمار النمو على الجميع، لا سيما النساء والشباب والمجتمعات الأقل حظاً».

يُذكر أن فاخوري كان قد انضم إلى مجموعة البنك الدولي في العام 2019، كما شغل منصب وزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الدولة لتطوير القطاع العام ووزير دولة للمشاريع الكبرى في المملكة الأردنية، كما شغل منصب مدير مكتب جلالة الملك عبد الله الثاني وعضوية مجلس الأعيان الأردني.

وقاد تطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وكان من رواد إطلاق مشاريع الشراكة الكبرى بين القطاعين العام والخاص، وشارك أيضاً في تأسيس عدد من الشركات الوطنية الإستراتيجية العاملة في نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعضوية مجالس إدارتها.

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية، الذراع المعنية في القطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي، عن تعيين عماد نجيب فاخوري نائباً إقليمياً لرئيس منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وسيتولى فاخوري، من مكتب المؤسسة الإقليمي في دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، قيادة جهود مؤسسة التمويل الدولية الرامية إلى تعزيز خلق فرص العمل وتعبئة رأس المال الخاص على نطاق واسع في منطقة تضم نحو 700 مليون شخص.

وتتضمن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مجموعة متنوعة من الاقتصادات في مراحل متفاوتة من التنمية، إذ تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تهيئة بيئات أعمال مواتية، وتحفيز إستثمارات الأسواق الصاعدة، ودعم قطاع خاص نشط وحيوي قادر على خلق فرص العمل وتوسيع آفاق سبل كسب العيش للناس، وبصفته نائباً للرئيس، سيُشرف فاخوري على إقامة الشراكات الفعّالة في 21 بلداً، وسيتولى إدارة محفظة مشاريع استثمارية نشطة تتجاوز قيمتها 11 مليار دولار.

وأكد فاخوري «أهمية تعزيز الاستفادة من الخبرات العالمية لمجموعة البنك الدولي في مجال تنمية القطاع الخاص، بهدف جذب رؤوس الأموال الخاصة ودفع عجلة النمو والتنمية ومساندة البلدان التي تمر في مرحلة إنتقالية بعد خروجها من أوضاع الهشاشة وتقديم حلول حقيقية

داليا خليفة

مديرة جديدة للبنك الدولي دائرة الشرق الأوسط



الأساسية، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق نمو مستدام وشامل، وتحسين الحوكمة، ودعم الحوار حيال السياسات والإصلاحات المستندة إلى الأدلة. كما ستشرف على تقديم التمويل والمعرفة والمشورة والخدمات الاستشارية المصممة لتلبية احتياجات كل دولة والاستفادة من فرصها المختلفة».

وأوضح البيان أن «خليفة إنضمت إلى مجموعة البنك الدولي في العام 2004، وتتمتع بخبرة واسعة في التنمية، ولا سيما في مجالات التمويل والاستثمار وتنمية القطاع الخاص. وقبل توليها منصبها الجديد، كانت مديرة مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة وسط أفريقيا وغرب أفريقيا الناطقة بالإنكليزية، ومقرها لاغوس في نيجيريا، حيث أشرفت على عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية.

كما شغلت مناصب قيادية عليا في المجموعة في مجالات الاستثمار والمناخ والاقتصاد الكلي والتجارة والتنافسية وتوظيف الشباب».

أعلن البنك الدولي، في بيان، تعيين داليا خليفة مديرةً لدائرة الشرق الأوسط، التي تضم إيران والعراق والأردن ولبنان وسوريا، حيث تخلف في هذا المنصب جان كريستوف كاريه، الذي تولاه خلال السنوات الأربع الماضية.

وأشار البيان إلى أن «خليفة ستقود، من مقرها في العاصمة الأردنية عمان، إستراتيجيات عمل البنك الدولي في البلدان الخمسة، بالتعاون الوثيق مع الحكومات وشركاء التنمية والقطاع الخاص وسائر الجهات المعنية، دعماً لأولويات هذه البلدان ورسالة البنك في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش، مع توفير فرص عمل أكثر وأفضل للجميع».

ولفت البيان إلى أن «خليفة ستقود دعم البنك لأجندة إنمائية واسعة تشمل خلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز البنية التحتية

شيهاة عباس هويرف

أول امرأة نائباً لمحافظ «المركزي العراقي»



الشركات، والتمويل والتوزيع، والزراعة والتعمير، والخدمات العامة، فضلاً عن دائرة التدقيق والمتابعة، ودائرة الشؤون الفنية والدراسات، كما شغلت مناصب مدير تحرير مجلة «المراقب العام»، ومدير قسم تقويم التدريب في المركز التدريبي للديوان، ومعاون مدير دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ومديراً عاماً للدائرة بالوكالة.

وفي البنك المركزي العراقي، شغلت منصب المدير العام لدائرة الرقابة على المصارف، كما تشغل عضوية مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق.

وحصلت أيضاً على شهادة مدرب دولي (International Training Specialist) من مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (INTOSAI)، إلى جانب شهادة (Mentor) للتدريب المعتمد، فضلاً عن شهادة خبير معايير المحاسبة في القطاع العام (IPSAS) من جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية.

أعلنت إدارة البنك المركزي العراقي، عن تسلّم شيهاة عباس هويرف، مهام نائب محافظ البنك، لتكون بذلك أول شخصية نسوية تشغل هذا المنصب داخل البنك.

وشيهاة عباس هويرف كليل الساعدي، من مواليد العام 1977 في بغداد، وقد كانت تعمل في ديوان الرقابة المالية الإتحادي/ مديراً عاماً وكالة، وتمتلك خبرة 23 عاماً، وهي حاصلة على شهادة دبلوم محاسبة/ معهد الادارة في العام 1996 ضمن العشرة الاوائل، وعلى شهادة البكالوريوس في المحاسبة/ جامعة بغداد/ كلية الادارة والإقتصاد/ في العام 2000، وكانت الثانية على القسم.

وهي حاصلة أيضاً على شهادة دكتوراه محاسب قانوني/ جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في العام 2013، الأولى على الدرجة، وعلى إجازة ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات من مجلس المهنة العراقي في العام 2017.

وكانت قد تدرّجت هويرف في عدد من دوائر ديوان الرقابة المالية، إذ عملت في دوائر تدقيق نشاط

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملائه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس



خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الصراف الآلي ATM

المركز الصوتي 1500

خدمة الرسائل 16016

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا: أزمة الشرق الأوسط لعام 2026 تهدّد بتقويض مكاسب النساء في سوق العمل في الدول العربية



حذر موجز سياسات مشترك عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من أن أزمة الشرق الأوسط المستمرة في العام 2026 قد تؤدي إلى تفاقم كبير في المخاطر التي تهدّد توظيف النساء ومشاركتهن الإقتصادية في الدول العربية، ما يهدّد بتقويض سنوات من التقدّم المحرّز في مجال التمكين الإقتصادي للمرأة.

ويحمل موجز السياسات عنوان: «عمالة النساء في الدول العربية في دائرة الخطر: التعرّض غير المتكافئ لأزمة الشرق الأوسط لعام 2026 وإنعكاساتها على السياسات»، ويعرض كيف تتحمّل النساء العبء الأكبر للتداعيات الإقتصادية للأزمة، نتيجة أوجه عدم المساواة الهيكلية في أسواق العمل، وإرتفاع معدّلات العمل غير المنظم، وتركّز عمل النساء في قطاعات شديدة التأثير بالضغط المالي والإنكماش الإقتصادي.

والإدارة العامة، فيما تُراوح نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم بين 40 % و 71 % من إجمالي العمالة.

وقال الدكتور مُعر دُرَيْد، المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية: «التداعيات الإقتصادية للأزمات لا تطلّ الجميع بالقدر نفسه، فالنساء في الدول العربية يُواجهن أصلاً معدّلات من بين الأدنى عالمياً للمشاركة في القوى العاملة، إلى جانب إرتفاع معدّلات العمل غير المنظم ومحدودية الوصول إلى الحماية الإجتماعية. ومن دون إتخاذ تدابير واضحة لحماية سُبل عيش النساء وضمان حصولهن على العمل اللائق، فإن هذه الأزمة قد تُفاقم أوجه عدم المساواة وتبيّد ما أُحرز من تقدّم مهم في مجال التمكين الإقتصادي للمرأة في مختلف أنحاء المنطقة». وقالت نائبة الأمينة التنفيذية للإسكوا بالإنابة ميريانز العوضي: «إنّ المرأة تاريخياً تركزت في المنطقة العربية بشكل كبير في القطاع العام، ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والإدارة العامة. ومع تضيق الدول لمساحتها المالية استجابةً للأزمة، فإن الخطر لا يكمن في تسريح جماعي مفاجئ كما هي الحال في القطاع الخاص، بل في تآكل صامت يتجلّى في تجميد التوظيف وضغط الأجور وتأخر صرف الرواتب»، مشيرة إلى «أنّ الأزمة التي تدفع المرأة خارج سوق العمل ليست نكسة إجتماعية وحسب، بل هي نكسة إقتصادية بإمتياز».

وتشير التقديرات الواردة في موجز السياسات، والمبنية على سيناريوهات مختلفة، إلى أن الأزمة قد تسفر عن خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 194 مليار دولار في الدول العربية، ووضع نحو 3.6 ملايين وظيفة على المحك، ودفع نحو 4 ملايين شخص إضافي إلى الوقوع في الفقر. وتتركّز أكبر الخسائر الإقتصادية الكلية في منطقتي دول مجلس التعاون الخليجي والشرق العربي.

ويخلص موجز السياسات إلى أن النساء يواجهن مخاطر متزايدة تهدّد إستقرارهن الوظيفي عبر مسارين مترابطين. فعلى المدى القصير، قد يؤدي تراجع الطلب في القطاعين الخاص وغير المنظم إلى تعريض ما بين 34 ألفاً و 56 ألف وظيفة تشغيلاً نساء للخطر بصورة مباشرة في الأردن والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان، مع إحتمال إرتفاع العدد إلى نحو 80 ألف وظيفة في سيناريوهات الضغوط الإقتصادية الحادة. أما على المدى المتوسط، فقد يؤثر تقلّص الحيز المالي سلّياً على فرص عمل النساء في قطاعات التعليم والصحة والإدارة العامة، من خلال تجميد التوظيف، وتآكل الأجور، وتأخر صرف الرواتب.

وفي كل من الأردن والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر، تعمل نحو نصف النساء العاملات في قطاعات التعليم والصحة

مباحثات أهمية – عربية شاملة حول مسار التعاون لدعم التنمية في المنطقة وسط التحوّلات العالمية



الدكتورة رانيا المشاط والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي

إلى أهمية الانتقال إلى مرحلة التنفيذ بما يضمن تحويل الرؤية إلى نتائج ملموسة.

التسيق في المحافل الدولية

وشدّدت المشاط على «أهمية التنسيق بين الجانبين من أجل إبراز الأولويات العربية بصورة أكثر تكاملاً في المحافل الدولية، لا سيما على صعيد التنمية المستدامة، والسياسات الاجتماعية، وتمويل التنمية، والعمل المناخي، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وإصلاح الحوكمة العالمية»، مضيفة «أن تعزيز الحضور العربي في النقاشات الدولية يتطلّب التكامل بين الجامعة العربية الممثلة لـ 22 دولة عربية والخبرات الفنية والتحليلية التي توفرها الإسكوا».

في سياق متصل، عرضت المشاط عملية الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة من خلال مبادرة «الأمم المتحدة 80»، التي تعزّز التحول في منظومة العمل المتعدد الأطراف، لافتة إلى أنّ هذه التحوّلات «تؤكد دور المنظمات الإقليمية وتبرز القيمة المضافة التي يُمكن أن تقدمها المنطقة العربية للنظام الدولي المتعدّد الأطراف».

جاءت زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتورة رانيا المشاط، للأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي في مقر الجامعة في القاهرة، لتنهته بتوليّه منصبه رسمياً، مناسبة لبحث الرؤية التي أطلقها فهمي لتطوير العمل العربي المشترك من خلال إصلاح مؤسسات الجامعة ودعم التكامل الاقتصادي، ووضع التنمية والإنسان في صميم الأولويات، معربة في الوقت ذاته عن تطلّعها لإطلاق مرحلة جديدة من التعاون بين المنظمين، تقوم على رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة، خصوصاً في هذه المرحلة التي تشهد تحوّلات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي.

الرؤية العربية 2045

وأكدت المشاط «أنّ اعتماد القمّة العربية للرؤية العربية 2045 في بغداد في أيار/مايو 2025 حول مستقبل المنطقة، والتي كانت ثمرة تعاون وثيق بين الإسكوا والجامعة، تمثل إنجازاً في مسيرة العمل العربي المشترك، وإطاراً للتعاون خلال العقدين المقبلين، بما يحقق التنمية المتكاملة في بلدان المنطقة»، مشيرة في الوقت نفسه

تحديث منظومة الأمم المتحدة

مستقبل التنمية الرقمية

وأوضحت المشاط «أن المنطقة العربية أمام مرحلة عالمية جديدة وفرصة لبناء مستقبل التنمية الرقمية والذكاء الاصطناعي، وقد ساهمت الشراكة بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في بلورة الموقف العربي والمساهمة في تشكيل هذه المرحلة، لذلك فإن الفرصة أصبحت مواتية للانتقال معاً من صوغ خطة التنمية المستدامة العالمية إلى ترجمتها إقليمياً من خلال الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، التي تعتبر الإطار الجامع المعتمد من القادة العرب والتي صممتها الإسكوا وصاغتها بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء وفي إطار آليات الجامعة».

وأضافت المشاط: «أن الأجندة الرقمية العربية، إلى جانب تقرير التنمية الرقمية العربية ومنتهى التعاون والتنمية الرقمية، تشكل منظومة متكاملة لدعم السياسات، وقياس التقدم، وبناء التوافق، وتعزيز التنفيذ على المستويين الإقليمي والوطني»، موضحة «أن الإسكوا تتطلع إلى مرحلة أكثر تقدماً من التعاون مع الجامعة العربية بما يتسق مع التطورات العالمية لا سيما ثورة الذكاء الاصطناعي، وبما يعكس إحتياجات الدول العربية».

وركزت المشاط في حديثها على توجهات خطة «الأمم المتحدة 2030» التي تمثل رؤية الأمين العام للأمم المتحدة للتحديث بهدف تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديث أدوات العمل التقليدية من خلال الاستثمار في البيانات، والابتكار، والرقمنة، والإستشراف، والعلوم السلوكية، مرحبة بالرؤية التي طرحها الأمين العام للجامعة حول الدبلوماسية الوقائية، بإعتبارها محورياً هاماً للعمل العربي في المرحلة المقبلة، مؤكدة «أن الوقاية تستلزم الإستثمار في الإستشراف الإستراتيجي، والإنذار المبكر، وتحليل المخاطر قبل تحولها إلى أزمات»، مبدية الإستعداد للعمل المشترك لتطوير أدوات عربية تساعد صانعي القرار على التعامل مع التحديات المستقبلية بصورة إستباقية.

وقالت المشاط: «إن التكامل الإقتصادي العربي يمثل أحد المحركات الرئيسية للإستقرار والنمو والقدرة على التنافس، وهو ما يتطلب البناء على الجهود القائمة في مجالات الربط الإقليمي المختلفة، بما يتسق مع التحوّلات الإقتصادية العالمية».

تأسيس رابطة الشرق الأوسط لل عملات المستقرة (MESA) في «دبي المالي»



ويأتي تأسيس رابطة الشرق الأوسط لل عملات المستقرة (MESA) في مركز دبي المالي العالمي في مرحلة مفصلية يشهد فيها قطاع النقود الرقمية نمواً متسارعاً، فوق بيانات DeFiLlama ومعهد سيتي (Citi Institute)، تبلغ القيمة السوقية العالمية لل عملات المستقرة حالياً نحو 311 مليار دولار، مقارنة بنحو 28 مليار دولار في العام 2020. كما تتوقع «سيتي» أن يصل حجم سوق ال عملات المستقرة إلى 1.9 تريليون دولار في السيناريو الأساسي، وإلى 4 تريليونات دولار في السيناريو المتفائل في حلول عام 2030.

أعلنت رابطة الشرق الأوسط لل عملات المستقرة (MESA) عن تأسيس مقرها في مركز دبي المالي العالمي، بصفتها مؤسسة غير ربحية. ويمثل التأسيس إنتقال رابطة الشرق الأوسط لل عملات المستقرة (MESA) من مبادرة يقودها القطاع إلى منصة مؤسسية غير ربحية مسجلة في مركز دبي المالي العالمي، تُعنى بدعم التبنّي المسؤول لل عملات المستقرة وتعزيز الحوار حول السياسات العامة والتعليم والبحوث وتطوير المعايير وتبادل المعرفة على المستوى الدولي.

وتأسست رابطة الشرق الأوسط لل عملات المستقرة (MESA) لتجمع جهات إصدار ال عملات المستقرة ومنصات التداول والبنوك وشركات التكنولوجيا المالية والمستشارين القانونيين ومزوّدي البنية التحتية الرقمية وشركات رأس المال الجريء وقادة الخزينة في الشركات وغيرهم من المشاركين في السوق، إلى جانب التواصل مع صناع السياسات والجهات التنظيمية، بما يسهم في دعم النمو الأمان والشفاف والقابل للتشغيل البيني للنقود الرقمية في مختلف أنحاء المنطقة. وتعمل الرابطة بما يخدم المصلحة العامة، ولا تروج لأي مؤسسة بعينها أو تمنح أي جهة ميزة تجارية.

إصلاحات الإقتصاد المصري تُعزّز ثقة المستثمرين



نُفذتها مصر خلال السنوات الماضية قد تمكّنها من جذب جزء من التدفقات الإستثمارية رغم التحدّيات الإقليمية، إلّا أن تقييم المشهد لا يزال يحتاج إلى مزيد من الوقت». وحول مطالبة الشركات بتزويد هيئة الاستثمار ببيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، أوضح الوزير محمد فريد «أن الوزارة لا تستحدث منهجية جديدة لإحتساب هذه البيانات، وأن البنك المركزي سيظل الجهة الرسمية المسؤولة عن إعلانها بالتنسيق مع وزارة الاستثمار وهيئة الاستثمار»، مشيراً إلى «أن المطلوب إلزام الشركات بإستكمال نماذج الإفصاح المنصوص عليها في القانون، بعدما أظهرت الممارسة أن بعض الشركات لم تكن تستكمل تلك النماذج، مما يؤثر على جودة البيانات».

أكد وزير الإستثمار والتجارة الخارجية المصري الدكتور محمد فريد في مقابلة عبر CNBC عربية، «أن مصر حافظت على المركز الأول في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى القارة الأفريقية للعام الرابع توالياً»، مشيراً إلى «أن هذا الإنجاز يعكس نتائج الإصلاحات الإقتصادية التي نُفذت خلال السنوات الماضية»، موضحاً «أن إصلاحات البنية التحتية والسياسات النقدية والمالية وفّرت بيئة أكثر إستقراراً للمستثمرين، وساهمت في تعزيز قدرتهم على التخطيط وإتخاذ القرارات الإستثمارية، كما إنعكس تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية على زيادة النشاطين التجاري والإستثماري». وأضاف فريد: «أن الحكومة إستثمرت في تطوير المعامل ورفع كفاءتها لتسريع إجراءات فحص السلع وضمان مطابقتها للمعايير الدولية، بما يدعم تنافسية الصادرات المصرية»، مؤكداً «أن الحكومة ستعلن تباعاً عن إجراءات جديدة لتيسير زيادة رؤوس الأموال وتسريع إصدار التراخيص». وفي ما يتعلق بتوقعات تدفقات الإستثمار خلال العام 2026، أكد الوزير فريد أنه «من المبكر إصدار تقديرات واضحة في ظل إستمرار العام الجاري»، مشيراً إلى «أن التوترات الجيوسياسية تؤثر على جاذبية المنطقة بأكملها للإستثمارات». وأضاف الوزير المصري: «أن الإصلاحات الإقتصادية التي

الرؤية المستقبلية لدولة الإمارات: من الشعارات إلى الأهداف القابلة للقياس



الإماراتي، في مراجعته الإقتصادية الفصلية الصادرة في حزيران/يونيو 2026، نمواً حقيقياً بنسبة 1.7% للنتائج المحلي الإجمالي في العام 2026، على أن يتسارع إلى 9.8% في العام 2027.

على مستوى الرؤية المستقبلية، تواصل دولة الإمارات دفع مشروعها الإقتصادي عبر خطط وطنية ومحلية بأهداف رقمية دقيقة وأطر زمنية محددة، من دون بيانات عمومية فضفاضة، رؤية «نحن الإمارات 2031»، التي تُبنى على أربع ركائز أساسية، تشمل «مجتمع المستقبل» و«إقتصاد المستقبل» و«دبلوماسية المستقبل» و«منظومة المستقبل»، تستهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي من 1.49 تريليون درهم إلى 3 تريليونات درهم في حلول العام 2031، إلى جانب توليد 800 مليار درهم من الصادرات غير النفطية، ورفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي إلى 450 مليار درهم، وزيادة قيمة التجارة الخارجية إلى 4 تريليونات درهم.

وتتوقع المؤسسات الرسمية والدولية معدلات نمو متفاوتة للإقتصاد الإماراتي في العام 2026. وفي هذا السياق، يتوقع المصرف المركزي



Mashreq al-Arabi Bank
مصرف المشرق العربي
الإسلامي للاستثمار

كتابا تهنئة من بنك المشرق العربي الإسلامي للإستثمار

إلى كل من محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور نزار ناصر حسين

ونائب المحافظ الدكتورة شيما عباس هويرف لمناسبة تعيينهما في منصبيهما

أرسل بنك المشرق العربي الإسلامي للإستثمار، العراق، كتابي تهنئة إلى كل من محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور نزار ناصر حسين، ونائب المحافظ الدكتورة شيما عباس هويرف لمناسبة تعيينهما في منصبيهما.



أما في كتاب التهنة الثاني إلى نائب المحافظ الدكتورة شيما عباس هويرف فجاء كالتالي: «يتقدم بنك المشرق العربي الإسلامي للإستثمار بخالص التهاني وأطيب التمنيات للدكتورة شيما عباس هويرف لمناسبة تعيينها نائبة لمحافظ مصرف العراق المركزي.

ويثمن البنك هذا التعيين عالياً، تقديراً لكفاءة الدكتورة هويرف المهنية المتميزة، ونزاهتها، وإسهاماتها الجلية في تطوير القطاع المصرفي العراقي. وقد أسهمت جهودها في دفع عجلة إصلاحات القطاع المالي، وتعزيز الأداء المؤسسي، ونشر الممارسات المصرفية السليمة، إسهاماً كبيراً في دعم الإستقرار المالي وتعزيز التنمية المستمرة للبيئة المصرفية في العراق.

ندعو الله العلي القدير أن يوفقها في مهامها الجديدة، وأن يوفقها في مساعيها، وأن يبارك جهودها في خدمة العراق والمساهمة في إستمرار تقدم وإزدهار قطاعه المصرفي».

جاء في كتاب التهنة الأول إلى المحافظ الدكتور نزار ناصر التالي: «بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي بنك المشرق العربي الإسلامي للإستثمار، نتقدم بأحرّ التهاني وأطيب التمنيات إلى معالي الدكتور نزار ناصر لمناسبة تعيينه محافظاً للبنك المركزي العراقي.

ونحن على ثقة بأن قيادتكم المتميزة وخبرتكم الواسعة والتزامكم الراسخ بتطوير القطاع المصرفي والمالي العراقي ستسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الإستقرار النقدي، ودعم الشمول المالي، وتحقيق النمو الإقتصادي المستدام.

نتمنى لمعالكم كل التوفيق في أداء هذه المسؤولية الوطنية الهامة، ونتطلع إلى إستمرار التعاون في سبيل تعزيز مرونة وإزدهار النظام المصرفي العراقي. وتقبلوا منا أطيب التحيات وأطيب التمنيات بمزيد من النجاح. مع خالص التقدير».

تأكيداً على ريادتها في مجالات الخدمات المصرفية الرقمية وتعزيز النمو الشامل مجموعة QNB تحصد جوائز مرموقة، خلال حفل «جوائز يورو موني للتميز 2026»



المصرفية للأفراد في مجموعة QNB: «يُعد حصولنا على هذه الجوائز المرموقة دليل على رؤيتنا الإستراتيجية والتزامنا الراسخ بالتركيز على العملاء وتقديم أفضل الحلول الرقمية. ونواصل الإستثمار في الابتكار والتكنولوجيا وتجربة العملاء لتعزيز قدراتنا الرقمية، ووضع معايير جديدة للتميز في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في قطر وخارجها».

QNB مصر يحصد 12 جائزة دولية مرموقة في العام 2026

من جهة أخرى، حصد QNB مصر، الشركة التابعة لمجموعة 12، جائزة دولية مرموقة خلال العام 2026 من كبرى المؤسسات المالية العالمية، في تأكيد جديد على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي المصري وتميزه في تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومتنوعة تلبي إحتياجات مختلف شرائح العملاء.

نالَت مجموعة QNB، (بنك قطر الوطني)، المؤسسة المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أربع جوائز في حفل «جوائز يورو موني للتميز 2026»، وهو ما يؤكد مجدداً على ريادتها المتواصلة في مجالات الخدمات المصرفية الرقمية، وتجربة العملاء والإستدامة، وتعزيز النمو الشامل. وحصدت المجموعة جوائز «أفضل بنك رقمي في قطر»، و«أفضل بنك في قطر من حيث تجربة العملاء»، و«أفضل بنك في قطر في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية»، إلى جانب جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال التنوع والشمول».

وتُضاف هذه الجوائز إلى سجل مجموعة QNB الحافل بالإنجازات والجوائز التي حصدتها من مؤسسة يورو موني خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس ريادتها المستمرة في مجالات الابتكار الرقمي وتجربة العملاء، ودمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويقول عادل علي المالكي، نائب رئيس تنفيذي أول - الخدمات

أسرع بنك نمواً في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لعام 2026 من مجلة «إنترناشونال فاينانس»، إلى جانب جائزة أفضل مبادرة خدمات غير مصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شمال إفريقيا من «ذا ديجيتال بانكر». وتعكس هذه الجوائز التزام البنك بتقديم منظومة متكاملة لدعم نمو هذا القطاع الحيوي، عبر حلول تمويلية وغير تمويلية مبتكرة.

كما عزز البنك ريادته في مجال الخزنة بحصوله على جائزة أفضل بنك لخدمات الخزنة في مصر لعام 2026 من «غلوبال بانكينغ أند فاينانس»، بما يعكس قوة مركزه المالي وكفاءة إدارته للسيولة. وقد ارتفع إجمالي الأصول إلى 1.044 تريليون جنيه مصري في نهاية مارس/آذار 2026، بنسبة نمو بلغت 12 %، إلى جانب حفاظه على معدل كفاية رأس مال قوي بلغ 24.6 %.

وفي مجال تجربة العملاء، حصل البنك على جائزة التميز في تجربة العملاء في مصر لعام 2026 من مجلة «إنترناشونال فاينانس»، بما يعكس نجاح إستراتيجيته التي تضع العميل في صميم أولوياتها. ويأتي هذا التقدير تأكيداً لنجاح نهجه المتكامل، القائم على إيمانه بكونه «أكثر من مجرد بنك»، من خلال تطوير المنتجات والخدمات وتحسين رحلة العميل، مدعوماً بشبكة فروع تضم 239 فرعاً تغطي مختلف أنحاء الجمهورية.

QNB يحصل على جائزتين مرموقتين

وكانت مجموعة QNB، قد حازت جائزتين مرموقتين خلال حفل جوائز الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات لعام 2026 الذي تنظمه المؤسسة الآسيوية للخدمات المصرفية والتمويل تقديراً لجهودها المتواصلة في تطوير خدمات المعاملات المصرفية.

وقد نالت المجموعة جائزة «أفضل مبادرة خدمات مصرفية مفتوحة محلية في قطر» وجائزة «أفضل بنك لإدارة النقد المحلي في قطر»، وهو ما يعكس التزامها تطوير خدمات مصرفية أبسط وأيسر وأكثر تكاملاً مع العمليات اليومية للعملاء من الشركات والمؤسسات.

ففي مجال الخدمات المصرفية الرقمية، حصد البنك جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية في مصر لعام 2026 من مؤسسة «غلوبال بانكينغ أند فاينانس»، تقديراً لإستثماراته المستمرة في تطوير الحلول الرقمية وتعزيز كفاءة خدماته الإلكترونية.

ويلبي البنك من خلال هذه الإستثمارات التحول المتسارع نحو الخدمات المصرفية الرقمية، عبر توسيع نطاق خدماته المقدمة من خلال الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول.

وفي قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، نال البنك جائزة أفضل بنك تجزئة في مصر لعام 2026 من كل من «غلوبال بانكينغ أند فاينانس» و«كابيتال فاينانس إنترناشونال»، في تأكيد على نجاحه في توسيع قاعدة عملائه وتعزيز تنافسية خدماته المصرفية للأفراد. وقد انعكس هذا الأداء في النمو القوي لودائع العملاء التي ارتفعت إلى 879 مليار جنيه مصري في نهاية مارس/آذار 2026، محققة نمواً بنسبة 13 % مقارنة بنهاية العام 2025، مدفوعة بالتوسع المستمر في تقديم حلول ادخارية وتمويلية متنوعة تلبي إحتياجات شرائح واسعة من العملاء.

وعلى مستوى قطاع الشركات والخدمات المصرفية للشركات الكبرى، حصل البنك على جائزتي «أفضل بنك للشركات في مصر لعام 2026»، إلى جانب جائزة «أفضل بنك لتمويل التجارة في مصر لعام 2026» من مؤسسة «غلوبال بانكينغ أند فاينانس»، بما يعكس قوة البنك في دعم كبرى الشركات وتقديم حلول تمويلية متكاملة. ويُترجم هذا الدور إلى توسع مستمر في تمويل الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، حيث ارتفعت محفظة القروض والتسهيلات إلى 498 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 31 مليار جنيه، ونسبة نمو بلغت 7 % مقارنة بشهر ديسمبر/كانون الأول 2025. ويؤكد هذا النمو الدور المحوري للبنك في تمويل الشركات ودعم حركة التجارة والإستثمار.

وفي إطار دعمه المستمر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حصد البنك خمس جوائز بارزة، شملت جائزة أفضل بنك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من كل من «غلوبال بانكينغ أند فاينانس»، و«كابيتال فاينانس إنترناشونال»، و«ذا ديجيتال بانكر». كما حصل على جائزة

مصرف ليبيا المركزي وبنك الشعب الصيني يُعززان شراكتهما الإستراتيجية في مجالات المدفوعات والاستثمار



استقبل محافظ بنك الشعب الصيني، بان غونغ شنغ، في العاصمة بيجينغ، معالي محافظ مصرف ليبيا المركزي، ناجي محمد عيسى بلقاسم، والوفد المرافق له، وذلك في إطار تعزيز التعاون المالي والمصرفي بين دولة ليبيا وجمهورية الصين الشعبية، وترسيخ الشراكة الاقتصادية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وشهد اللقاء مباحثات موسّعة تناولت آفاق تطوير التعاون الثنائي في المجالات المصرفية والمالية، وسبل الإرتقاء بالشراكة المؤسسية بين البنكين المركزيين، بما يدعم جهود تطوير القطاع المالي، ويعزّز قدرته على مواكبة المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وفي إطار تعزيز التعاون في مجال أنظمة الدفع والتسوية عبر الحدود، إتفق الجانبان رسمياً على إنضمام المصارف الليبية إلى نظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود (CIPS)، في خطوة إستراتيجية بغية تسهيل المعاملات التجارية والمالية، وتيسير عمليات الدفع والتحويلات بين ليبيا والصين، بما يُسهم في رفع كفاءة المعاملات المالية، وتعزيز انسيابية التجارة، ودعم مجتمع الأعمال في البلدين.

كما توصل الجانبان إلى إتفاق حيال تنويع الإستثمارات الليبية من خلال الدخول إلى سوق السندات الصيني، في إطار إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي لتنويع محافظته الإستثمارية وتعزيز كفاءة إدارة إحتياطياته.

وقد رحّب محافظ بنك الشعب الصيني بهذه الخطوة، مؤكداً دعم الجانب الصيني لتوجهات مصرف ليبيا المركزي، ومشجعاً على توسيع آفاق الإستثمار بما يعزز حركة التجارة والاستثمار بين البلدين.

وتناول اللقاء كذلك فرص الإستفادة من التجربة الصينية الرائدة في تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، وأنظمة

المدفوعات الرقمية، والتقنيات المالية الحديثة، بما يدعم جهود مصرف ليبيا المركزي في تحديث منظومة الخدمات المصرفية، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتعزيز قدرتها على مواكبة أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وأكد الجانبان أهمية مواصلة التنسيق وتبادل الخبرات، وتعزيز قنوات التعاون المؤسسي بين البنكين المركزيين، بما يُسهم في توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والمالي، وترسيخ شراكة إستراتيجية أكثر عمقاً وإستدامة، تعكس متانة العلاقات الثنائية وتطلّعات البلدين نحو تحقيق التنمية والإزدهار.

وإتفق الجانبان على إطلاق المنتدى المصرفي الليبي الصيني للمرة الأولى، على أن يُعقد على هامش المنتدى الصيني الأفريقي في مطلع العام 2027، ليشكل منصّة مؤسسية تجمع البنوك والمؤسسات المالية من البلدين، وتُسهم في تعزيز الشراكات الإستثمارية، وتوسيع فرص التعاون في القطاعين المالي والمصرفي.



BLACK
Unlock a World
of Privileges
and Convenience



بنك الكويت الدولي KIB يطلق حملة سحبوات جديدة كلياً لحساب الدرواة



أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) إطلاق حملة سحبوات جديدة كلياً لحساب الدرواة لعام 2026. وتشمل الحملة الجديدة باقة محدثة من الجوائز النقدية والمفاجآت الإستثنائية مصممة خصوصاً لإثراء تجربة العملاء وتعزيز فرصهم بالفوز، بما يرسخ مكانة الحساب كخيار رائد ومميز للتوفير وسحبوات الجوائز في الكويت. وتتضمن الحملة السحبوات الجديدة التي طوّرها KIB باقة متنوعة تشمل أكثر من 120 فائزاً في المجموع طوال العام. وتبدأ الحملة بسحبوات شهرية لـ 15 فائزاً تتوزع بين جائزة واحدة بقيمة 10.000 د.ك، وجائزتين بقيمة 5.000 د.ك لكل فائز، و12 جائزة بقيمة 1.000 د.ك لكل فائز. كما تضم سحباً نصف سنوي بجائزتين بقيمة 20.000 د.ك و50.000 د.ك، وسحب بونص لـ 5 فائزين بقيمة 10.000 د.ك، إلى جانب السحب السنوي الكبير الذي يمنح جائزة كبرى واحدة بقيمة 250.000 د.ك. ويعد حساب الدرواة حساباً استثمارياً للتوفير قائماً على مبدأ الوكالة بالإستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويجمع بين فرص الفوز المجزية والعوائد الإستثمارية المتوقعة التي تصل إلى 2 % سنوياً توزع شهرياً. كما يُوفّر الحساب أعلى فرص الفوز بالسوق بما يصل إلى 4 فرص للفوز مقابل كل المشاركة بالسحبوات».

ويأتي إطلاق الحملة الجديدة إمتداداً لنجاح برنامج السحبوات خلال الفترة الماضية، حيث تم تنفيذ 54 سحباً مؤجلاً غطت ما بين مارس/آذار 2025 ويناير/كانون الثاني 2026، وفق أعلى معايير الشفافية والحوكمة، وتحت إشراف الجهات الرقابية المختصة.

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) إطلاق حملة سحبوات جديدة كلياً لحساب الدرواة لعام 2026. وتشمل الحملة الجديدة باقة محدثة من الجوائز النقدية والمفاجآت الإستثنائية مصممة خصوصاً لإثراء تجربة العملاء وتعزيز فرصهم بالفوز، بما يرسخ مكانة الحساب كخيار رائد ومميز للتوفير وسحبوات الجوائز في الكويت.

وتتضمن الحملة السحبوات الجديدة التي طوّرها KIB باقة متنوعة تشمل أكثر من 120 فائزاً في المجموع طوال العام. وتبدأ الحملة بسحبوات شهرية لـ 15 فائزاً تتوزع بين جائزة واحدة بقيمة 10.000 د.ك، وجائزتين بقيمة 5.000 د.ك لكل فائز، و12 جائزة بقيمة 1.000 د.ك لكل فائز. كما تضم سحباً نصف سنوي بجائزتين بقيمة 20.000 د.ك و50.000 د.ك، وسحب بونص لـ 5 فائزين بقيمة 10.000 د.ك، إلى جانب السحب السنوي الكبير الذي يمنح جائزة كبرى واحدة بقيمة 250.000 د.ك.

ويعد حساب الدرواة حساباً استثمارياً للتوفير قائماً على مبدأ الوكالة بالإستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويجمع بين فرص الفوز المجزية والعوائد الإستثمارية المتوقعة التي تصل إلى 2 % سنوياً توزع شهرياً. كما يُوفّر الحساب أعلى فرص الفوز بالسوق بما يصل إلى 4 فرص للفوز مقابل كل

«الأهلي المصري» : شراكة إستراتيجية

مع Cornerstone OnDemand العالمية عبر «معهد ليورون»



وقّع البنك الأهلي المصري عقدَ شراكة إستراتيجية مع شركة Cornerstone OnDemand (كورنستون أون ديماند) العالمية، الرائدة في حلول إدارة المواهب والتعلم والتطوير القائمة على الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال شريكها المعتمد في مصر «معهد ليورون Leoron» في حضور كل من ياسمين وحيد رئيس الموارد البشرية التنفيذي وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإداري، وراجي محمد مدير عام المعرفة والتطوير بالبنك الأهلي المصري، ومحمد عبد الخالق مدير المبيعات الإقليمي لشركة Cornerstone OnDemand، ومحمد غريب المدير العام لمعهد ليورون مصر Leoron Egypt.

المزارعين والجمعيات التعاونية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي، كذلك الشركات الخاصة بالصناعات الغذائية وسلاسل الامداد المتعلقة بها، بما يسهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

كما تتضمن الإتفاقيتان منحة ومساعدة فنية بإجمالي قيمة 15 مليون يورو مقدّمة من الإتحاد الأوروبي وتديرها الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مختلف الأطراف المعنية بالتمويل الزراعي المستدام، بما في ذلك البنوك والجهات التنظيمية والمشروعات المستفيدة، بما يعزز من كفاءة واستدامة المنظومة التمويلية للقطاع الزراعي.

ويمثّل هذا المشروع خطوة إستراتيجية جديدة نحو تعزيز البنية الرقمية للبنك وتبني أحدث التقنيات العالمية في إدارة رأس المال البشري، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وأنظمة الموارد البشرية وتحسين تجربة الموظفين، وبما يتماشى مع رؤية البنك للتحوّل إلى مؤسسة رقمية متكاملة، ورؤية مصر 2030 في تنمية الكوادر البشرية والتحوّل الرقمي، إذ سيُطبّق نظام متكامل لإدارة رأس المال البشري يعمل بتقنية الحوسبة السحابية، ليكون من أوائل الأنظمة السحابية المنفّذة في القطاع المصرفي عقب الحصول على الموافقات اللازمة من البنك المركزي المصري، وفق أعلى معايير الحوكمة والأمن السيبراني وحماية البيانات.

إتفاقيتا تمويل بـ 50 مليون يورو ومنحة

بـ 4 ملايين يورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية



من جهة أخرى، وقع «الأهلي المصري» إتفاقيتي تمويل بقيمة 50 مليون يورو ومنحة بقيمة 4 ملايين يورو ضمن برنامج التمويل الزراعي المستدام (SASME 2)، وذلك على هامش الإحتفال بمرور 20 عاماً على الشراكة بين الوكالة الفرنسية للتنمية ومصر، في إطار تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

وتهدف الإتفاقيتان إلى دعم جهود تطوير القطاع الزراعي المصري من خلال توفير حلول تمويلية مخصصة لصغار



MENA Banking Excellence Awards (Protection/Fraud Control) ضمن جوائز MENA Banking Excellence Awards 2026، والتي تنظمها مؤسسة MEED، لتؤكد هذه الجائزة المكانة الرائدة للبنك في تبني أفضل الممارسات العالمية لحماية العملاء وتعزيز أمن المعاملات المصرفية.

وتُعد جوائز MENA Banking Excellence Awards من أبرز الجوائز المتخصصة في القطاع المصرفي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تكرّم المؤسسات المالية المتميزة في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات الرقمية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمدفوعات، وتجربة العملاء، والشمول المالي، والصيرفة الإسلامية، وذلك وفق عملية تقييم مستقلة يقودها نخبة من الخبراء والمتخصصين في القطاع المصرفي.



مستشفى الطوارئ الجديدة بمدينة عين شمس الطبية، وذلك في إطار إستراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية والتي يُولي من خلالها قطاع الصحة اهتماماً كبيراً، في حضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور محمد ضياء زين العابدين رئيس جامعة عين شمس، ودينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية في البنك الأهلي المصري.

الأول في السوق المصرفية المصرية

في سياق غير متصل، أنهت القروض المشتركة في البنك الأهلي المصري في النصف الأول عن العام 2026 بتحقيق نتائج متميزة وفق نتائج التقييم التي أعدتها مؤسسة بلومبرغ العالمية من القائمة الخاصة بالقروض المشتركة والتي أظهرت حصول «الأهلي المصري» على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات.

كما أظهرت النتائج أيضاً تحقيق البنك الأهلي المصري المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثاني كمسوق ومرتب رئيسي للتمويل والمركز الثالث كوكيل للتمويل على مستوى قارة أفريقيا، كذلك أظهرت النتائج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كبنك المستندات، المركز الخامس كوكيل للتمويل ومسوق للتمويل والمركز السادس كمرتب رئيسي، حيث استطاع البنك إدارة 19 صفقة تمويلية منها 13 صفقات كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ 168.9 مليار جنيه حتى النصف الأول من العام 2026.

على صعيد آخر، حصد البنك الأهلي المصري جائزة «أفضل بنك في حماية العملاء ومكافحة الاحتيال» (Best for Customer).

دعم مبادرة «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية»

على صعيد آخر، أعلن البنك الأهلي المصري عن المشاركة في دعم المبادرة الإنسانية «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية... سنبقى سنداً»، التي ينفذها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري، وذلك بهدف تقديم الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين، وقد جاء ذلك في حضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والمستشارة أمل عمار رئيس المجلس القومي للمرأة، والدكتورة أمال إمام الرئيس التنفيذي لجمعية الهلال الأحمر المصري، وبمشاركة ممثلين عن الجهات المشاركة، إلى جانب فريق عمل التنمية المجتمعية في البنك الأهلي المصري، ونخبة من موظفي البنك المتطوعين الذين حرصوا على المشاركة بفاعلية في هذه المبادرة الإنسانية، وذلك تمهيداً لإرسال المساعدات ضمن القوافل الإنسانية المتجهة لدعم الأشقاء الفلسطينيين.

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع مستشفيات جامعة عين شمس لدعم إستكمال إنشاء

نائب رئيس الوزراء المصري د. حسين عيسى: لا تأجيل لطرح بنك القاهرة.. ورؤية اقتصادية جديدة لمصر بعد برنامج صندوق النقد الدولي



وأضاف عيسى «أن المرحلة الثانية من خطة إعادة هيكلة 65 شركة تابعة للشركات القابضة لقطاع الأعمال العام ستبدأ في نهاية العام 2026، في إطار جهود الدولة لتحسين كفاءة الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز قدرتها التنافسية، ودعم مستهدفات التنمية الاقتصادية».

الخدمات البنكية في بنك القاهرة توقفت يوماً واحداً

من جهة أخرى، أعلن بنك القاهرة أنه في إطار أعمال تطوير وتحديث الأنظمة المصرفية، توقفت الخدمات البنكية داخل الفروع ليوم واحد، في أول يوليو/تموز 2026، موضحاً «أن جميع الفروع ظلت مفتوحة لإستقبال العملاء والرد على كافة الإستفسارات وتسلم طلباتهم خلال فترة التحديثات، على أن يتم تنفيذ جميع الطلبات في أول يوم عمل بعد إنتهاء التحديثات».

وأكد بنك القاهرة أن هذه الإجراءات تأتي ضمن أعمال تطوير وتحديث الأنظمة المصرفية، بما يُسهم في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء.

أكد الدكتور حسين عيسى، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، «أن الحكومة ستنتهي من إعداد الرؤية النهائية لبرنامج مصر الاقتصادي لما بعد إنتهاء إنفاؤها مع صندوق النقد الدولي قبل نهاية سبتمبر/أيلول 2026، معرباً عن أمله في ألا تحتاج الدولة إلى الحصول على قروض أو تمويلات إضافية من الصندوق خلال المرحلة المقبلة».

وأوضح عيسى في تصريح له، «أن الحكومة ماضية في تنفيذ برنامج الطروحات»، مؤكداً أنه «لا يوجد أي تأجيل لطرح بنك القاهرة، وأن إختيار موعد التنفيذ سيعتمد على التوقيت المناسب في ضوء تطورات الأوضاع العالمية والإقليمية، بما يضمن نجاح عملية الطرح وتحقيق أفضل عائد للدولة».

وأشار نائب رئيس الوزراء إلى «أن الحكومة تقترب من الإنتهاء من دراسة نقل تبعية 6 شركات قابضة من وزارة قطاع الأعمال العام إلى عدد من الوزارات والجهات الحكومية»، موضحاً «أن الدراسة وصلت إلى مراحلها النهائية تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة».

شراكة جديدة بين مؤسسة بنك مصر للتنمية المجتمع و مؤسسة ساويرس للتوسع في تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج "باب أمل"



في إطار التزام مؤسسة بنك مصر للتنمية المجتمع ومؤسسة ساويرس بدعم جهود التمكين الإقتصادي وتعزيز جودة حياة المواطنين، وقّعت مؤسسة بنك مصر للتنمية المجتمع مذكرة تفاهم للتوسع في المرحلة الثالثة من برنامج «باب أمل» في محافظة سوهاج، لدعم أسرة إضافية من الأسر الأكثر إستحقاقاً، ليرتفع إجمالي عدد الأسر المستهدفة إلى 2,520 أسرة، وذلك من خلال الجمعية المصرية للمتابعة الفنية والمالية والإستفادة لكافة الفئات المستهدفة، بينما تسهم مؤسسة بنك مصر للتنمية المجتمع في دعم التوسع والإشراف الفني والمالي، بما يعزّز جودة التنفيذ وشفافيته. ويأتي هذا التوسع إمتداداً لبرنامج «باب أمل» الذي أطلقته مؤسسة ساويرس في العام 2018، والذي يهدف إلى دعم الأسر الأكثر احتياجاً في الخروج التدريجي من دائرة الفقر المدقع، من خلال نموذج تنموي متكامل يتضمن أربعة محاور رئيسية: سبل العيش، والحماية الإجتماعية، والشمول المالي والتمكين الإجتماعي.

وأشار البنك إلى «أن العرض يقتصر على البطاقات الائتمانية التي يتم توقيع طلب إصدارها خلال فترة الحملة، بما يتيح للعملاء فرصة الإستفادة من إسترداد رسوم الإصدار لفترة محدودة».

ويأتي هذا العرض ضمن العروض الترويجية التي يطرحها بنك مصر لتعزيز إستخدام البطاقات الائتمانية وتقديم مزايا إضافية للعملاء.

بنك مصر يرد مصاريف إصدار البطاقات الائتمانية خلال يوليو/تموز 2026

ومن جهة أخرى، أطلق بنك مصر عرضاً جديداً ضمن كرنفال بنك مصر - يوليو/تموز 2026، يُتيح للعملاء إسترداد مصاريف إصدار البطاقة الائتمانية (كاش باك) عند التقدم للحصول على بطاقة إئتمانية جديدة خلال فترة الحملة، موضحاً «أن العرض يسري من أول يوليو/تموز وحتى 8 يوليو/تموز 2026، ويشمل جميع أنواع البطاقات الائتمانية، سواء المضمّنة أو غير المضمّنة»، مشيراً إلى أنه «سيتم رد مصاريف الإصدار للعملاء بعد تنشيط البطاقة الائتمانية خلال شهرين من تاريخ إصدارها».

وأضاف بنك مصر «أن الإستفادة من العرض تتطلب تنفيذ معاملة مالية واحدة على الأقل بإستخدام البطاقة خلال الشهرين التاليين لتاريخ الإصدار»، مؤكداً «أن العرض لا يشمل تجديد البطاقات الائتمانية أو البطاقات التي تم ترفيقها، أو بطاقات بدل الفاقد وبديل التالف».



البنك العربي يرسخ حضوره عالمياً ضمن قائمة «فوربس غلوبال» وفق 4 معايير رئيسية: الأصول والأرباح والمبيعات والقيمة السوقية



واصل البنك العربي ترسيخ مكانته كواحد من أبرز المؤسسات المالية في المنطقة وحتييز تنافسيتها. وعلى مستوى الدول، تصدّرت المملكة العربية السعودية القائمة بـ 17 شركة، تقودها «أرامكو السعودية»، التي جاءت في المرتبة 5 عالمياً، فيما حافظ البنك العربي على مكانته في إنجاز يعكس قوة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على المنافسة ضمن أكبر الشركات العامة على مستوى العالم.

حملة ترويجية خاصة بالقروض السكنية

من جهة أخرى، أطلق البنك العربي مؤخراً حملة ترويجية جديدة للقروض السكنية، تتيح للعملاء بمن فيهم الأردنيين المغتربين، فرصة الحصول على تمويل عقاري يشمل مجموعة من المزايا الحصرية والشروط التفضيلية ولفترة محدّدة.

وتأتي هذه الحملة، والتي ستستمر لغاية 31 تشرين الأول/أكتوبر 2026، في إطار حرص البنك العربي المستمر على تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومرنة تلبي مختلف إحتياجات العملاء، حيث توفر الحملة الجديدة سعر فائدة تنافسي بنسبة 6.25 %، بالإضافة إلى الإعفاء من عمولة المنح، ورسوم الرهن العقاري، ورسوم التخمين للقروض السكنية الجديدة وشراء المديونية، فضلاً عن

واصل البنك العربي ترسيخ مكانته كواحد من أبرز المؤسسات المالية في المنطقة، بعد إدراجة كشركة أردنية وحيدة ضمن قائمة «فوربس غلوبال 2000» لعام 2026، التي تضم أكبر 2000 شركة عامة في العالم، وفق 4 معايير رئيسية هي «الأصول والأرباح والمبيعات والقيمة السوقية». وجاء البنك العربي في المرتبة الـ 30 عربياً ضمن القائمة، بقيمة سوقية بلغت 4.3 مليارات دولار، ليؤكد حضوره القوي على المستويين الإقليمي والعالمي، ويعكس متانة مركزه المالي وإستدامة أدائه.

وشهدت نسخة العام 2026 إرتفاع عدد الشركات العربية المدرجة في القائمة إلى 50 شركة تمثل 9 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بـ 40 شركة في العام 2020، بنمو بلغت نسبته 25 % خلال 6 سنوات، في مؤشر على تنامي الحضور العربي في كبرى التصنيفات الإقتصادية العالمية.

وقد إستمر قطاع البنوك والخدمات المالية في تصدّر القطاعات العربية المدرجة، مستحوذاً على 32 شركة من أصل 50 شركة، بما يعادل 64 % من إجمالي الشركات العربية في القائمة، فيما جاء قطاع الإتصالات في المرتبة الثانية بـ 6 شركات، تلاه قطاع المرافق العامة بـ 3 شركات، ما يعكس الدور المحوري الذي تلعبه

البنك العربي يدعم برنامج «سلامة الأطفال في العالم الرقمي» بالتعاون مع مركز هيا الثقافي

على صعيد آخر، قدّم البنك العربي دعمه لبرنامج «سلامة الأطفال في العالم الرقمي» الذي أطلقه مركز هيا الثقافي استجابةً للتحديات المتسارعة التي يفرضها العالم الرقمي بهدف تعزيز وعي الأطفال ومهاراتهم في الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا، إلى جانب تمكين الأهالي والمعلمين من توفير بيئة رقمية أكثر أماناً. ويعكس هذا الدعم إهتمام البنك العربي المستمر بالمبادرات المجتمعية التي تُعنى بتمكين الأطفال وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لمواكبة التطورات الرقمية بثقة ووعي.

ويتضمن البرنامج 18 نشاطاً توعوياً وتدريبياً موزعة على ثلاثة محاور رئيسية تشمل: ورش تفاعلية للأطفال حول الخصوصية الرقمية، والتثمنر الإلكتروني، والسلوك المسؤول على الإنترنت باستخدام أساليب تعليمية مبتكرة، إلى جانب عروض مسرحية توعوية توظف الفن والقصص الإبداعية، وتسلط الضوء على أبرز قضايا المخاطر والسلامة الرقمية بأسلوب تفاعلي، بالإضافة إلى ورش تمكين للأهالي والمعلمين تزودهم بالمعرفة والأدوات العملية التي تعزز دورهم في حماية الأطفال من المخاطر الرقمية وبناء حوار إيجابي معهم حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. ويتوقع أن يصل البرنامج إلى نحو 1000 مستفيد من الأطفال والأهالي والمعلمين.

وقالت ريم العدوان، المدير العام لمركز هيا الثقافي: «نفخر بالتعاون الممتد مع البنك العربي والدعم المتواصل الذي يقدمه للمبادرات النوعية التي ينفذها المركز، وهو ما مكّننا من تطوير برامج تستجيب لإحتياجات الأطفال المتجددة، ومنها برنامج «سلامة الأطفال في العالم الرقمي» الذي يعالج إحدى أبرز القضايا التي يواجهها الأطفال اليوم، وما يميّز هذا البرنامج أنه يجمع بين التعليم والتدريب والفنون والمسرح، ليقدم تجربة تفاعلية تعزز المعرفة وتترجمها إلى ممارسات وسلوكيات يومية».

وأضافت العدوان: «إن استمرار هذا التعاون يعكس إيماناً مشتركاً بأن التنمية المجتمعية تتطلب الابتكار والتجديد، وأن حماية الأطفال في العصر الرقمي مسؤولية جماعية تستدعي تعاون المؤسسات والأسر والمدارس، وصولاً إلى مجتمع أكثر وعياً وقدرة على مواكبة التحول الرقمي بأمان».

تمويل يصل إلى 100 % من قيمة العقار، مما يمنح العملاء مرونة أكبر في تحقيق خططهم السكنية.

وتتيح الحملة للعملاء الذين يحصلون على قرض سكني خلال فترة الحملة فرصة الدخول تلقائياً في سحب أسبوعي للفوز بـ 20,000 دينار أردني، مما يُضيف قيمة إضافية لتجربة إمتلاك «بيت العمر» وتخفيف الأعباء المالية المرتبطة به.

ويستطيع عملاء البنك العربي الحصول على موافقة مبدئية فورية على القرض السكني من خلال خدمة «بتي» المتاحة عبر تطبيق «عربي موبايل»، الخدمة الرقمية المتكاملة والأولى من نوعها في الأردن، التي تتيح للعملاء تقديم طلب قرض سكني والحصول على الموافقة المبدئية خلال دقائق. كما تُوفر أدوات ذكية تساعد العملاء في البحث عن العقارات إلكترونياً، والتخطيط المالي لتحقيق هذا الهدف، وإحتساب قيمة القرض وفقاً لوضعهم المالي ومعاييرهم الخاصة مثل مساحة العقار والموقع المطلوب.

ويؤكد يعقوب معتوق، مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي - الأردن، حرص البنك العربي المستمر على «تقديم أفضل العروض والحلول التمويلية المرنة التي تلبي تطلعات العملاء وتدعم خططهم المستقبلية».

ويُضيف معتوق: «أن هذه الحملة الجديدة تمنح الراغبين في إمتلاك عقار سكني فرصة حقيقية للإستفادة من مزايا تمويلية تنافسية تسهم في تخفيف الأعباء المالية عنهم، بما يُتيح لهم إتخاذ قراراتهم بثقة وإطمئنان».

يُشار إلى أن البنك العربي يقدم حلولاً تمويلية متكاملة للأفراد تتضمن باقة متنوعة من القروض تشمل القروض العقارية والشخصية وقروض السيارات، بمزايا منافسة تتضمن: مبالغ قروض تناسب إحتياجات العملاء، وفترات سداد مرنة، وأسعار فائدة تفضيلية، وذلك ضمن إجراءات ميسرة وسريعة.



البنك العربي الإسلامي الدولي

يرعى «المؤتمر الوطني الثاني للتغير المناخي والاقتصاد الأخضر»



شارك البنك العربي الإسلامي الدولي في فعاليات «المؤتمر الوطني الثاني للتغير المناخي والاقتصاد الأخضر»، والذي أُقيم في العاصمة الأردنية عمّان، تحت شعار «التكامل الوطني في العمل المناخي من التكيف إلى التحول»، برعاية وزير البيئة الدكتور أيمن سليمان، وبتنظيم من مؤسسة الياسمين للدورات التدريبية بالتعاون مع الوزارة.

ومثل البنك في المؤتمر، رئيس قطاع الأعمال والاستثمار، الدكتور سمير العيسى، تجسيداً لالتزام البنك الراسخ بدعم الجهود الوطنية الرامية لمواجهة التحديات المناخية والتحول نحو الاقتصاد المستدام.

وفي هذا السياق، أكد البنك العربي الإسلامي، «أن الاقتصاد الأخضر يمثل ركيزة أساسية في إستراتيجية البنك ومسؤوليته البيئية»، مشدداً على «التزامه بالدور المحوري والريادي للمؤسسات المصرفية الإسلامية في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وتقديم حلول مستدامة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة».

إتفاقية لإدارة النفقات والخدمات الطبية لموظفيه مع الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية «نات هيلث»



وفي هذه المناسبة أكد أياد العسلي «أن توقيع هذه الإتفاقية يأتي تجسيداً لإستراتيجية البنك التي تضع سلامة وصحة موظفيه على رأس أولوياتها»، مشيراً إلى «أن إختيار شركة «نات هيلث» جاء لما تتمتع به من خبرة عريقة وكفاءة عالية وأنظمة تكنولوجية متطورة في إدارة التأمين الصحي والخدمات الطبية، بما يتماشى وإستراتيجية البنك في التحول الرقمي، مما يسهّل على الموظفين الحصول على الموافقات والرعاية الطبية اللازمة بكل يسر وسهولة».

من جهة أخرى، وفي إطار حرصه المستمر على رعاية الكوادر البشرية وتقديم أفضل مستويات الرعاية الصحية لموظفيه وعائلاتهم، أعلن البنك العربي الإسلامي الدولي عن توقيع إتفاقية تعاون مشترك مع الشركة الوطنية لإدارة التأمينات الصحية «نات هيلث» الرائدة في مجال إدارة النفقات والخدمات الطبية.

تهدف هذه الإتفاقية إلى إسناد إدارة النفقات والخدمات الطبية الخاصة بموظفي البنك العربي الإسلامي الدولي لشركة «نات هيلث»، بما يضمن توفير خدمات صحية متكاملة وسريعة، والإرتقاء بمستوى الرعاية الطبية المقدمة للموظفين عبر شبكة طبية واسعة ومتميزة وتعزيز بيئة العمل والإستثمار في العنصر البشري.



البنك العربي الإسلامي الدولي ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

تقديم حوافز نقدية لتلك المشاريع مقابل العمالة الأردنية التي سيتم تعيينها والمحافظة عليها.

وفي هذه المناسبة، أكد أياد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، «أهمية هذه الشراكة الإستراتيجية التي تعزز دور التمويل الإسلامي في دعم الإقتصاد في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة خصبة لخلق فرص عمل مستدامة للشباب الأردني».

وأضاف العسلي: «أن البنك يضع تمكين الرياديين والشباب في مقدّمة أولوياته التمويلية»، مؤكداً «أن هذه الإتفاقية تمثل خطوة عملية متقدمة نحو تعزيز الشمول المالي وتلبية تطلّعات قطاع الأعمال الناشئ وفق أعلى المعايير المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء».

ومن جانبه، أكد عدنان ناجي، المدير العام للشركة الأردنية لضمان القروض، «أن برنامج «كفالات من أجل التوظيف» يجسد توجهاً تنموياً يربط التمويل مباشرةً بخلق فرص العمل وتحقيق أثر إقتصادي ملموس، حيث يهدف إلى تمكين المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو مقابل المساهمة في توليد وظائف جديدة للأردنيين».

وأضاف ناجي: «أن البرنامج يعزز الشمول المالي من خلال إتاحة التمويل لشريحة أوسع من المشاريع، وفي الوقت ذاته يُخفف المخاطر الائتمانية على البنوك ومؤسسات التمويل، بما يدعم زيادة التدفقات التمويلية نحو القطاعات الإنتاجية ويعزز النمو الإقتصادي المستدام في المملكة».

من جانبه، أعرب كريم قعوار عن إعتزازه بالشراكة مع مؤسسة مصرفية عريقة في حجم البنك العربي الإسلامي الدولي، مؤكداً «التزام الشركة بتقديم خدمات نوعية وحلول رقمية متطورة تلبي إحتياجات موظفي البنك العربي الإسلامي الدولي، وتضمن إدارة النفقات الطبية بكفاءة وشفافية وبأعلى معايير الجودة العالمية».

إتفاقية مع الشركة الأردنية لضمان القروض حول برنامج «كفالات من أجل التوظيف»



على صعيد آخر، وقّع البنك العربي الإسلامي الدولي، إتفاقية تعاون مشتركة مع الشركة الأردنية لضمان القروض لتنفيذ برنامج «كفالات من أجل التوظيف» ليكون من ضمن البنوك الأولى في الإنضمام إلى هذا البرنامج الواعد.

ووقّع الإتفاقية من جانب البنك المدير العام إياد العسلي، وعن الشركة الأردنية لضمان القروض مديرها العام عدنان ناجي. وتأتي هذه الإتفاقية بهدف تيسير حصول أصحاب المشاريع المستهدفة على التمويل الإسلامي المناسب من خلال البنك العربي الإسلامي الدولي، وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، شريطة أن تُسهم هذه المشاريع الممولة في توفير فرص عمل جديدة في الأردن والحد من البطالة، وسيتم

العربي الإسلامي

معكم في كل خطوة نحو طموحاتكم



البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo

سيولة نقدية جديدة تصل إلى مصرف الجمهورية - ليبيا



في خطوة تستهدف تعزيز توافر السيولة النقدية داخل الفروع المصرفية، أعلن مصرف الجمهورية - دولة ليبيا، عن تسلمه شحنات جديدة من النقد تم تزويده بها من قبل مصرف ليبيا المركزي، مؤكداً مباشرة عملية توزيعها على مختلف الفروع التابعة له في أنحاء البلاد.

وأوضح المصرف، في بيان موجّه إلى زبائنه، «أن عملية توزيع السيولة بدأت فعلياً عقب وصول الشحنات، في إطار التنسيق المستمر مع مصرف ليبيا المركزي لضمان تلبية إحتياجات المواطنين وتسهيل عمليات السحب النقدي عبر شبكة فروع». وأكد مصرف الجمهورية «أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهود تحسين إنسيابية الخدمات المصرفية وتعزيز قدرة الفروع على تلبية طلبات الزبائن، بما يسهم في تقليل الضغط على السيولة وتسهيل الحصول عليها في مختلف المناطق».

بنك الإمارات دبي الوطني وبنك «آر بي إل» يعلنان

عن الإلتزام الناجح للإستثمار الإستراتيجي البارز



كما تشكل أكبر إستثمار أجنبي مباشر في القطاع المصرفي الهندي، وأكبر عملية جمع لرأس المال في القطاع المصرفي الهندي، وإحدى أكبر عمليات جمع الأموال من خلال إصدار تقضيلى من قبل شركة مدرجة في الهند، وتمثل أول إستحواذ من قبل بنك أجنبي على حصة أغلبية في بنك هندي مربح.

وقد تم إنجاز الإستثمار من خلال إصدار تقضيلى للأسهم، ما أدى إلى إستحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على حصة أغلبية في بنك «آر بي إل».

وفي ما يتعلق بالصفقة، فقد أتم بنك الإمارات دبي الوطني أيضاً عرضاً مفتوحاً إلزامياً للمساهمين العموميين في بنك «آر بي إل» وفق اللوائح المعمول بها. وبعد إتمام الصفقة أصبح بنك الإمارات دبي الوطني يمتلك 60 % من رأس المال الموسع لبنك «آر بي إل».

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) وبنك «آر بي إل» عن الإلتزام الناجح لإستحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على حصة أغلبية في بنك «آر بي إل» من خلال ضخ أولي لرأس المال بقيمة تقارب 2.75 مليار دولار (ما يعادل حوالي 260 مليار روبية هندية).

وقد أنجزت الصفقة، التي أعلن عنها في الأصل في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، بعد الحصول على جميع الموافقات المطلوبة وإستيفاء شروط الإغلاق.

وتؤكد الصفقة إلتزام بنك الإمارات دبي الوطني طويل الأجل في السوق الهندية، وتمثل علامة بارزة في قطاع الخدمات المالية في الهند، مدعوماً بالمكانة القوية لبنك «آر بي إل» التي تتيح فرصاً للإستفادة من مسار النمو في الهند.

«إتش.إس.بي.سي» يُعزّز فريقه في السعودية وسط تركيز أوسع على الخليج ويستقطب قيادات لأسواق أدوات الدين في الشرق الأوسط وأميركا



HSBC يستقطب قيادات لأسواق أدوات الدين في الشرق الأوسط وأميركا

من جهة أخرى، عيّن «إتش إس بي سي هولدينغز» عدداً من القيادات في قسم أسواق أدوات الدين في الولايات المتحدة والشرق الأوسط، في إطار جهود لتعزيز قدراته على مساعدة الشركات الكبرى في الاقتراض من المستثمرين.

وقد استقطب البنك ومقره لندن، ميتش فان زانديت وديفيد شولتز لقيادة قسم أسواق أدوات الدين الذي يساعد الشركات الأميركية على جمع التمويل، وفق مذكرات داخلية لـ «بلومبرغ» (شركة عالمية متخصصة في الخدمات المالية والإعلامية).

وأوضح «إتش إس بي سي» في إحدى المذكرات «إن فان زانديت كان يعمل سابقاً لدى «مورغان ستانلي»، إذ قدم المشورة لعملاء قطاع التكنولوجيا حيال الديون ذات الدرجة الاستثمارية. وقبل إنضمامه إلى «مورغان ستانلي» في العام 2019، أمضى نحو عقد من الزمن في «سي تي غروب». أما شولتز فشغل سابقاً منصب العضو المنتدب لأسواق أدوات الدين في «إتش إس بي سي».

كشفت مذكرة داخلية عن تعيينات جديدة في فريق «إتش.إس.بي.سي» في المملكة العربية السعودية، تضم ثلاثة مصرفيين كباراً في فريق أسواق رأس المال والاستشارات التابع له في المملكة، في إطار سعي البنك الى تعزيز حضوره في منطقة الخليج والشرق الأوسط وتركيا، في وقت يُعيد فيه البنك ترتيب أولوياته العالمية لمصلحة آسيا والشرق الأوسط.

وقد انضم بيير فياض، الذي كان يعمل سابقاً في «غولدمان ساكس»، إلى البنك مديراً لعمليات الاندماج والاستحواذ، وسيتعاون مع فريق قيادة هذه العمليات في المنطقة على إعداد الصفقات الكبرى وتنفيذها.

كما انضم كريس يوهانسون آتياً من «إتش.إس.بي.سي كونتيننتال يوروب» مديراً في فريق أسواق رأس المال، بينما إنتقل أندرو بيدر من سنغافورة لقيادة أعمال التمويل بالرافعة المالية وتمويل الإستحواذ في السعودية.

وقد جاء هذا التوسّع في وقت يحتل فيه «إتش.إس.بي.سي» مكانة متقدّمة في أسواق الدين الإقليمية، إذ تصدر جداول ترتيب أسواق الدين المقومة بالعملات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام الثاني تالياً في العام 2025، بحصة سوقية بلغت 11 %، مدعوماً بصفقات سيادية وصفقات لصندوق الإستثمارات العامة، وفق بيانات مجموعة بورصات لندن (LSEG).

مستقبل الذكاء الاصطناعي.. بين الإنفاق الضخم وتحديات البنية التحتية



أكد العضو المنتدب ورئيس أبحاث التكنولوجيا في Freedom Capital Markets، بول ميكس Paul Meeks، أن نتائج Meta وMicrosoft المرتقبة قد تعزز الرؤية الإيجابية تجاه قطاع الذكاء الاصطناعي، لكنه استبعد أن تكون كافية لتغيير السردية السلبية السائدة حيال الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

وأوضح ميكس «أن نتائج Alphabet التي سجلت نمواً سنوياً 82 % في إيرادات الحوسبة السحابية، وزادت إنفاقها الرأسمالي إلى 205 مليارات دولار في العام 2026، لم تنجح في دعم أسهم الذكاء الاصطناعي»، معتبراً «أن تصريحات أو نتائج Meta وMicrosoft لن تغير قناعة المستثمرين المتشائمين»، مؤكداً في الوقت نفسه تفاؤله تجاه

شركات الحوسبة السحابية الجديدة ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي.

وأشار ميكس إلى «أن CoreWeave وApplied Digital تمثلان أبرز إستثماراته المفضلة، مع ثقته بقدرة الشركتين على بناء مراكز بيانات في المواعيد المحددة»، لكنه حذر من تحديات تأمين الكهرباء.

وأضاف ميكس «أن نتائج Applied Digital ستكون أول اختبار حقيقي، إذ تمتلك قدرة تشغيلية 175 ميغاواط وعقوداً لإنشاء 1.41 غيغاواط في حلول العام 2028، وهو هدف وصفه بالصعب للغاية»، متوقعاً «أن تشهد هذه الشركات نقطة تحول مع إقتراب العام 2028، مع تحقيق هامش EBITDA معدلة تتجاوز 60 % ونمو قوي في الإيرادات».

أميركا ترفع 84 شخصاً وشركة من قائمة العقوبات



بدأ وزير الخزانة سكوت بيسنت في أيار/ مايو 2026 مراجعة شاملة لبرامج وقوائم العقوبات التابعة لوزارته بهدف إزالة البنود التي عفا عليها الزمن وتخفيف أعباء الإمتثال عن كاهل المؤسسات المالية.

وعليه، رفعت وزارة الخزانة الأميركية فعلياً 84 شخصاً وشركة من قوائم العقوبات التي تضم أكثر من 17 ألف اسم، وذلك في إطار جهود أوسع نطاقاً لتبسيط برامج العقوبات وتسهيل مهمة البنوك في ملاحقة أخطر مخططات تمويل الإرهاب.

وقال مسؤول في وزارة الخزانة: «إنَّ الهدف من رفع العقوبات، ضمان أن تظل عقوبات وزارة الخزانة فعّالة ودقيقة ومركزة، وإزالة الزيادات غير الضرورية المتبقية من الإدارات السابقة»، مشيراً إلى «إدراج أكثر من 3000 اسم في العام 2024، مقارنة مع 880 اسماً فقط في العام 2017. علماً أن العقوبات ليست مخصصة لتكون أداة أبدية».

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS



- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects for more than a century and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions.
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East-2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022, 2023 and 2024 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 56 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact since 2015, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"



بنك مصر
BANQUE MISR



19888

www.banquemisr.com

f y i x in

البنك العربي... أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026



GLOBAL
FINANCE

MIDDLE EAST

البنك العربي
ARAB BANK



arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بداية